صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

مكافحة الأزمة العالمية

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٦ بلدا عضوا (في يونيو ٢٠٠٩) مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي – نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يستعرض آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩.

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي، ما يلي:

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

- وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي؛

- وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم نظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع على مواد مساعدة للتقرير السنوي – أطر الصفحة الإلكترونية، وجداول الصفحة الإلكترونية، والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من "مكتب العلاقات الخارجية" التابع لصندوق النقد الدولي وعنوانه كالتالي: "IMF Publication Services, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431." . ويمكن كذلك الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من «مكتب العلاقات الخارجية».

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

مكافحة الأزمة العالمية

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٦

١- عرض عام ٧
من اضطراب الأسواق المالية إلى الركود العالمي ٩
تفهم أبعاد الأزمة ٩
أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في مواجهة الأزمة ٩
المساعدة ذات الخصوصية القُطرية ١٠
تعزيز دور صندوق النقد الدولي ١٠
إصلاح إطار الإقراض من موارد الصندوق ١١
وضع الأساسيات الاقتصادية الصحيحة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي ١١
استيفاء أولويات الرقابة ١٢
تحديث صندوق النقد الدولي ١٣
الموارد المالية والتنظيم والمساءلة ١٤

٢- التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ١٥
الاقتصادات المتقدمة ١٧
الأسواق الصاعدة ١٩
البلدان منخفضة الدخل ٢٠

٣- استعادة الاستقرار المالي العالمي ٢١
التحركات لمواجهة الأزمة ٢٣
الأزمة المتعمقة ٢٣
توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة ٢٥
تأمين الموارد الكافية للصندوق لمواجهة الأزمة ٢٧
الدعم المالي ٢٩
الدروس المستخلصة من الأزمة المالية ٣٣
فهم الأحداث واستخلاص دروس للمستقبل ٣٣
التأهب للأزمة القادمة ٣٧
دفع أولويات الرقابة ٣٧
أعمال الرقابة المتواصلة ٤١

٤- تحديث صندوق النقد الدولي ٤٥
الحوكمة ٤٧
إصلاح نظام الحصص والأصوات ٤٧
تقرير مكتب التقييم المستقل ٤٧
مجموعة العمل المعنية بالحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي ٤٨
لجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي ٤٨
مشاركة المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى ٤٨
دعم البلدان منخفضة الدخل ٤٨
مراجعة دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل ٤٨
إعادة تقييم التمويل المقدم للبلدان منخفضة الدخل وقدرتها على الاستمرار في تحمل الديون ٤٩
أداة دعم السياسات ٥١
مراجعة سياسات المذكرات الاستشارية المشتركة ٥١
التواصل الخارجي في البلدان منخفضة الدخل ٥٢
الدعم المالي ٥٢
بناء القدرات ٥٣
المساعدة الفنية ٥٣
التدريب ٥٦
إصلاح الميزانية والدخل ٥٩

٥- الموارد المالية والتنظيم والمساءلة ٦١
العمليات والسياسات المالية ٦٣
الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء ٦٣
المتأخرات القائمة للصندوق ٦٤
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٦٤
مجموع المصروفات الإدارية الموحدة للصندوق في الأجل المتوسط ٦٦
المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٦٦
سياسات الموارد البشرية وتنظيمها ٦٦
نتائج التقليص التنظيمي للعمالة في السنة المالية ٢٠٠٩ ٦٨
أعداد الموارد البشرية وتكوينها ٦٨
التنوع ٦٨
هيكل رواتب الإدارة ٦٩
تحديث وظيفة الموارد البشرية ٦٩
المساءلة ٧٠
إطار مساءلة إدارة الصندوق ٧٠
الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات ٧٠
الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين في عام ٢٠٠٨ ٧٠
مكتب التقييم المستقل ٧٠
آليات التدقيق لدى الصندوق ٧٢
إحاطة المجلس بمسائل الرقابة والتدقيق ٧٢

إدارة المخاطر ٧٢
الشفافية ٧٣
العلاقات والتواصل على الصعيد الخارجي ٧٣

الإطارات

٣–١: آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي ٢٤
٣–٢: التزامات غير مسبوقة للتمويل من موارد الصندوق في ٢٠٠٩ ٢٥
٣–٣: أهم عناصر إصلاح إطار الإقراض من موارد الصندوق بالشروط المعتادة ٢٦
٣–٤: من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله؟ ٢٨
٣–٥: ما هي الأرصدة الوقائية لدى صندوق النقد الدولي؟ ٢٨
٣–٦: كيف تقترض البلدان من صندوق النقد الدولي ٣٤
٣–٧: أولويات رقابة الصندوق، ٢٠٠٨–٢٠١١ ٣٨
٣–٨: أهمية الإحصاءات في سياق الأزمة ٤٠
٤–١: استجابة صندوق النقد الدولي لصدمات أسعار الغذاء والوقود ٤٩
٤–٢: بيان مهمة الصندوق في البلدان منخفضة الدخل ٥٠
٤–٣: التغييرات: شراكات ناجحة لمواجهة تحديات النمو في إفريقيا ٥٢
٤–٤: تعديل محور تركيز المساعدة الفنية من الصندوق ٥٥
٤–٥: التقييم الخارجي للمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا: قصة نجاح ٥٧
٤–٦: الصناديق الاستئمانية المواضيعية: ما هي؟ وما أهدافها؟ ٥٨
٥–١: هيكل الحوكمة العام في الصندوق ٧١

الجداول

٣–١: تسهيلات الإقراض من موارد صندوق النقد الدولي ٣٠
٣–٢: الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات الأساسية خلال السنة المالية ٢٠٠٩ ٣٢
٣–٣: الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» خلال السنة المالية ٢٠٠٩ ٣٥
٤–١: المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية القائمة والمزمع إنشاؤها ٥٧
٤–٢: برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠٠٩ ٥٩
٥–١: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع ٦٥
٥–٢ الميزانية الهيكلية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢ ٦٥
٥–٣ حصص النفقات التقديرية في الميزانية ، حسب مجالات المخرجات الرئيسية والمخرجات المكونة لها، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢ ٦٧
٥–٤: مجموع المصروفات الإدارية الموحدة لصندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢ ٦٧
٥–٥ المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٦٨

الأشكال البيانية

٣–١: القروض المعتادة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠٠٩ ٣٢
٣–٢: الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٠–٢٠٠٩ ٣٣
٣–٣: القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠٠٩ ٣٦
٤–١: المساعدة الفنية حسب الإدارات والموضوعات محسوبة بسنوات عمل الشخص ٥٤
٤–٢: المساعدة الفنية المقدمة أثناء السنة المالية ٢٠٠٩ حسب الإدارات والمناطق ٥٥
٤–٣: توزيع المساعدة الفنية المقدمة: خبراء الصندوق والمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية ٥٥

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٧٤

كبار موظفي الصندوق ٧٦

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٧

حواشي ختامية ٧٨

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٩، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦٦٧٦٣٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٤٩٧٨٣ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٠٨) هو ٠,٦١٥٨٤٧ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٦٢٣٧٨ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس المجلس التنفيذي

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

يواجه العالم في الوقت الراهن أسوأ فترة تباطؤ في النشاط الاقتصادي منذ الكساد الكبير. فالأزمة التي نشأت في إحدى شرائح سوق المساكن الأمريكية انتشرت بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم، فطغت على الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل على حد سواء.

وبينما كانت بلدان العالم تسعى لمواكبة ردود الفعل على مستوى السياسات، ظل صندوق النقد الدولي محتفظا بموقع الصدارة في هذا النقاش الدائر. فقد أيدنا التوزيع الكامل لرصيد المؤسسة النقدي باعتباره خط الدفاع الأول لمواجهة الأزمة. ودعونا كذلك في مرحلة مبكرة، في يناير ٢٠٠٨، إلى تنفيذ دفعة تنشيطية مالية على مستوى العالم. ويرجع السبب في قيامنا بهذه الجهود إلى تنبؤاتنا التي أشارت إلى حدوث انخفاض كبير وممتد لفترة طويلة على غير المعتاد في الطلب الخاص، وهو انخفاض لا يمكن التخفيف من الأثر الناشئ عنه بالسياسة النقدية وحدها. وقد أوصينا بضخ دفعة تنشيطية مالية تعادل ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وأوفت البلدان بجانب كبير من هذه التوصية. وفي نفس الوقت، دعونا إلى تنقية الميزانيات العمومية في البنوك من الأصول السامة أو المتعثرة. ومن خلال خبرتنا الكبيرة في الأزمات المالية نرى أنه ما لم يتحقق ذلك الأمر فإن النظام المالي سيظل قاصرا عن الأداء بفعالية، ولن تؤتي جهود دعم الطلب ثمارها.

وقد أوضحت هذه الأزمة كذلك أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى قوة إطفائية فعالة يمكن نشرها سريعا، وقد ظل صندوق النقد الدولي نشطا في هذا المجال، فساعد مجموعة كبيرة من البلدان على الوفاء باحتياجاتها المالية ومن ثم التخفيف من حدة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأزمة. وقد أيدت اللجنة الدولية للشؤون الاقتصادية والمالية زيادة طاقة الصندوق الإقراضية إلى ثلاثة أضعاف حجمها الحالي لتصل إلى مبلغ غير مسبوق قدره ٧٥٠ مليار دولار أمريكي وبالإضافة إلى ذلك مضاعفة قدرته على تقديم القروض الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل. ولمواكبة هذه التطورات قام صندوق النقد الدولي بتطويع قدراته مع التركيز على توخي المرونة ومنع وقوع الأزمات. فإلى جانب التزامنا بتوفير التمويل مقدما بوجه عام، استحدثنا على وجه الخصوص "خطا ائتمانيا مرنا" جديدا، يوفر الموارد التمويلية

الكبيرة مقدما إلى البلدان التي تتمتع بسجل أداء إيجابي مستمر في تنفيذ السياسات بالغة القوة بدون اشتراط تنفيذ سياسات مسبقا. ونحن ملتزمون كذلك بزيادة تبسيط الشرطية وتركيزها وحماية شبكات الأمان الاجتماعي. فالصندوق عليه واجب خاص إزاء البلدان منخفضة الدخل، ونحن في سبيلنا إلى تعديل تسهيلاتنا الإقراضية الميسرة بحيث تصبح أكثر مرونة وفعالية.

وبجانب أنشطتنا الإقراضية، أشار قادة مجموعة العشرين إلى دعمهم لجهود الصندوق في القيام بأعمال الرقابة على أساس من الصراحة والمساواة والاستقلالية. وعند اندلاع الأزمة كان الصندوق قد استبق التطورات بمشورته على صعيد السياسات وتنبؤاته بالنسبة للاقتصاد العالمي. وما زلنا نعمل على تعزيز عملية الإنذار المبكر التي استحدثناها، مع توجيه الاهتمام بصفة خاصة للمخاطر النظامية، والروابط الاقتصادية الكلية والمالية، والآثار الانتشارية إلى مختلف البلدان، كما نعمل أيضا على تشجيع زيادة الشفافية في مختلف عملياتنا.

وأود أن ألفت الانتباه إلى هذا الالتزام الفريد بالعمل متعدد الأطراف خلال هذه الأزمة. فلم نشهد في التاريخ الحديث سوى بضع حالات بلغت هذه الدرجة من التعاون على مستوى السياسات الاقتصادية. فقد رأينا تنسيقا على مستوى السياسات النقدية، من خلال الدفعة التنشيطية المالية، ونشاهد حاليا دلائل على اتباع منهج موحد أكثر من قبل نحو تنقية الميزانيات العمومية في البنوك. وقد تبين أن صندوق النقد الدولي في حد ذاته هو أداة ضرورية للعمل متعدد الأطراف، من خلال عمله الرقابي ودوره في توفير القروض. وها هو الاقتصاد العالمي يجني الثمار – فقد تبددت المخاطر النظامية، ونتنبأ حاليا بحدوث انتعاشة في النصف الأول من عام ٢٠١٠. ولكن التحدي الماثل أمامنا هو في الحفاظ على هذه الدرجة من التعاون، حتى بعد انحسار الأزمة.

وبطبيعة الحال، تعتمد فعالية صندوق النقد الدولي على مشروعيته بين بلدانه الأعضاء من جميع أنحاء العالم. ففي الوقت الذي تضطلع فيه الأسواق الصاعدة الديناميكية بدور أكبر على الساحة العالمية، ينبغي أن ينعكس ذلك في عملية صنع القرار في الصندوق. وبالتالي كان من الملائم صدور توصية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى الصندوق بتعجيل إصلاح نظام الحصص والأصوات، بهدف إعطاء وزن أكبر لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

ومن المنتظر أن تكون التحديات جسيمة في المرحلة المقبلة. ورغم أن الأزمة المالية العالمية لم تنته بعد، فقد بدأت البلدان بالفعل في إعداد استراتيجيات للخروج من هذه التدخلات غير المسبوقة على مستوى السياسات والتي سبق إرساؤها لمكافحة الأزمة. ويواصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة لبلدانه الأعضاء عن طريق تقديم جهوده التحليلية الرئيسية لتكون عنصرا أساسيا في استراتيجيات الخروج. ولا تزال هناك تساؤلات كثيرة بدون إجابة، من قاطرة النمو العالمي ومستقبل الاختلالات العالمية إلى شكل النظام المالي الدولي. ونحن على استعداد، كما هو الحال دائما، أن نساعد بلداننا الأعضاء من مختلف أنحاء العالم على مواكبة هذه المسائل ذات الأهمية البالغة.

خطاب الإرفاق
الموجه إلى مجلس المحافظين

٣١ يوليو ٢٠٠٩

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويتضمن الملحق السادس، في نسخة التقرير على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm، عرضا للكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد ستيف أندرسون (رئيسا) والسيد توماس أونيل والسيد أولريك غراف، على إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

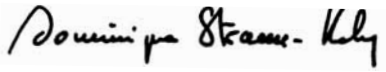

دومينيك ستراوس-كان
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

الفصل ١

عرض عام

عرض عام

شهد الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ فترة غير مسبوقة من الاختلال المالي اقترنت بهبوط في الاقتصاد العالمي وانهيار في التجارة هما الأسوأ منذ عقود كثيرة. وطالت هذه العاصفة الاقتصادية البلدان جميعا ولم يسلم منها أي بلد. وقد اضطلع صندوق النقد الدولي بدور قيادي في مساعدة بلدانه الأعضاء على التصدي للتحديات المباشرة التي فرضتها الأزمة والعمل على إرساء نظام مالي عالمي أكثر قوة. ولمعالجة هذه التحديات، تركزت جهود الصندوق على (١) تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المالي في الوقت المناسب للبلدان الأعضاء على نحو يلبي احتياجاتها، و(٢) تحليل المصدر الذي نشأ عنه الخطأ، بغية تقوية النظام المالي لمواجهة تكرار أي من هذه الأزمات في المستقبل، و(٣) وضع اللبنات الأساسية لإنشاء بنيان مالي جديد. وفي نفس الوقت، أدت الأزمة إلى تسريع وتيرة بعض عناصر برنامج عمل الصندوق وأعادت توجيه موارده نحو المجالات التالية: استيفاء أولويات الرقابة، إصلاح إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق، ودعم البلدان منخفضة الدخل، وزيادة أنشطة الصندوق في مجال بناء القدرات، وإصلاح نظام الحوكمة المؤسسية في الصندوق، وزيادة موارد الصندوق المتاحة. وكانت جهود تحديث صندوق النقد الدولي، التي تسارعت وتيرتها في عام ٢٠٠٨ في ظل عملية إعادة هيكلة الصندوق، قد استمرت في عام ٢٠٠٩،[١] وتركزت الجهود المؤسسية الأخرى على تعزيز أطر المساءلة والشفافية الداخلية، وتنشيط دور الموارد البشرية في المؤسسة الدولية، وتوفير الحماية لموارد الصندوق وعملياته الأخرى، فضلا على وضع الصندوق على مسار مالي أكثر صلابة.

من اضطراب الأسواق المالية إلى الركود العالمي

غُرست بذور الأزمة العالمية خلال سنوات النمو المرتفع وأسعار الفائدة المنخفضة التي ولّدت إفراطا في التفاؤل والمخاطرة وتمخضت عن كثير من الإخفاقات – في الانضباط السوقي والتنظيم المالي وسياسات الاقتصاد الكلي والإشراف العالمي. وخلال هذه الفترة حدث توسع هائل في النظام المالي منشئا أدوات مالية جديدة بدت وكأنها تحقق مكاسب أكبر مع تحمل قدر أقل من المخاطر. ومما شجع هذا الشعور شيوع الاعتقاد في صلاحية منهج «اللمسة الخفيفة» في التنظيم المالي الذي يقوم على افتراض أن الانضباط في الأسواق المالية من شأنه القضاء على السلوكيات المندفعة وأن الابتكار المالي سوف يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها.

وقد اتضح خطأ الافتراضين، أو على الأقل مجانبتهما الصواب. وكانت النتيجة تراكم الاختلالات الخارجية التي لا يمكن الاستمرار في تحملها؛ وظهور فقاعات ضخمة في أسعار الأصول في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، لا سيما في قطاع المساكن؛ وتصاعد حاد في أسعار السلع الأولية؛ وتراكم قدر هائل من الرفع المالي والمخاطر في النظم المالية الرئيسة، في الجهاز المصرفي الرسمي وخارجه.

تفهم أبعاد الأزمة

إن فهم أسباب الأزمة المالية يشكل عنصرا حاسما في استعادة الاستقرار، وإرساء نظام مالي عالمي سليم لتجنب وقوع أزمة أخرى بهذه القوة. وبينما يرجح أن يستمر تحليل هذه الأزمة لعدة سنوات قادمة، فقد أشار التحليل المبدئي الذي أجراه الصندوق إلى إخفاق في البنيان العالمي يتعلق بتوفير التحذيرات الكافية السابقة للأزمة، لا سيما في سياق الرقابة على اقتصادات البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي، وإخفاقات تنظيمية على عدد من المستويات:

- الإفراط في الرفع المالي وتحمل المخاطر، مدفوعا بفترة طويلة من أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة والنمو المرتفع؛
- أوجه القصور في التعامل مع التنظيم المالي المحلي والدولي؛
- الهياكل التنظيمية المتشرذمة؛
- بيانات الإفصاح غير الكافية لتوضيح المخاطر؛
- أوجه الضعف في نظم إدارة الأزمات وأطر تسوية الأوضاع المصرفية.

وعلى وجه العموم، لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية. فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي كان قادرا على احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي، والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.

وفيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي، لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي لتزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق المساكن. ولم يتحقق توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات مما أدى إلى تفاقم المخاطر التي ينطوي عليها العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة عبر الحدود. فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي. وكانت أجهزة الرقابة المالية منشغلة بالقطاع المصرفي الرسمي، بدلا من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي العامل في الظل.

ومن ثم واصلت الأزمة المالية الآخذة في الانتشار تقدمها وتسارعت وتيرتها أكثر من المتوقع في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين. وسرعان ما انتقلت عواقب الضائقة الائتمانية والهبوط الحاد في أسعار الأصول عبر الأجهزة المصرفية إلى كل القطاعات والبلدان في الاقتصاد العالمي، وتضاعف حجمها على أثر انهيار ثقة المستثمرين ومجتمع الأعمال.

أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في مواجهة الأزمة

وجّه صندوق النقد الدولي موارده على مدار السنة المالية ٢٠٠٩ نحو تلبية الاحتياجات المباشرة لبلدانه الأعضاء من حيث تقديم التمويل والمشورة بشأن السياسات. وقد وجدت بلدان عديدة نفسها في مواجهة ظروف مالية واقتصادية عصيبة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود في عام ٢٠٠٧–٢٠٠٨، مما ألحق الضرر بالعديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض في فترة مبكرة من السنة المالية، أو لاحقا بسبب الضرر الناجم عن انتشار عدم الاستقرار المالي. وبينما ألحقت الأزمة الضرر بالاقتصاد الحقيقي (التجارة والناتج والعمالة) وانتشرت إلى كافة أرجاء العالم، دعا الصندوق إلى تنفيذ الأولويات الملحة التالية على صعيد السياسات، وذلك على المستويين الوطني والدولي:

- إصلاح الميزانيات العمومية في القطاع المالي: إجراء ضروري، تتخذ بموجبه تدابير قوية لإعادة رسملة البنوك وتنقية ميزانياتها العمومية، لإعادة تشغيل أسواق الائتمان وتحريك عجلة الاقتصاد من جديد. وإلى أن يتحقق ذلك، يرجح أن تتعثر محاولات استعادة مستويات الطلب.

- الإقرار بأهمية الدعم الذي تقدمه السياسة النقدية، حسبما يتلاءم مع الظروف المحلية.

- توفير دفعة تنشيطية مالية على المستوى العالمي في ٢٠٠٩ و٢٠١٠: شجع الصندوق كل من البلدان المتقدمة والنامية التي يتوافر لديها الحيز المالي أن تستخدم هذا الحيز لإعطاء دفعة للطلب. وقد أبرزت الأزمة أهمية الحيز المالي للتأكد من إمكانية تنفيذ سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية أثناء فترات الهبوط الاقتصادي. وقد أوفت البلدان بمعظم تعهداتها المتعلقة بالدفعة التنشيطية المالية في ٢٠٠٩، ويتعين الحفاظ على هذا الدعم في عام ٢٠١٠.

- تحقيق زيادة كبيرة في التمويل الدولي الرسمي، لا سيما لتخفيف حدة الضغوط الواقعة على الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل: اتفق قادة مجموعة العشرين في إبريل ٢٠٠٩ على زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في طاقة الصندوق الإقراضية لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي، وتعزيز موارده المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة لتزداد بمقدار الضعف على أقل تقدير، وزيادة السيولة العالمية بمقدار ٢٥٠ مليار دولار أمريكي من خلال إجراء تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة؛[٢] وقد صادقت على هذه التدابير كذلك اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة التي يسترشد الصندوق بآرائها حول السياسات. وقد ساهم هذا الالتزام في تعزيز الثقة ويتعين استكماله بتنفيذ الإجراءات على المستوى الوطني.

المساعدة ذات الخصوصية القُطرية

خلال الشهور الأولى من السنة المالية ٢٠٠٩، كانت الزيادة الحادة في أسعار الوقود والغذاء تفرض تحديات جسيمة على بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وفي سياق الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الضغوط، قام الصندوق بزيادة الموارد المتاحة لتمويل عدد من البلدان منخفضة الدخل في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر» (PRGF)، وإتاحة استخدام "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (ESF) بسهولة أكبر، وتعديل بعض البرامج للسماح بزيادة الإنفاق من المالية العامة، فضلا على تنظيم حلقة نقاش عامة لدراسة آثار طفرة أسعار السلع الأولية على اقتصادات البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة. وفي أواخر ٢٠٠٨، استعرض المجلس التنفيذي آثار انتقال التداعيات عبر البلدان وآثار الدعم من المالية العامة المتعلق بالزيادات الحادة في أسعار السلع الأولية.

وبينما بدأت الأزمة المالية تأخذ أبعادا عالمية، أجرى صندوق النقد الدولي في منتصف السنة تعزيزا لمساعداته المالية المقدمة لبلدانه الأعضاء وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي المعجل، بما في ذلك عن طريق استخدام آليته المخصصة للتمويل العاجل (راجع الإطار ٣–١). وقد وافق المجلس التنفيذي خلال السنة على تخصيص ٦٥,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لخمسة عشر بلدا في سياق استخدام موارد الصندوق بموجب تسهيلات الإقراض التقليدية التي يقدمها بشروط غير ميسرة وخط الائتمان المرن (FCL) المنشأ حديثا (راجع الجدول ٣–٢). وقد واصل المجلس اعتماد اتفاقات جديدة معقودة بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» (راجع الجدول ٣–٣). وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٩، باتت البرامج الاقتصادية في ٢٨ بلدا عضوا مدعمة باتفاقات مع الصندوق بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» و «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية»، بإجمالي التزامات قدرها ١,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقارنة بعدد ٢٥ بلدا عضوا و١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨.

تعزيز دور صندوق النقد الدولي

مضى مدير عام الصندوق قدما بإدخال تغييرات أساسية خلال ٢٠٠٨ لإعادة التعريف برؤية الصندوق الاستراتيجية وتعزيز ديناميكية عملياته في مواجهة الأزمة. وفي نوفمبر ٢٠٠٨، تلقى الصندوق دفعة تنشيطية قوية جديدة وأعقبتها أخرى في إبريل ٢٠٠٩ عندما اجتمع قادة مجموعة

جني محصول التبغ في ملاوي

العشرين لتشجيع زيادة التعاون الاقتصادي وحشد ردود الفعل متعددة الأطراف لمواجهة الأزمة. وجدير بالذكر، أوضحت مجموعة العشرين وأعلنت التزامها بأولوية التحرك على مستوى السياسات الكلية المطلوبة من المجتمع العالمي. وجاءت هذه السياسات متماشية مع المشورة بشأن السياسات التي يقدمها الصندوق. وكانت مجموعة العشرين قد «شددت على الدور المهم الذي يؤديه صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات» وأكدت «ضرورة توافر الموارد الكافية» لصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف «لكي تقوم بدورها في التغلب على الأزمة.»

وبحلول شهر مارس ٢٠٠٩، كان المجلس التنفيذي قد وافق على عدد من التغييرات المهمة التي من شأنها إدخال تحسينات كبيرة على طابع تحركات الصندوق ومدى حداثتها ودرجة فعاليتها وسمحت للصندوق بالتحرك بحزم لتلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء. وهكذا أصبح الصندوق طرفا أصيلا في الحوار الدائر حول السياسات الاقتصادية وفي جهود حل الأزمة. وأسفر ذلك عن اتخاذ قرارات من شأنها زيادة موارد الصندوق لإعطائه القوة الضرورية لتوفير المساعدة المالية اللازمة للبلدان التي تضررت بشدة من الأزمة.

إصلاح إطار الإقراض من موارد الصندوق

في هذا السياق، واصل المجلس التنفيذي العمل في سياق تحديث أدوات الصندوق الإقراضية حتى يتسنى تطويعها بصورة أفضل لتتواءم مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. وقد اشتمل هذا الأمر على إدخال تغييرات في مشورة الصندوق بشأن السياسات، والشرطية، وشروط التمويل. وفي مارس ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق، تتويجا للعديد من مناقشات المجلس التنفيذي وجهود الخبراء المكثفة – التي بدأت في أوائل ٢٠٠٨ – بهدف تقييم وتحديد الإصلاحات المثلى التي تمكن الصندوق من الوفاء بمهامه الأساسية. وتضمنت الإصلاحات المعتمدة تحديث شرطية برامج الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة، وإنشاء «خط ائتمان مرن» جديد للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية، وتعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق وتسهيلات الإقراض بشروط ميسرة، ومضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط ميسرة وبشروط غير ميسرة، وتبسيط هياكل تكلفة القروض واستحقاقها، وإلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها. وقد وافق المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠٠٩ على منح المكسيك أول اتفاق، على أساس وقائي، للاستفادة من خط الائتمان المرن الجديد (٣١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة)؛ ووافق في أوائل السنة المالية ٢٠١٠ على التزامات إقراض إلى بولندا (١٣,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وإلى كولومبيا (٧ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة).

ومن خلال تحسين الأدوات الإقراضية، ومنها الإقراض الوقائي، وتحديث إطار الشرطية للتأكد من تطويع شروط استخدام موارد الصندوق لكي تتواءم مع قوة الأساسيات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء، تهدف الإصلاحات إلى تشجيع البلدان الأعضاء على الاستعانة بالصندوق في مرحلة مبكرة، وبالتالي الحد من احتمالات وقوع الأزمات أو تقليص تكاليفها النهائية. فإذا ما اقترنت هذه الإصلاحات بزيادة ضخمة في موارد الصندوق، فإنها توفر قاعدة قوية يمكن للصندوق أن ينطلق منها بقوة لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة الأزمة الراهنة والأزمات المستقبلية.

وضع الأساسيات الاقتصادية الصحيحة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي

وجه الصندوق كذلك طاقاته نحو فهم مصادر الأزمة ونطاقها وعواقبها وتعزيز التعاون مع المنظمات المالية الدولية الأخرى، لا سيما مجلس الاستقرار المالي (FSB).[٣] وفي أوائل ٢٠٠٩ ناقش المجلس التنفيذي للصندوق تحليلات الخبراء حول الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة والتي أجريت تلبية لطلب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وأكد المديرون التنفيذيون أن هذه المناقشة مبدئية وأن المهمة المنوطة بالصندوق تُحمله مسؤولية متفردة تتمثل في تحليل الأزمة والعمل بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى ـ سواء على المستوى الوطني أو الدولي ـ سعيا لاستعادة الاستقرار المالي العالمي والنمو الاقتصادي.

عمال متجمعون في سوق للعمل بمدينة نانشانغ في مقاطعة جيانغشي، الصين

واستنادا إلى مجموعة الآراء المتعلقة بالأهمية النسبية لأوجه القصور (راجع أعلاه) التي أسهمت في الأزمة، رأى المجلس التنفيذي ضرورة اتخاذ إجراءات علاجية تغطي نطاقا واسعا ومستويات عديدة، مما يشير إلى جدول الأعمال الطموح الذي ينتظر صانعي السياسات ويوضح ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة. وحدد صندوق النقد الدولي أربعة مجالات رئيسة، نابعة إلى حد ما من هذه الدراسة، للمساعدة في منع وقوع الأزمات في المستقبل، وهي: تحسين التنظيم، وتحسين الرقابة، وتحسين ترتيبات التمويل، وتحسين التعاون الدولي. ويقوم الصندوق بدور رئيسي وإن كان مختلفا في هذه المجالات الأربعة، وقد بدأ العمل في ٢٠٠٩ معالجتها أو المساهمة في تسويتها، حيثما ينطبق:

- تحسين أعمال التنظيم والرقابة في القطاع المالي، مع إعطاء أولوية لتوسيع الحدود التنظيمية لكي تشمل كل الأنشطة التي تشكل مخاطر عابرة للحدود وتهدد الاقتصاد ككل. ورغم أن الصندوق لا يتولى قيادة الجهود المتعلقة بهذه المسألة، فإنه قادر على مراقبة تنفيذ النتائج المتفق عليها من خلال عملية الرقابة. ويتعين توسيع الحدود التنظيمية أو نطاق التنظيم لكي يشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الاقتصادات المحلية والأسواق الأجنبية. كذلك يتعين تعزيز الانضباط السوقي. ويجري حاليا اتخاذ المبادرات التي تكفل الحد من تضارب المصالح فيما بين هيئات التصنيف الائتماني وتحسين إجراءات العناية الواجبة تجاه المستثمرين. وأخيرا، يتعين على البنوك المركزية مراجعة الأطر الموضوعة لاحتياطي السيولة النظامية. وينبغي أيضا تحسين البنية التحتية التي ترتكز عليها أسواق المال الرئيسة.

- وضع ترتيبات التمويل التي تتكيف مع التطورات لتلبية ما يستجد من احتياجات البلدان الأعضاء وظروف السوق المتغيرة. ويجب أن يستمر الإقراض من الصندوق في التكيف مع المستجدات حتى يتواءم بصورة أفضل مع الظروف القطرية ويشجع البلدان على الاستعانة بالصندوق في مرحلة مبكرة.

- تحسين الرقابة الثنائية التي تركز على المخاطر النظامية وتبحث التداعيات الدولية وتهدف إلى الجمع بصورة أفضل بين العمل الاقتصادي الكلي والعمل المعني بالقطاع المالي.

- تحسين التعاون الدولي والرقابة متعددة الأطراف. وبالنسبة للصندوق، فإن إصلاح نظام الحوكمة يشكل عنصرا حيويا من عناصر الإصلاح نظرا لأنه يمنح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل شعورا عظيما بتوافق البرامج مع الصالح الوطني ولأنه يدعم التعاون العالمي على مستوى السياسات. وسوف يكتسب الصندوق طابع الشرعية والمصداقية كمؤسسة عندما يصبح صوته ممثلا لكافة بلدانه الأعضاء، مما يساعده على اكتساب فعالية أكبر في الاضطلاع بالمسؤولية الموكلة إليه.

استيفاء أولويات الرقابة

«الرقابة» هي أحد مجالات مسؤولية صندوق النقد الدولي الأساسية، وهي المصطلح الذي يستخدمه الصندوق للمهمة المنوطة به في الإشراف على النظام المالي الدولي ومراقبة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. واستجابة للمخاوف التي أثارتها الأزمة العالمية، كثّف المجلس التنفيذي جهوده في السنة المالية ٢٠٠٩ للتأكد من كفاية وفعالية أنشطة الصندوق الرقابية. وفي سياق مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات التي يجريها الصندوق، والتي اختتمت في أكتوبر ٢٠٠٨، أصدر المجلس أول «بيان أولويات الرقابة» الذي حدد أربع أولويات اقتصادية وأربع أولويات تشغيلية لأعمال رقابة الصندوق حتى نهاية عام ٢٠١١. وخلال المناقشات التي دارت في ختام المراجعة، اتفق المديرون التنفيذيون عموما على أربعة مجالات ذات أولوية بالنسبة لرقابة الصندوق على مدى الأعوام القليلة القادمة، وهي: تقييم المخاطر، والروابط المالية الكلية، والمنظور متعدد الأطراف، وتقييمات الاستقرار الخارجي وأسعار الصرف. وفي ضوء الأولويات المحددة، عقد المجلس

التنفيذي حلقة نقاش للنظر في التحديات الماثلة في إدراج قضايا القطاع المالي في أعمال الرقابة، وقد مضى الصندوق قدما بتنفيذ خططه الرامية إلى توثيق التعاون مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك إرساء عملية للإنذار المبكر تُجرى بالاشتراك مع «مجلس الاستقرار المالي». واستجابة لضرورة تعزيز المبادرات الجارية حول شفافية البيانات، التي كشفت عنها الأزمة العالمية، شكّل صندوق النقد الدولي مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات برئاسته تعمل على تشجيع رؤية مشتركة وعالمية لمتطلبات البيانات الاقتصادية والمالية في ظل الأزمة. وكانت أولى إنجازات المجموعة هي إنشاء الموقع الإلكتروني «المؤشرات العالمية الأساسية» (Principal Global Indicators) على شبكة الإنترنت، الذي يتيح الاطلاع على بيانات القطاع المالي والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي والقطاع الحقيقي في اقتصادات مجموعة العشرين. وأخيرا، استمرت خلال السنة أنشطة رقابة الصندوق الجارية الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية، بما في ذلك جهود زيادة الفعالية في عملية مشاورات المادة الرابعة.

تحديث صندوق النقد الدولي

رغم أن العمل على مدار هذه السنة كانت تسيطر عليه جهود مساعدة البلدان الأعضاء في مواكبة آثار الأزمة، وجهود تولي زمام القيادة في السعي لاستعادة استقرار النظام المالي العالمي، فقد ظل الصندوق مدركا لضرورة الاستمرار في مساعيه الجارية للتحديث والتي تكثفت في عام ٢٠٠٨. وظلت جهود إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق، التي شكلت قضية أساسية في ٢٠٠٨، تشغل مركزا بارزا في جدول أعمال الصندوق في ٢٠٠٩. فقد بدأ أعضاء الصندوق عملية تنفيذ إصلاحات نظام الحصص والأصوات التي اعتمدها مجلس المحافظين في ختام السنة المالية ٢٠٠٨. وقد شكل المجلس التنفيذي مجموعة عمل لتوجيه ردود فعل الصندوق وإدراجها في تقرير لمكتب التقييم المستقل حول نظام الحوكمة في الصندوق، كما قامت إدارة الصندوق العليا بتعيين لجنة خاصة من الشخصيات البارزة يعهد إليها بإصدار التوصيات بشأن إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق. وكانت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية قد دعت في أوائل إبريل ٢٠٠٩ إلى إجراء مراجعة عاجلة لحصص عضوية الصندوق بهدف تعزيز صوت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الصندوق. وقد وضع خبراء الصندوق خطة شاملة لإشراك المجتمع المدني وغيره من الأطراف المعنية في عملية الإصلاح.

وكان التوجه نحو زيادة تركيز الصندوق واهتمامه بالبلدان منخفضة الدخل، وهو من الأمور التي حظيت باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة، قد اكتسب طابعا ملحا بصفة خاصة في عام ٢٠٠٩ نتيجة الطفرة الحادة في أسعار الغذاء والوقود بداية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، معرضة البلدان النامية بصفة خاصة للخطر، ولاحقا نتيجة الآثار الانتشارية للاختلال في الأسواق المالية العالمية، الذي نشأ في الاقتصادات المتقدمة وانتشر في آخر الأمر في بقية العالم، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل («الموجة الثالثة» من الأزمة)، التي لم تكد تتعافى بعد أن انحسرت موجة الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود. وقد أعاد المجلس التنفيذي النظر في عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل في هذه السنة، وأوضح بيان مهام عمل الصندوق في مثل هذه البلدان، كما ناقش الإصلاحات المقترحة بشأن أدوات الصندوق الإقراضية بالشروط الميسرة حتى يمكن تطويعها لتتواءم على نحو وثيق مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان منخفضة الدخل متى بدأت الأزمة في التكشف.

وقد استمرت الجهود لعدة سنوات من أجل تحسين توجيه أنشطة الصندوق المعنية ببناء القدرات – أي برامج التدريب والمساعدة الفنية التي يقدمها لبلدانه الأعضاء لتعزيز قدراتها الفنية وغير ذلك – والتأكد من تحقيقها أكبر تأثير ممكن في ظل استخدام موارد الصندوق على أعلى مستوى ممكن من الفعالية. وقد أجرى المجلس التنفيذي مراجعة لبرنامج التدريب الذي نظمه الصندوق وأنشطة المساعدة الفنية التي قدمها في هذا العام، وأيد إلغاء مركزية التدريب عن طريق زيادة استخدام مرافق التدريب والمساعدة الفنية الإقليمية باعتبارها اقتصادية التكلفة وضرورية لزيادة المرونة، كما صادق على إجراء إصلاحات كبيرة في مجال تقديم المساعدة الفنية التي استهلها الصندوق في إطار عملية إعادة تركيز أنشطته في عام ٢٠٠٨. وقد وافق المجلس كذلك على اعتماد سياسة جديدة تفرض بموجبها رسوم تدريجية على البلدان الأعضاء نظير استخدام خدمات الصندوق في مجال بناء القدرات، وبذل الصندوق

جهودا جديدة في مجال تعبئة التمويل اللازم لدعم أنشطته المعنية ببناء القدرات كما أعلن عن عزمه افتتاح مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية في إفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا الوسطى.

الموارد المالية والتنظيم والمساءلة

أدت الإصلاحات الرئيسة التي بدأت في ٢٠٠٨ في إطار إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي إلى زيادة سلاسة الصندوق وتعديل مجالات تركيزه في ٢٠٠٩. وفي مجال التمويل المقدم من الصندوق، جاءت موافقة المجلس التنفيذي على النموذج الجديد لدخل الصندوق، والتي صادق عليها مجلس المحافظين في أوائل السنة المالية الجارية، لتمهد السبيل أمام تنويع مصادر دخل الصندوق، من خلال عدة طرق أهمها توسيع صلاحية الصندوق الاستثمارية. وقد استمرت الجهود في عام ٢٠٠٩ كذلك بغية تنفيذ إصلاحات إطار الدخل والإنفاق في الصندوق والمعدل في عام ٢٠٠٨ لوضع الصندوق على مسار مالي أكثر سلامة وقدرة على الاستمرار. ومع زيادة الوفورات عن المستوى المتوقع، وهو ما تحقق في الأساس ارتباطا بجهود الصندوق من أجل إعادة تركيز أنشطته في عام ٢٠٠٨، جاءت النفقات الفعلية دون المستوى المقدر في الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩ وصرح المجلس التنفيذي بترحيل اعتماداتها إلى السنة المالية ٢٠١٠.

وواجهت أنشطة الموارد البشرية في الصندوق تحديا إضافيا في عام ٢٠٠٩ نشأ عن زيادة الطلب على خبراء الصندوق نتيجة الأزمة العالمية، حتى في ظل الانخفاض في حجم موظفي الصندوق الذي اقترن بعملية إعادة الهيكلة التي بدأت في السنة المالية ٢٠٠٨. وقد تخلى الصندوق عن سياسة تجميد التوظيف التي اعتمدها في بداية السنة المالية ٢٠٠٩ واعتمد بدلا من ذلك جهود التوظيف المكثفة خلال النصف الثاني من السنة المالية، نظرا لأن حالات ترك العمل في ظل إعادة الهيكلة تجاوزت العدد المستهدف مما أفسح المجال في الميزانية أمام تعيين موظفين دائمين جدد حتى في حدود مستويات التوظيف المنخفضة الجديدة. وقد أسفر ذلك عن إتاحة الفرصة كذلك أمام تحديث مزيج المهارات التي يمتلكها الموظفون للمساعدة في استيعاب التغير في الطلب على خبراء الصندوق كنتيجة جزئية للأزمة العالمية. وقد أسهمت جهود التوظيف كذلك في التقدم المحرز في تنوع الموظفين، فبدت علامات التحسن في عام ٢٠٠٩ خصوصا في مجال توازن نوع الجنس ومستوى التمثيل للمناطق غير الممثلة بالمستوى الكافي. وفي إطار مساعي الصندوق المستمرة لوضع إطار مرن لأنشطة موارده البشرية بما يكفل الوفاء باحتياجات العمل المتغيرة، واصل الصندوق تقدمه في مشروع إدارة رأس ماله البشري الذي يستهدف ترشيد الإجراءات ذات الصلة بالموارد البشرية وتبسيط السياسات المتبعة، واستحدث أسلوبا أكثر منهجية في التعامل مع إدارة عملية التعاقب الوظيفي وتنمية مهارات القيادة مع اقتراب السنة المالية من الانتهاء.

واستنادا إلى العمل الذي بدأ في السنوات السابقة، واصل صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٠٩ الاتجاه العام السائد في المؤسسة لزيادة مستويات المساءلة والانفتاح والشفافية. واستجابة لتقرير صادر عن مكتب التقييم المستمر (IEO) بشأن نظام الحوكمة في الصندوق والذي أشار إلى وجود ثغرة في هذا الخصوص، استحدث المجلس التنفيذي إطارا لمساءلة إدارة الصندوق العليا، وجاري العمل حاليا لإرساء معايير الأداء والإجراءات التي ينبغي اتباعها والسبل الكفيلة بربط التقييمات بالحوافز. كذلك فإن الخدمة السرية المتمثلة في "الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات"، والتي أنشئت في يونيو ٢٠٠٨، تسمح للموظفين وغيرهم بالإبلاغ، على أساس إغفال أو تحديد أسماء المبلغين، عن ادعاءات سوء السلوك من موظفي الصندوق ويتابعها مكتب مسؤول الانضباط الخلقي بالصندوق. وبموافقة المجلس التنفيذي، تم توسيع نطاق عمل الخط الساخن بعد فترة قصيرة من إنشائه لكي يشمل المدير العام والمديرين التنفيذيين (مع اختلاف آلية المتابعة). وقد واصل مكتب التقييم المستقل سعيه لتنفيذ مهامه المتمثلة في إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وأنشطته. فإلى جانب مناقشات المجلس التنفيذي خلال هذه السنة حول التقرير التقييمي الصادر عن مكتب التقييم المستقل بشأن نظام الحوكمة في الصندوق، وخطة التنفيذ التي وضعتها إدارة الصندوق العليا استجابة لتقرير مكتب التقييم المستقل بشأن الشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق، أصدر مكتب التقييم المستقل تقييما لمشاركة الصندوق في قضايا السياسات التجارية الدولية في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩. وفي سياق الجهود المتواصلة لتعزيز عملية تقييم وإدارة المخاطر، أُحيط المجلس التنفيذي علما بالمخاطر الانتقالية الناجمة عن إجراءات تخفيض حجم الصندوق وإعادة هيكلته واستعرض تقرير صادر عن لجنة استشارية حول إدارة المخاطر. وأخيرا، جاء تقرير عام ٢٠٠٩ المعني بتنفيذ سياسة الصندوق بشأن الشفافية ليوضح التحسن الذي طرأ في عدد من التدابير ذات الصلة بالشفافية، بما في ذلك معدلات نشر الوثائق على اختلاف فئاتها.

فصل

التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

في أعقاب الأزمة المالية الكبرى التي نشأت في أسواق البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٧، دخل الاقتصاد العالمي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في أعمق فترة ركود منذ الحرب العالمية الثانية.[٤] وبينما أبرز التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ حجم المخاطر الناجمة عن الأزمة المالية الآخذة في الانتشار، واصلت هذه الأزمة انتشارها وازدادت وتيرتها خلال السنة المالية ٢٠٠٩ عما كان متوقعا، رغم الجهود الكبيرة المبذولة على صعيد السياسات في الاقتصادات الرئيسة. وبعد أن ظلت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية محصنة نسبيا من التوترات المالية نتيجة تعرضها المحدود لمخاطر الأصول المرتبطة بالقروض العقارية في السوق الأمريكية، فقد وجدت أنها أُقحمت في قلب هذه العاصفة، بينما زادت الضغوط على أسواق الائتمان الدولية والتمويل التجاري والعديد من أسواق النقد الأجنبي.

وقد أدت هذه التوترات المالية الحادة إلى حدوث انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين خلال ٢٠٠٩ وانتقلت آثاره عبر مجموعة من القنوات. فسرعان ما انتقلت عواقب الضائقة الائتمانية والهبوط الحاد في أسعار الأصول عبر الأجهزة المصرفية إلى العديد من القطاعات والبلدان في الاقتصاد العالمي وتعاظمت مع انهيار ثقة المستثمرين ومجتمع الأعمال. وأدت ردود الفعل الموسعة وغير التقليدية أحيانا على مستوى السياسات إلى إحراز بعض التقدم في مجال تحقيق الاستقرار في الأسواق خلال السنة المالية ٢٠٠٩، رغم عدم قدرتها على كسر دائرة الآثار المرتدة السلبية فيما بين التوترات المالية والهبوط المتواصل في النشاط الاقتصادي.

وفي الرُبع الأخير من عام ٢٠٠٨ حدث هبوط سريع في النشاط الاقتصادي وتجارة السلع الأولية شمل جميع الأسواق واستمر في أوائل ٢٠٠٩. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي العالمي انكماشا تجاوز ٦٪ (محسوبا على أساس المعدل السنوي) في الربع الرابع من ٢٠٠٨ والرُبع الأول من ٢٠٠٩. وعانت الاقتصادات المتقدمة كثيرا من التوترات المالية وتدهور أسواق المساكن. وكانت الأسواق الصاعدة في أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، التي اعتمدت بشدة على التدفقات الرأسمالية الداخلة لتعزيز نموها، قد تضررت كثيرا في مرحلة مبكرة من جراء انتقال الآثار عبر القنوات المالية. أما البلدان التي اعتمدت اعتمادا كبيرا على صادرات الصناعات التحويلية، كالبلدان في شرق آسيا واليابان وألمانيا والبرازيل، فقد تضررت بشدة من تراجع الطلب في أسواق الصادرات. وعانت بلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من الهبوط السريع في أسعار السلع الأولية وتراجع مستوى الطلب على صادراتها وانخفاض تحويلات المغتربين والتدفقات الرأسمالية الداخلة.

وكان لحدوث تصحيحات حادة في الربع الثالث من ٢٠٠٨ أثره بالفعل في إنهاء طفرة أسعار السلع الأولية. فقد انخفض مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية بنسبة تكاد تصل إلى ٥٥٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ويرجع هذا الانخفاض الحاد أساسا إلى الأثر السلبي الناجم عن التباطؤ العالمي في الطلب على السلع الأولية. وعلى وجه التحديد، كان هبوط النشاط الاقتصادي في منتصف ٢٠٠٨ بدرجة أكثر حدة من المتوقع في الاقتصادات الصاعدة والأقل تطورا – التي أسهمت في معظم الطلب التراكمي خلال فترة الطفرة – هو أحد العوامل الرئيسة في تفسير الانخفاض في أسعار السلع الأولية. غير أن الأسعار بعد ذلك شهدت استقرارا بوجه عام في نهاية ٢٠٠٨. وكانت السلع الأولية الأكثر ارتباطا بصناعات السلع الرأسمالية هي الأشد تأثرا، بينما شهدت السلع الأولية التي تتسم بانخفاض مرونة الطلب الدخلية، كالغذاء، انخفاضا أكثر اعتدالا في الأسعار.

وفي معظم أنحاء العالم، انحسرت الضغوط التضخمية بسرعة، وزادت الطاقة الاقتصادية غير المستغلة فاحتوت ضغوط الأسعار. وفي أوائل عام ٢٠٠٩ انخفض معدل التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من ١٪. وانخفضت معدلات التضخم بصورة ملحوظة في الاقتصادات الصاعدة، رغم مساهمة أسعار الصرف الآخذة في الانخفاض، في بعض الحالات، في اعتدال هذا الزخم الهبوطي.

وإزاء هذه الخلفية، انطلقت مبادرات وطنية ودولية على مستوى السياسات لدفع عجلة التحرك المنسق على صعيد السياسات من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي. وأسهم صندوق النقد الدولي، بالاشتراك مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، بدور مفيد من خلال توفير المزيد من التمويل المتركز في بداية البرامج وترشيد الشرطية. واتخذ الصندوق عدة إجراءات لتحديث مجموعة أدواته الإقراضية (راجع الفصل الثالث)، بما في ذلك إنشاء «خط الائتمان المرن» الجديد، بهدف تعديل الشروط المطبقة على القروض البرامجية وتوسيع طاقته الإقراضية.

الاقتصادات المتقدمة

تدهور الوضع في الاقتصادات المتقدمة بسرعة بعد عجز واحد من أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية (بنك ليمان براذرز) عن سداد التزاماته في سبتمبر ٢٠٠٨، وبعد تقديم الدعم من الأموال العامة لأكبر شركة تأمين أمريكية (المجموعة الأمريكية الدولية "AIG")، فضلا على التدخل الحكومي في مجموعة من المؤسسات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للنظام المالي في كل من الولايات المتحدة وأوروبا. وأدت هذه الأحداث إلى إثارة الشكوك حول مدى ملاءة العديد من المؤسسات المالية القوية، مما أدى إلى تلاشي التمويل بالجملة، وإقفال أسواق سندات الدين الخارجية، وانخفاض نسب الرفع المالي على نحو غير منظم في باقي أنحاء النظام المالي العالمي. فانكمش إجمالي التدفقات الرأسمالية العالمية، حيث أصبحت التدفقات تؤثر التوجه إلى البلدان التي تمثل أسواقها ملاذا آمنا تتوافر فيه صفة السيولة. وبالتالي، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي والين الياباني ارتفاعا حادا بالقيمة الفعلية الحقيقية في النصف الثاني من ٢٠٠٨، بينما ظل اليورو مستقرا إلى حد كبير.

وفي أواخر عام ٢٠٠٨ شهدت الأسواق المالية حالة من الاستقرار، وإن ظلت خاضعة للضغوط في الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٠٩. وظلت أوضاع العديد من أسواق الأسهم منخفضة عن مستويات الذروة المسجلة بنسبة تزيد عن ٤٠٪. وبعد سنوات طويلة من التراكم القياسي للدين، دخلت المؤسسات المالية والأسر المعيشية في مرحلة انخفاض الرفع المالي المؤلمة، مدفوعة بتزايد حالات شطب الديون المصرفية في ظل تدهور جودة الائتمان والتحول في اتجاه الادخار عبر الفترات الزمنية بالنسبة للأسر المعيشية وبعض الشركات. وفي الوقت الحالي نجد أن العديد من توقعات "النظام المصرفي غير الرسمي"، القائمة على أساس زيادة الرفع المالي، بدأت في الزوال. فقد اتسع نطاق الضغوط المالية الناجمة عن دورة الرفع المالي وامتد أجلها، نتيجة تناوب حلقة الآثار المرتدة الضارة مع الاقتصاد الحقيقي. ومع انكماش الناتج، أدت

إعلان سمسار عقاري عن قوائم العقارات الخاضعة لحبس الرهن، في مدينة ستراودسبرغ، بولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة

زيادة احتمالات عدم السداد في قطاعي الشركات والأسر المعيشية إلى اتساع فروق العائد وازدياد الخسائر المرتبطة بالائتمان في الميزانيات العمومية للبنوك. وفي الربع الرابع من ٢٠٠٨، شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضا غير مسبوق في الناتج بلغ ٧٠٪ (محسوبا على أساس المعدل السنوي).

وخلال هذه السنة كانت ردود الفعل على مستوى السياسات سريعة وشاملة ولكنها لم تنجح في القضاء على دوامة الهبوط الاقتصادي. واتبعت السلطات القطرية استراتيجيات متعددة الجوانب بما في ذلك توفير السيولة بصفة مستمرة، وتمديد ضمانات الخصوم المصرفية، وضخ الأموال العامة لرسملة البنوك، إلى جانب وضع البرامج اللازمة لمعالجة الأصول المتعثرة. غير أن بعض هذه السياسات، وخاصة المتعلقة بمعالجة الأصول المتعثرة، كان ينقصها التفاصيل نظرا لصياغتها في عجالة، وبالتالي لم يكن بوسعها في البداية تقليل الشكوك المحيطة بالأصول المتعثرة على النحو الكافي. كذلك استخدمت البنوك المركزية أدوات السياسات سواء التقليدية أو غير التقليدية بغية تيسير أوضاع أسواق الائتمان، وخفضت أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ومع ذلك انكمش نمو الائتمان الكلي. وبينما بدأ تنفيذ مجموعات كبيرة من الدفعات التنشيطية المالية في كل من الصين وألمانيا واليابان وكوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإن أثر الزيادة في الإنفاق لن يظهر غالبا إلا في أواخر ٢٠٠٩ وفي ٢٠١٠.

وفي الولايات المتحدة، تسببت أكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير في دفع البلاد إلى هاوية الركود العميق، حيث تكثفت الضائقة الائتمانية وواصلت أسعار الأصول هبوطها. وكانت مشاعر عدم اليقين الزائدة وخسائر الثروة الضخمة فضلا على انخفاض توقعات الإيرادات من أسباب تراجع ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوياتها مما أدى إلى حدوث طفرة كبيرة في معدلات الادخار. ومع انخفاض معدلات الاستهلاك، تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تزيد عن ٦٪ في الربع الرابع من ٢٠٠٨ و٥,٧٪ في الربع الأول من ٢٠٠٩، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٨,٥٪.

وفي أوروبا، تعرضت النظم المالية لصدمة أشد وأطول أمدا من المتوقع، وكانت السياسات الاقتصادية الكلية عموما أبطأ من أن تتفاعل معها، كما تدهورت الثقة في ظل تراجع نشاط قطاعي الأسر والشركات. وأدى التعرض لمخاطر الأصول الأمريكية إلى عواقب جسيمة في النظام المصرفي الأوروبي نظرا لشدة الارتباط فيما بين كبرى المؤسسات المالية في أوروبا وارتفاع درجة التمويل بالديون فيها. وبالتالي تعرضت اقتصادات معظم البلدان المتقدمة إلى نوبات انكماش حادة في السنة المالية ٢٠٠٩.

وفي آسيا، وقع الضرر الأكبر على الاقتصادات المتقدمة نتيجة زيادة تعرضها لمخاطر انخفاض الطلب الخارجي، لا سيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية. فقد سجل الاقتصاد الياباني انكماشا بواقع ١٤٪، محسوبا على أساس المعدل السنوي في الربع الرابع من ٢٠٠٨، في ظل قوة الين الياباني وزيادة تقييد الائتمان نسبيا بالإضافة إلى المشاكل التي طرأت في قطاع التصدير. غير أن بوادر الانتعاش بدأت تظهر في بعض أنحاء المنطقة في ٢٠٠٩.

وقامت اقتصادات متقدمة أخرى مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا بمعالجة صدمات معدلات التبادل التجاري السلبية، وأثر الانخفاض الكبير في الثروة الخاصة، وفي حالة كندا ضعف الطلب في الولايات المتحدة. غير أنه بعد سنوات من اعتماد سياسات المالية العامة الاحترازية وزيادة القواعد التنظيمية المتحفظة في النظام المالي، أصبحت هذه البلدان أكثر قدرة من غيرها من الاقتصادات المتقدمة على الحد من الانخفاض في الطلب.

صفوف من السيارات المستوردة في أحد الموانئ، المملكة المتحدة

الأسواق الصاعدة

أدى انكماش التدفقات الرأسمالية العالمية والهروب من المخاطر إلى إلحاق ضرر بالغ ببلدان أوروبا الصاعدة. فقد اعتمد كثير من بلدان المنطقة اعتمادا بالغا على التدفقات الرأسمالية من البنوك الغربية بهدف الحفاظ على رواج الائتمان المحلي. وظهرت حالات انكشاف كبيرة فيما بين البنوك الأوروبية عبر الحدود وامتلكت المؤسسات المالية الأجنبية المتعثرة العديد من البنوك في أوروبا الصاعدة. و في خريف عام ٢٠٠٨ تدهورت الأوضاع تدهورا حادا، حيث سجلت فروق العائد على السندات السيادية ارتفاعا شاملا وانخفضت أسعار الصرف انخفاضا حادا في البلدان التي تعتمد نظم الصرف المرنة. وحدث هبوط مفاجئ في النشاط الاقتصادي بل وأزمات مكتملة في بعض البلدان من جراء اقتران هبوط الطلب على الواردات في أسواق البلدان المتقدمة وانهيار أسعار العقارات وضعف إمكانية الحصول على الائتمان وانخفاض أسعار العملة في سياق حالات عدم الاتساق البالغ بين أسعار العملات في الميزانيات العمومية. ومع سرعة هبوط معدلات الصادرات والناتج وتردي الإيرادات الحكومية، حصل عدد من البلدان على الدعم من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات.

وشهدت بلدان كومنولث الدول المستقلة أكبر هبوط في النشاط الاقتصادي خلال العام الماضي، حيث تعرضت اقتصاداتها إلى ثلاث صدمات كبرى. فقد توقفت عمليات التمويل الخارجي تماما أو انخفضت إلى حد كبير؛ وهبطت مستويات الطلب في أسواق الصادرات بالمنطقة، وشهدت أسعار السلع الأولية هبوطا حادا، لا سيما أسعار الطاقة. وكانت النظم المالية في العديد من دول الكومنولث المستقلة منفتحة للغاية وشديدة التأثر بالاضطرابات المالية الوافدة من الخارج. وبعد سنوات سادها النمو القوي، يتوقع انكماش الناتج بأكثر من ٥٪ في عام ٢٠٠٩. ولم يتراجع التضخم بنفس القدر المشاهد في الأسواق الصاعدة الأخرى بسبب انتقال آثار الانخفاض في أسعار العملة. فقد أدى ضعف العملات إلى فرض عبء كبير على كاهل الشركات غير المالية في بلدان كومنولث الدول المستقلة التي كانت تقترض بالعملة الأجنبية، مما استدعى إجراء تخفيضات ضخمة في الاستثمار والتوظيف.

وتعرضت أمريكا اللاتينية لذات الصدمات الثلاث التي تعرضت لها بلدان كومنولث الدول المستقلة، ولكن الأثر الكلي كان أقل حدة مقارنة بأوروبا نظرا لقوة الميزانيات العمومية في القطاعين العام والخاص نسبيا، ولأن النظم المالية كانت أقل انكشافا من حيث الخصوم للأجهزة المصرفية في البلدان المتقدمة، واستطاع العديد من الاقتصادات الكبيرة استخدام سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات. ومع ذلك أسفرت الأزمة المالية عن عمليات بيع مكثفة في أسواق الأسهم في أواخر ٢٠٠٨، وحدوث ارتفاع حاد في تكاليف التمويل، وزيادة مفاجئة في فروق العائد على ديون الشركات والديون السيادية. كذلك تناقصت التدفقات الرأسمالية في البلدان التي تعتمد نظم الصرف المرنة وانخفضت قيمة عملاتها المحلية انخفاضا حادا. وسرعان ما أعقب ذلك تباطؤ في نمو الائتمان وهبوط في معدلات الإنتاج الصناعي والتصدير. وقد تعرضت بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي كذلك لهبوط حاد في إيرادات أنشطة السياحة وتحويلات المغتربين إلى المنطقة، وطلب العديد من البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي الحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وكان الهبوط الكبير في سعر النفط في السنة المالية ٢٠٠٩ له أثر كبير على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. وتأثرت بلدان أخرى بالانخفاضات في الصادرات وأنشطة السياحة وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر. ومع تدهور الأوضاع الخارجية وتراجع التدفقات الرأسمالية، انخفض العديد من أسواق الأسهم

والعقارات. وانطلقت على الفور برامج ضخمة للإنفاق الحكومي بغية تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي المتباطئ، مستندة في ذلك على الاحتياطيات الوقائية الضخمة التي تراكمت أثناء سنوات الازدهار.

البلدان منخفضة الدخل

لم يسلم من العاصفة الاقتصادية إلا عددا قليلا من البلدان منخفضة الدخل رغم الروابط المالية المحدودة نسبيا بين هذه البلدان (لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء) والاقتصادات المتقدمة. فقد تراجع الطلب على الصادرات وتفاقم أثره بانخفاض أسعار معظم السلع الواردة من البلدان منخفضة الدخل. ومن ناحية، أسهمت الانخفاضات في أسعار السلع الأولية العالمية بالفعل في الحد من التضخم وكان لها آثار موازنة على معدل التبادل التجاري. وبينما انخفضت أسعار الصادرات من السلع الأولية، انخفضت كذلك أسعار الواردات من السلع الأولية كالغذاء والوقود، الأمر الذي يترتب عليه غالبا زيادة الدخول الحقيقية لشرائح السكان الأشد فقرا.

غير أن هبوط تحويلات العاملين وتضييق أوضاع الائتمان العالمي وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تدهور الموازين الخارجية في البلدان منخفضة الدخل. فقد تراجع مركز المالية العامة الكلي، أساسا نتيجة حدوث تقلبات كبيرة في موازين المالية العامة في بعض البلدان المصدرة للنفط. وبالنسبة للبلدان الأخرى، كان ضعف موازين المالية العامة له ما يبرره عموما وقد حصلت على الدعم اللازم بموجب ترتيبات صندوق النقد الدولي. واتخذ صانعو السياسات التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على المكاسب التي تحققت بجهد شاق خلال السنوات الأخيرة في مجال مكافحة الفقر. غير أنه مع ازدياد صعوبة الحصول على التمويل لتغطية العجوزات الخارجية، سعت البلدان التي تعاني من شدة القيود على التمويل المحلي والخارجي إلى الحصول على الدعم الإضافي من الجهات المانحة.

استعادة الاستقرار المالي العالمي

استعادة الاستقرار المالي العالمي

فرضت الأزمة المالية العالمية الاستثنائية طائفة من التحديات الخطيرة على مستوى السياسات في معظم البلدان الأعضاء بالصندوق، بالإضافة إلى مخاطر نظامية على الاقتصاد العالمي. وقد وجه صندوق النقد الدولي جم اهتمامه نحو التصدي للتحديات التي أثارتها الأزمة على مستوى السياسات، بما في ذلك عن طريق مساعدة الحكومات في إعداد إطار كامل للسياسات في البلدان المتضررة بالفعل من الأزمة وغيرها من البلدان المعرضة للخطر، مما يعزز من التخطيط للطوارئ والتأهب للأزمات ويكثف أعمال الرقابة. ومن خلال التعاون مع هيئات دولية أخرى والجهات المعنية بوضع المعايير، قام الصندوق على الفور بتحديد ردود الفعل على مستوى أهم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية اللازمة للمساهمة في الحد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمة. وحرِص بعد ذلك على تشجيع اتخاذ الإجراءات العاجلة وإقامة الحوار فيما بين بلدانه الأعضاء وبدأ تنفيذ مهمته الحيوية المتمثلة في دراسة أسباب الأزمة واستقاء الدروس منها. وقد ساعد الصندوق بلدانه الأعضاء بشكل مباشر عن طريق تقديم التمويل والمشورة على صعيد السياسات، موجها مزيدا من الاهتمام إلى الروابط الاقتصادية الكلية والمالية، ومخاطر انتقال العدوى، وشبكات الأمان المالي، والاستعداد للأزمات وإدارتها. وأشار كذلك على البلدان بتوفير الدعم للنشاط الاقتصادي حيثما توفر الحيز لذلك.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وجه الصندوق طاقاته فيما يتعلق بالاستجابة لمواجهة الأزمة نحو مساعدة البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان منخفضة الدخل، على التعامل مع الآثار المترتبة على صدمات أسعار الغذاء والوقود. ثم تحول تركيزه إلى الأزمة العالمية في الأسواق المالية مع تصاعدها في أواخر عام ٢٠٠٨، حيث بلغت قروض الصندوق المعتمدة في السنة المالية ٢٠٠٩ أعلى مستوياتها المسجلة نتيجة ازدياد حدة الأزمة. وفي بعض الحالات تعززت استجابة الصندوق السريعة بتفعيل آلية التمويل العاجل، التي مكّنت المجلس التنفيذي من الموافقة على تقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء في غضون أيام من التقدم بطلب الحصول على الدعم. وكانت كثافة الإقراض قد وجهت الاهتمام بطبيعة الحال نحو مدى كفاية أدوات الصندوق الإقراضية، وتم إخضاعها لمراجعة داخلية شاملة في النصف الثاني من السنة المالية حيث انتهى الأمر بإجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق لإعادة مواءمته بحيث يصبح أكثر توافقا مع احتياجات البلدان الأعضاء في الوقت الراهن. وكانت زيادة عمليات الإقراض قد وجهت الاهتمام كذلك، سواء داخل الصندوق أو خارجه، إلى مدى كفاية الموارد المالية المتاحة للمؤسسة للوفاء بمستوى الاحتياجات المرجح بين البلدان الأعضاء، الأمر الذي ترتبت عليه تعهدات بتقديم الدعم قطعتها مختلف المصادر الثنائية، والتزام مجموعة العشرين، في إبريل ٢٠٠٩، بزيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بمقدار ثلاثة أضعاف.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية للبلدان الأعضاء، بدأ الصندوق كذلك عملية تقييم أسباب الأزمة وآليات انتقال آثارها في شتى أنحاء العالم، مستخلصا الدروس للمساعدة على التأكد من عدم حدوث أزمات مماثلة. وقد استند المجلس التنفيذي إلى تحليلات الخبراء على مدار العام في مناقشاته خلال شهر فبراير ٢٠٠٩ للدروس الأولية المستقاة من الأزمة، والتي قدمت رؤى مختلفة حول إخفاقات السياسات والقواعد التنظيمية التي أسهمت في وقوع الأزمة وحددت الأولويات القصوى التي ينبغي معالجتها وأهم المجالات التي تساعد على منع وقوع الأزمات. وظلت تطورات الاقتصاد العالمي خاضعة للمراقبة مع استمرار تكشف الأزمة، وأجريت التقييمات لآثارها على البلدان الأعضاء، وكان خبراء الصندوق حريصين على إحاطة المجلس التنفيذي بانتظام بآخر المستجدات على مستوى المناطق الجغرافية وفرادى البلدان.

ومن بين القضايا العديدة التي أثارتها الأزمة دور أنشطة الصندوق الرقابية، وعلى وجه التحديد ما إذا كان بوسع الرقابة أن تحقق نفعا أكبر في المساعدة على تجنب وقوع الأزمة وطبيعة الخطوات التي يتعين اتخاذها لتعزيز فعالية المؤسسة والمساهمة في منع تكرار الأزمة. وكانت النتائج التي خلصت إليها مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات في أكتوبر ٢٠٠٨ قد أتاحت الفرصة أمام المجلس التنفيذي لتقييم أعمال رقابة الصندوق تقييما شاملا ضمن هذا السياق وأثمرت اعتماد «بيان أولويات الرقابة» هو الأول من نوعه على الإطلاق. وقد تركز الاهتمام خلال هذه السنة المالية كذلك على طرق دمج قضايا القطاع المالي بصورة أكثر منهجية في أعمال الرقابة (لا سيما المناقشات التي يجريها الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة مع بلدانه الأعضاء)، مع تخصيص المجلس التنفيذي حلقة نقاش غير رسمية في فبراير ٢٠٠٩ لهذا الموضوع. وقد تم وضع الخطط الكفيلة بالتوسع في عمل الصندوق المعني بالتعرض للأزمات ليشمل الاقتصادات المتقدمة، كما أدت مراجعات توفير البلدان الأعضاء بياناتها للصندوق إلى تسليط الضوء على أهمية نطاق تغطية البيانات ومدى كفايتها بالنسبة لمنع وقوع الأزمات ورودد الفعل إزائها حال وقوعها. وقد واصل الصندوق أداء مهامه الأساسية في مجال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية حتى في الوقت الذي تركزت فيه اهتماماته وموارده حول المساعدة في إدارة الأزمة وتسويتها.

التحركات لمواجهة الأزمة

الأزمة المتعمقة

سلط صندوق النقد الدولي الأضواء على المخاطر المتنامية التي اكتنفت الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بنهاية عام ٢٠٠٧.[٥] وواصل الصندوق تركيزه على هذه المخاطر وعواقبها في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩، لا سيما المخاوف المتزايدة بشأن استقرار الأسواق المالية وسلامتها في جميع أنحاء العالم وأثر الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء والوقود في النصف الأول من ٢٠٠٨ على البلدان الأعضاء – وخاصة البلدان منخفضة الدخل. وإضافة إلى ذلك، ازداد تركيز رقابة الصندوق الثنائية ومتعددة الأطراف على المخاطر المالية. ففي الفترة التي أعقبت شهر أكتوبر ٢٠٠٨، مع التدهور السريع في البيئة المالية والاقتصادية العالمية، وانعكاس مسار طفرة أسعار الغذاء والوقود بدءا من منتصف العام (وانتهاء بتراجعها إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات، بالقيمة الاسمية، بحلول الربع الرابع من ٢٠٠٨)، تركز الاهتمام على توفير المساعدة المالية الطارئة للبلدان المتضررة من الأزمة العالمية – لا سيما بلدان الأسواق الصاعدة – كما تركز الاهتمام على التأكد من أن الصندوق لديه الأدوات الملائمة والموارد المالية الكافية لمواجهة الأزمة. وقد شارك الصندوق بشكل ملحوظ في تقييم التحركات الملائمة على صعيد السياسات في البلدان المتقدمة – كالدفعة التنشيطية المالية والنقدية (حيث تضمنت الأخيرة اتخاذ تدابير غير تقليدية) وإصلاحات القطاعات المالية – مع تشجيع البلدان على تجنب الممارسات الحمائية.

زيادات أسعار الغذاء والوقود

في تحرك نحو مواجهة طفرة أسعار الغذاء والوقود الحادة، التي لم تستمر إلا لفترة قصيرة نسبيا رغم أنها كانت مُربكة للغاية، نوقشت الآثار الاقتصادية الكلية لزيادات أسعار الغذاء والوقود وردود الأفعال على صعيد السياسات لمواجهتها وذلك في جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس التنفيذي في يونيو ٢٠٠٨.[٦] وأسفرت هذه الطفرة بصفة خاصة عن تداعيات حادة في البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، وتمثل رد فعل الصندوق في زيادة مساعدته المالية لتلك البلدان بهدف التخفيف من حدة صدمات الأسعار. وزيدت الموارد المتاحة لعدد من البلدان منخفضة الدخل في ظل الاتفاقات المعقودة بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» (PRGF) لمساعدتها على التكيف مع هذه الزيادات (راجع "دعم البلدان منخفضة الدخل" في الفصل الرابع). وقد تركز الاهتمام كذلك على المخاطر المتزايدة التي تؤثر في الأسواق الصاعدة، وفي شهر يوليو ٢٠٠٨ عقد المجلس التنفيذي مناقشة أولية حول المخاطر المالية والاقتصادية الكلية والمخاطر عبر الحدود التي تحيط باقتصادات الأسواق الصاعدة. كذلك عقدت حلقة نقاش عامة في أوائل يوليو ٢٠٠٨، حضرها أكثر من مئة شخص يمثلون وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية، وذلك في سياق إصدار تقرير الخبراء الذي يقيم آثار الطفرة الحادة في أسعار السلع الأولية على الاقتصادات ذات الدخل المنخفض وبلدان الأسواق الصاعدة (راجع الإطار ٣–١ في الصفحة الإلكترونية).[٧] وقد خلصت حلقة النقاش إلى أن أثر الطفرة الحادة في أسعار النفط والغذاء أصاب البلدان في جميع أنحاء العالم ولكنه ألحق أشد الضرر بالبلدان الفقيرة وذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الاستيراد وتواجه مشكلات في ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات التضخم والتي يواجه فقراؤها صعوبات جسيمة.

أزمة الأسواق المالية

مع إدراك الصندوق أن الأزمة قد بدأت تأخذ أبعادا عالمية، ركز جهوده في أواسط السنة على فهم واستقاء الدروس الممكنة حتى الآن، معززا التعاون مع «مجلس الاستقرار المالي» (FSB) ومستندا إلى توصياته.

وبحلول شهر سبتمبر ٢٠٠٨، كانت الأزمة العالمية قد دخلت مرحلة جديدة، فازدادت حدتها بسرعة وبصورة ملحوظة. وقد استجاب الصندوق لهذه التطورات بتحديد مجالات التحدي على مستوى السياسات، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة التأكيد على الروابط الاقتصادية الكلية/المالية؛ وإصلاح أدواته الإقراضية؛ ومراجعة الدور المنوط به في بلدانه الأعضاء ومدى كفاية موارده؛ وتوفير الإقراض الطارئ للبلدان المتضررة من الأزمة. وإذ أشار المدير العام إلى انتشار الأزمة إلى الأسواق الصاعدة، أكد في أكتوبر ٢٠٠٨ استعداد الصندوق لاتخاذ إجراءات سريعة مستخدما آليته المعنية بالتمويل العاجل (راجع الإطار ٣–١). واعتمد المجلس التنفيذي لاحقا طلبات من سبعة بلدان للحصول على الدعم المالي المعجل في إطار هذه الآلية في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩. وفي النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩، بلغ الإقراض المقدم من الصندوق مستويات غير مسبوقة (راجع الإطار ٣–٢ والقسم المعنون "الدعم المالي").

وفي اجتماعات الصندوق السنوية في أكتوبر ٢٠٠٨، طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى الصندوق أن يأخذ زمام القيادة في استقاء الدروس على مستوى السياسات من الأزمة والتوصية بالإجراءات اللازمة لاستعادة الثقة. كذلك طلب قادة مجموعة العشرين في اجتماع قمة عاجل في نوفمبر ٢٠٠٨ أن يسهم الصندوق في تنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء بنيان مالي جديد استنادا إلى الدروس المستقاة من الأزمة. وفي اجتماع ثان في إبريل ٢٠٠٩، شدد قادة مجموعة العشرين على الحاجة إلى بنيان مالي جديد وتعهدوا بإتاحة موارد إضافية للصندوق لمساعدة البلدان على التعامل مع الأزمة.

وإذ رحب المديرون التنفيذيون بالفرصة السانحة لاستعراض تحركات الصندوق لمواجهة الأزمة وذلك خلال مناقشات المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٠٨ حول تعاون الصندوق مع مجلس الاستقرار المالي،[٨] أكدوا الحاجة إلى استمرار التعاون الوثيق بين السلطات الوطنية، والجهات المعنية بوضع المعايير، والهيئات المالية الدولية، والقطاع الخاص، مشيرين إلى دور الصندوق الرئيسي باعتباره المؤسسة الدولية الرائدة في مجال التحليل الاقتصادي الكلي والمالي. وأيد المديرون زيادة تركيز الصندوق مؤخرا في سياق عمله المتعلق بالرقابة والقطاع المالي على التحديات التي تفرضها الأزمة المالية على مستوى السياسات وأكدوا على إعطاء أولوية أكبر لمساعدة البلدان الأعضاء على تحديد ومعالجة ثغرات التنظيم والرقابة في القطاع المالي. وإذ أعرب المديرون التنفيذيون عن ارتياحهم للتعاون الوثيق مع مجلس الاستقرار المالي منذ تأسيسه، رأوا أنه من المفيد توثيق هذا التعاون واستكشاف طرائق محددة تكفل القيام بذلك، ومنها المتعلقة بتقييمات الاستقرار المالي وفرص التواصل الخارجي المشترك بين الصندوق والمجلس.

وفي سياق جهود الصندوق الجارية مع مجلس الاستقرار المالي، اشترك الصندوق ومجلس الاستقرار المالي في رعاية اجتماع رفيع المستوى في أكتوبر ٢٠٠٨ حول الاضطرابات المالية والتحركات على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة (راجع الإطار ٣–٢ في الصفحة الإلكترونية). وقد استعرض هذا الاجتماع التحديات الرئيسية والمخاطر التي تواجه الأسواق المالية الناضجة وقام بتحليل آثارها وأهم قنوات انتقالها على الأسواق الصاعدة. وقد تعاون الصندوق كذلك مع مجلس الاستقرار المالي في استحداث عملية للإنذار المبكر وعقد المجلس التنفيذي جلسة

الإطار ٣–١

آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي

تهدف آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي، والتي تأسست في عام ١٩٩٥، إلى تيسير الموافقة السريعة على القروض المقدمة من الصندوق إلى بلدانه الأعضاء. ومن خلال هذه الآلية الطارئة يمكن للمجلس التنفيذي العمل على نحو أسرع مما هو الحال في برنامج الإقراض المعتاد من موارد الصندوق. ومن المتوقع عدم استخدام إجراءات الطوارئ في ظل هذه الآلية إلا في الظروف النادرة التي تشكل أزمة أو تهدد بحدوث أزمة في الحسابات الخارجية لأحد البلدان الأعضاء مما يستدعي تحرك فوري من الصندوق لمواجهتها. ومن الأوضاع التي تستدعي تفعيل إجراءات الطوارئ استعداد البلد العضو على الدخول مباشرة في مفاوضات عاجلة مع الصندوق، بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن اتخاذ تدابير قوية بالقدر الكافي – وتنفيذها – من أجل معالجة المشكلة.

ولم تكن هذه الآلية قد استخدمت إلا في خمس حالات قبل وقوع الأزمة العالمية: حيث استُخدمت في عام ١٩٩٧ أثناء الأزمة الآسيوية لكل من الفلبين وتايلند وإندونيسيا وكوريا، وفي ٢٠٠١ استخدمت لصالح تركيا. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، ونتيجة للطابع الفجائي وحدّة الهبوط الاقتصادي، حصلت سبعة بلدان أخرى (أرمينيا وجورجيا وهنغاريا وآيسلندا ولاتفيا وباكستان وأوكرانيا) على مساعدات مالية عاجلة من الصندوق عن طريق هذه الآلية.

وفي ظل آلية التمويل العاجل تبلغ إدارة الصندوق مجلسه التنفيذي بعزمها تفعيل الإجراءات العاجلة مع توضيح الأسباب الداعية لذلك. ويتم توزيع تقرير خطي قصير على الأعضاء بأسرع وقت ممكن تصف فيه الإدارة الوضع الاقتصادي في البلد المعني. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع السلطات على برنامج للإقراض، يتم توزيع تقرير من إعداد خبراء الصندوق وينظر المجلس التنفيذي في طلب القرض خلال فترة ٧٢ ساعة. ويعد التعاون السابق بين العضو المعني والصندوق له تأثير قوي على سرعة تقييم الصندوق للموقف وموافقته على أي إجراءات تصحيحية ضرورية.

نقاش غير رسمية في فبراير ٢٠٠٩ حول الإجراءات المقترحة بشأن هذه العملية (راجع القسم المعنون «متابعة تنفيذ أولويات الرقابة»).

توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة

إن من أهم أهداف صندوق النقد الدولي هو توفير المساعدة المالية، في وجود الضمانات الوقائية الكافية، للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات في موازين المدفوعات. فإقراض الصندوق له دور متميز في حل الأزمات ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي العالمي من خلال تقليل احتمالات تفاقم مشكلات البلدان الأعضاء فتتحول إلى أزمة كاملة وتنتقل آثارها إلى غيرها من البلدان. وبالتالي لا بد أن تتسم تسهيلات الإقراض من الصندوق بالفعالية حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات في الوقت الراهن.

ومع ازدياد عمق الأزمة، أجرى المجلس التنفيذي مناقشات مكثفة حول تحديث أدوات الصندوق الإقراضية وأفضل السبل لتطويعها لكي تتوافق مع احتياجات البلدان الأعضاء.[٩] وقد انتهت هذه المناقشات بالموافقة على عدد من الإصلاحات واسعة النطاق في مارس ٢٠٠٩.

إصلاحات شهر مارس

وافق المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٩ على إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق بشروط غير ميسرة، وذلك لتمكين الصندوق من الوفاء على نحو أفضل بمتطلبات بلدانه الأعضاء في سياق الأزمة وتعزيز قدرته على منع وقوع الأزمات وحلها في حالة وقوعها.[١٠] وجاء هذا الإصلاح الشامل تتويجا للعديد من مناقشات المجلس التنفيذي وجهود الخبراء المكثفة خلال الشهور الثمانية عشرة التي سبقتها بهدف تقييم وتحديد الإصلاحات التي من شأنها تمكين الصندوق من الوفاء على نحو أفضل بالاحتياجات المستمرة لبلدانه الأعضاء. ومن بين الإصلاحات التي صدرت الموافقة بشأنها تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة، وإنشاء خط ائتمان مرن جديد، وتعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق، ومضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة، وتبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق، وإلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها (راجع الإطار ٣–٣). وكخطوة تكميلية قام الصندوق بمراجعة وإصلاح أدوات الإقراض الميسر للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض (راجع "إعادة تقييم التمويل المقدم للبلدان منخفضة الدخل وقدرتها على الاستمرار في تحمل الديون" في الفصل الرابع).

ومن المتوقع أن تعزز هذه الإصلاحات من فعالية التسهيلات المقدمة من الصندوق بشروط غير ميسرة من أجل الوفاء باحتياجات البلدان الأعضاء التمويلية، مع الحفاظ على الضمانات الوقائية الكافية لموارد الصندوق، وذلك من خلال تحديث إطار الشرطية الذي ينطبق على جميع اتفاقات الصندوق (بما في ذلك الاتفاقات بشروط ميسرة)، وزيادة الحدود القصوى للاستفادة من قروض الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة. وقد تم تقييم كافة الجوانب في أدوات وسياسات الإقراض من موارد الصندوق بشروط غير ميسرة، وهي التسهيلات القائمة المتعلقة بحساب الموارد العامة، وإطار الشرطية، والحدود القصوى للاستفادة من موارد الصندوق، والرسوم والأتعاب، وآجال الاستحقاق. ومن خلال تعزيز أدوات الإقراض الوقائي وتطويع استخدام موارد الصندوق لتتوافق مع قوة سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية، فإن هذه الإصلاحات تهدف إلى تشجيع البلدان الأعضاء على اللجوء في مرحلة مبكرة إلى الصندوق، مما يخفض احتمالات وقوع الأزمات أو يخفف من تكاليفها النهائية. وإذا ما اقترنت هذه الإصلاحات بزيادة كبيرة في موارد الصندوق (راجع القسم المعنون "تأمين الموارد الكافية

الإطار ٣–٢

التزامات غير مسبوقة للتمويل من موارد الصندوق في ٢٠٠٩

أدت حدة الأزمة المالية العالمية إلى بلوغ مستوى غير مسبوق من التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠٠٩، حيث تم التعجيل بإصدار العديد من الموافقات على القروض عن طريق آلية الصندوق للتمويل العاجل. فقد وافق الصندوق على قروض بلغت قيمتها ٦٥,٨ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة إلى ١٥ بلدا عضوا من خلال تسهيلاته لتقديم القروض بشروط غير ميسرة، حيث صدرت على جميع هذه الاتفاقات باستثناء اتفاق واحد في النصف الثاني من السنة. وبالمثل، وافق الصندوق على تقديم قروض أو على زيادات في الموارد المتاحة لاتفاقات قائمة لعدد ٢٦ بلدا بلغت في مجموعها ١,١ مليار حقوق سحب خاصة من خلال تسهيلاته للإقراض بشروط ميسرة، التي تقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة مدعم. ولم يكن الصندوق قد سبق له الموافقة منذ نشأته على مثل هذه المبالغ في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة.

وكانت شدة الطلب على موارد الصندوق قد أثارت المخاوف بشأن مدى كفاية هذه الموارد لمواجهة الأزمة، مما دفع العديد من البلدان الأعضاء إلى تقديم الدعم وتعهدت مجموعة العشرين في إبريل ٢٠٠٩ بزيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بشروط غير ميسرة إلى ثلاثة أضعاف حجمها وزيادة بمقدار الضعف في طاقته الإقراضية بشروط ميسرة (راجع القسم المعنون «تأمين الموارد الكافية للصندوق لمواجهة الأزمة»). وكانت زيادة الطلب على موارد الصندوق قد أسهمت كذلك في المراجعة الجارية لمجموعة أدوات الصندوق المستخدمة في الإقراض، مما أدى إلى إجراء مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق الإقراضية في مارس ٢٠٠٩ (راجع القسم المعنون « توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة»).

الإطار ٣-٣

أهم عناصر إصلاح إطار الإقراض من موارد الصندوق بالشروط المعتادة

- تحديث إطار الشرطية، للتأكد من تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروض الصندوق وتطويعها بالقدر الكافي كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة في سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية. ويجري تحقيق هذا التحديث بزيادة الاعتماد على معايير الأهلية التي تتحدد سلفا (الشرطية المسبقة) وتوخي قدرا أكبر من المرونة في استخدام أنماط الشرطية التقليدية (اللاحقة). وإضافة إلى ذلك، تجري حاليا مراقبة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في سياق مراجعات البرامج المدعمة بموارد الصندوق، بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية، التي توقف العمل بها في جميع اتفاقات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد مع البلدان منخفضة الدخل.

- إنشاء خط الائتمان المرن، مصمم لتوفير قدر كبير من التمويل مقدما للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية بالغة القوة. ويقتصر استخدام خط الائتمان المرن على البلدان الأعضاء التي تستوفي معايير متشدد لتقدير الأهلية:

  - مركز خارجي قابل للاستمرار؛
  - حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات الخاصة؛
  - سجل أداء سابق في القدرة المتواصلة على النفاذ ككيان سيادي إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط مواتية؛
  - أن يكون لديه وضع احتياطيات مريح نسبيا وقت طلب الاستفادة من خط الائتمان المرن على أساس وقائي، رغم الضغوط المحتملة في ميزان مدفوعاته التي تبرر المساعدة من الصندوق؛
  - مالية عامة سليمة، بما في ذلك مستوى للدين العام يمكن الاستمرار في تحمل أعبائه، يحدده تحليل دقيق ومنهجي للقدرة على الاستمرار في تحمل الدين؛
  - تضخم منخفض ومستقر، يرتكز على إطار سليم لسياسة النقد والصرف؛
  - عدم وجود مشكلات في الملاءة المصرفية تمثل تهديدا آنيا بوقوع أزمة في النظام المصرفي؛
  - رقابة فعالة على القطاع المالي؛
  - شفافية البيانات وسلامتها.

ونظرا للمعايير المتشددة في تحديد أهلية الاستفادة من خط الائتمان المرن فإن المبالغ المسحوبة في ظل خط الائتمان المرن لا تكون مرتبطة بالأهداف المتفق عليها مع البلد العضو. والمرونة الداخلة بالفعل في تصميم خط الائتمان المرن ترتبط بإمكانية استخدام موارده بدون أي حدود قصوى، وبمدد سداد القروض الطويلة (٣,٥-٥ سنوات)، وبعدم تقييد تجديدات القروض، وباستخدامها المزدوج لتلبية الاحتياجات المحتملة (الوقائية) والفعلية لتمويل ميزان المدفوعات.[١]

- دعم اتفاقات الاستعداد الائتماني - وهو أداة الإقراض الحيوية التي يستخدمها الصندوق في حل الأزمات - مما يؤدي إلى إضفاء المرونة على الاتفاق والتأكد من إمكانية تعزيز استخدامه كذلك كأداة لمنع وقوع الأزمات في البلدان الأعضاء التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرن. وسوف يحقق اتفاق الاستعداد الائتماني في إطاره الجديد قدرا أكبر من المرونة عن طريق السماح بتركيز صرف القروض في البداية والحد من كثرة المراجعات وعمليات الشراء حيثما كان هناك مبرر كاف من قوة السياسات المتبعة في البلد العضو وطبيعة مشكلة ميزان المدفوعات التي يواجهها.

- تبسيط مجموعة الأدوات المستخدمة في الإقراض من خلال إلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تستخدم مؤخرا أو كان استخدامها محدودا – «تسهيل التمويل التعويضي»، و«تسهيل الاحتياطي التكميلي» و«التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل» – نظرا لأنها كانت موجهة لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات وفق تعريف ضيق النطاق.

- مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارد الصندوق إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية على أساس سنوي و٦٠٠٪ منها على أساس تراكمي. وتؤدي هذه الحدود القصوى المعززة إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية احتياجاتها التمويلية. وستظل إمكانية الحصول على قروض تتجاوز هذه الحدود قائمة، على سبيل المثال من خلال «خط الائتمان المرن»، أو في أعقاب تدقيق مكثف بموجب إطار الاستخدام الاستثنائي لموارد الصندوق، والذي خضع كذلك لإصلاحات شاملة.

- تطويع وتبسيط هياكل التكلفة وآجال استحقاق الإقراض الوقائي عالي الموارد في مختلف تسهيلات الإقراض. ولا تزال الرسوم الإضافية مستمرة في تمكين الصندوق من بناء الاحتياطيات لتخفيف مخاطر الائتمان، كما أن جدول الرسوم الإضافية المعدل من شأنه زيادة الحوافز السعرية على السداد المبكر. وقد أُلغيت السياسة السابقة وهي سياسة توقعات إعادة الشراء القائمة على المدة. أما جدول رسوم الالتزام فمن شأنه احتواء مخاطر السيولة على الصندوق نتيجة زيادة حجم الإقراض الوقائي (الذي تيسر تحقيقه بفضل إنشاء «خط الائتمان المرن» وإجراء الإصلاحات في اتفاقات الاستعداد الائتماني الوقائية عالية الموارد).

---

١ وفي إطار التحرك لمواجهة التدهور المستمر في البيئة الاقتصادية العالمية، قام الصندوق في أواخر أكتوبر ٢٠٠٨ بإنشاء «التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل»، باعتباره تسهيلا للصرف السريع للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق التي تتمتع بسياسات اقتصادية بالغة القوة وتواجه مشكلات مؤقتة في السيولة في أسواق رأس المال العالمية. ولكن لدى قيام الصندوق بتنقيح أدواته الإقراضية لمعالجة احتياجات هذه المجموعة من البلدان في مارس ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء «خط الائتمان المرن» الذي يغطي جميع سمات «التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل» ومن ثم حل محله.

للصندوق لمواجهة الأزمة")، فسوف توفر ركيزة صلبة يستند إليها الصندوق في تحركاته القوية لمساعدة بلدانه الأعضاء في معالجة الأزمة الراهنة والأزمات المستقبلية.

وأعرب المديرون التنفيذيون عموما عن رأيهم بأن مجموعة الإصلاحات ككل هي بمثابة الحل التوفيقي المرضي الذي يحقق التوازن بين مصالح البلدان الأعضاء على اختلافها. وبالنسبة إلى "خط الائتمان المرن"، اتفق المديرون على ضرورة مراجعة "خط الائتمان المرن" خلال عامين، أو قبل ذلك متى بلغت الموارد الملتزم بها بموجبه ١٠٠ مليار حقوق سحب خاصة. وأيد المديرون التنفيذيون كذلك إتاحة اتفاقات وقائية للاستعداد الائتماني عالي الموارد على أساس أكثر انتظاما وتوخي زيادة المرونة في تصميمها. وأعربوا عن رأيهم بأن إصلاح نظام الرسوم الإضافية وتوقعات إعادة الشراء يحقق التوازن بين تبسيط هيكلي التكلفة والسداد بالنسبة للإقراض من موارد الصندوق، ويخفف من شدة مخاطر الائتمان والسيولة، وتشجيع سداد موارد الصندوق في الوقت المناسب.

وجاء رد فعل البلدان الأعضاء سريعا إزاء إصلاح هذه التسهيلات. ففي الأسابيع التي أعقبت الإعلان عن إصلاح التسهيلات في أواخر شهر مارس ٢٠٠٩، تقدمت المكسيك وبولندا وكولومبيا بطلبات عقد اتفاقات بموجب "خط الائتمان المرن". وفي منتصف شهر إبريل ٢٠٠٩، وافق الصندوق على أول اتفاق بموجب "خط الائتمان المرن" مع المكسيك بمبلغ قدره ٤٧ مليار دولار أمريكي – وهو الاتفاق الأكبر في تاريخ الصندوق. (ورغم أن الطلبين المقدمين من بولندا وكولومبيا لعقد اتفاقات بموجب "خط الائتمان المرن"، واللذين تم استلامهما بعد طلب المكسيك ببضعة أسابيع، كانا قيد النقاش لدى انتهاء السنة المالية فقد صدرت الموافقة بشأنهما لاحقا في أوائل السنة المالية ٢٠١٠).

تأمين الموارد الكافية للصندوق لمواجهة الأزمة

من بين المسائل المهمة التي أثارتها الأزمة العالمية مسألة مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء من التمويل. وقد ناقش المجلس التنفيذي هذه المسألة في أوائل عام ٢٠٠٩، وصدرت موافقة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لاحقا على زيادة كبيرة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض وذلك خلال اجتماع اللجنة في فصل الربيع (راجع الإطار ٣–٤ وإطار الصفحة الإلكترونية ٣–٣). وكان المجلس التنفيذي قد نظر في مسألة قريبة الصلة، وهي مدى كفاية أرصدة الصندوق الوقائية، في أواخر ٢٠٠٨ في سياق رفع الحد الأقصى للاقتراض من موارد الصندوق (راجع الإطار ٣–٥).

وبدأ المجلس التنفيذي مناقشة الخيارات المكملة لموارد الصندوق الإقراضية في أوائل فبراير ٢٠٠٩.[١١] وأكد المجلس التنفيذي ضرورة أن يكون الصندوق على أهبة الاستعداد للقيام بدور رئيسي في توفير الدعم لموازين المدفوعات، بينما رأى معظمهم أنه من الحكمة توخي الاستعداد التام ولو بزيادة طاقة الصندوق الإقراضية إلى ما يقارب ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة معربين عن تأييدهم لملاءمة ذلك الأمر مؤقتا على أقل تقدير.

وبينما أكد المديرون التنفيذيون مجددا أن حصص العضوية هي المصدر الأساسي لتمويل الصندوق وأنها ينبغي أن تظل كذلك، اتفقوا على أن الوصول إلى اتفاق بشأن زيادة حصص العضوية سوف يستغرق بعض الوقت، الأمر الذي يجعل مثل هذه الزيادة غير ملائمة كخيار لمعالجة الاحتياجات قريبة الأجل. ومع ذلك، أبدى الكثيرون تفضيلهم تنفيذ زيادة عامة في حصص العضوية ودعوا إلى تسريع الجدول الزمني المقرر للمناقشات المتعلقة بالمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. (كانت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية قد وافقت في إبريل ٢٠٠٩ على تعجيل الموعد النهائي لإجراء المراجعة ليصبح في شهر يناير ٢٠١١، مما يعيد إلى الأذهان دعوة قادة مجموعة العشرين لاستكمال هذه المراجعة في ذلك الموعد.) واتفق المديرون التنفيذيون على أن اقتراض الصندوق من القطاع الرسمي هو المنهج الأنسب لتكملة موارد الصندوق في الأجل القصير، معتبرين جميع طرائق الاقتراض المختلفة – اتفاقيات القروض الثنائية، وطرح سندات المديونية الصادرة عن الصندوق في القطاع الرسمي، وتوسعة «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» والتوسع في عضويتها – جديرة بالتوسع في دراستها.

وأيدت قمة مجموعة العشرين في أوائل إبريل ٢٠٠٩ تنفيذ زيادة ضخمة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض، حيث أكدت الاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين دور الصندوق الرئيسي في النظام المالي الدولي، معربة عن موافقتها على زيادة الموارد المتاحة للصندوق من خلال التمويل المباشر من البلدان الأعضاء بمبلغ قدره ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، يتم إدراجه لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض في شكلها الموسع والأكثر مرونة، التي زيدت مواردها بما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. وإضافة إلى هذه الزيادة المستهدفة لقدرة الصندوق الإقراضية إلى ثلاثة أضعاف حجمها في الفترة السابقة للأزمة، وافق قادة مجموعة العشرين على ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد العالمي عن طريق تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة بما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي. وفي إبريل ٢٠٠٩، أيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية دعوة قادة مجموعة العشرين بتنفيذ زيادة في الموارد المتاحة للصندوق وإجراء التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة.

وكان الهدف من الزيادة الفورية المتوخاة بمقدار الضعْف في قدرة الصندوق على تقديم القروض قبل وقوع الأزمة من خلال التمويل الثنائي من البلدان الأعضاء هو المساعدة على منع تعميق جذور الأزمة ودعم الانتعاش العالمي، وقد اشتملت هذه الزيادة على موارد سبق التعهد بها على أساس ثنائي. ففي شهر فبراير ٢٠٠٩، وافق اليابان على إمداد الصندوق بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي – فكانت قيمة هذا الالتزام هي أكبر مساهمة على الإطلاق يقدمها بلد عضو في الصندوق على سبيل التمويل التكميلي – لزيادة موارده المتاحة للإقراض خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.[١٢] وتعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي (٧٥ مليار يورو) في شهر مارس ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تسهم المبالغ التي التزمت بتوفيرها اليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب التمويل الإضافي الذي تم الالتزام بتوفيره في وقت قريب من موعد انعقاد قمة مجموعة العشرين (كندا والنرويج وسويسرا)، والالتزامات من مصادر أخرى، في زيادة التمويل المتاح للصندوق بواقع ٢٥٠ مليار دولار أمريكي على الأقل، تمشيا مع التزام مجموعة العشرين.

وقد كان من المتوقع دمج الاتفاقيات الثنائية لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض في شكلها الموسع والأكثر مرونة، والتي زيدت مواردها بما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. وكان الهدف من التعديلات المقترحة في الاتفاقات الجديدة للاقتراض هو جعل هذه الاتفاقات بمثابة وسيلة دعم قوية لآلية التمويل المعتاد من الصندوق وذلك من خلال زيادة عدد المشاركين فيها عن العدد الحالي البالغ ٢٦ بلدا، وزيادة المجموع الكلي للاتفاقات الائتمانية إلى ٥٥٠ مليار دولار (بما في ذلك الموارد المتاحة من خط «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» البالغة نحو ٥٠ مليار دولار)، وزيادة مرونة «الاتفاقات الجديدة للاقتراض». وبالتالي بدأ الصندوق في التعاون مع المشاركين الحاليين والمحتملين من أجل تحقيق تقدم سريع في هذه الإصلاحات.

وقد بُذلَت جهود مماثلة لتحقيق زيادة بمقدار الضعْف في طاقة الصندوق للإقراض الميسر من أجل تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل. وأيدت مجموعة العشرين كذلك هذا التحرك، وأحرز التقدم في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية (راجع «دعم البلدان منخفضة الدخل» في الفصل الرابع).

وهناك اقتراح كذلك من مجموعة العشرين يحث على إجراء تخصيص عام كبير لحقوق السحب الخاصة يكون من شأنه مساعدة البلدان الأعضاء على التكيف مع آثار الأزمة عن طريق زيادة احتياطياتها، رغم أنه لن يزيد من طاقة الصندوق الإقراضية. في شهر إبريل ٢٠٠٩ أحيط المديرون

الإطار ٣–٤

من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله؟

تأتي معظم الموارد التي يخصصها الصندوق لغرض الإقراض من البلدان الأعضاء فيه، من خلال آلية الصندوق المعتادة للتمويل القائمة على أساس مدفوعات حصص العضوية.[١] وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة معينة على أساس حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي عموما، وهي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لمقدار مساهمته في موارد الصندوق المالية. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، يقوم في العادة بدفع ما يعادل ربع حصته تقريبا في شكل أصول احتياطية، أي عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق السحب الخاصة.[٢] وتدفع ثلاثة أرباع الحصة المتبقية بعملة البلد العضو. وتتم مراجعة الحصص كل خمس سنوات على الأقل؛ وقد استكملت إجراءات المراجعة الثالثة عشرة للحصص في يناير ٢٠٠٨.

ويمكن للصندوق استخدام حيازاته الممولة من حصص العضوية بعملات البلدان الأعضاء التي تتمتع بموازين مدفوعات ومراكز احتياطيات قوية في تقديم القروض التمويلية. وتتألف موارد الصندوق القابلة للاستخدام من حيازاته من هذه العملات، إلى جانب حيازاته من حقوق السحب الخاصة التي يقوم بإصدارها. وبإمكان الصندوق تكميل موارده القابلة للاستخدام عند الحاجة عن طريق الاقتراض. وفي ظل اتفاقات الصندوق الدائمة للاقتراض متعدد الأطراف – وهي الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) والاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) – هناك عدد من البلدان الأعضاء والمؤسسات على استعداد لتوفير موارد إضافية للصندوق، يصل مجموعها إلى ٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٢ مليار دولار أمريكي) في نهاية إبريل ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، أبرم الصندوق اتفاق اقتراض ثنائي مع اليابان في فبراير ٢٠٠٩، وقرب نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ تعهدت غيرها من البلدان الأعضاء بتعزيز قدرة الصندوق الإقراضية عن طريق اتفاقات الاقتراض الثنائية (راجع متن الفصل).

ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن الجوانب المختلفة للهيكل المالي للصندوق والتحديثات الدورية لأنشطته المالية وذلك على الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه www.imf.org/external/fin.htm.

١ للحصول على مزيد من المعلومات، راجع "Where the IMF Gets Its Money—A Fact Sheet،" والمتاحة على موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/finfac.htm.

٢ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة، راجع "Special Drawing Rights— A Fact Sheet،" والمتاحة على موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm.

الإطار ٣–٥

ما هي الأرصدة الوقائية لدى صندوق النقد الدولي؟

يحتفظ صندوق النقد الدولي بالأرصدة التالية كأرصدة وقائية: (١) الإيرادات المحتجزة المحتفظ بها في الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص لدى الصندوق، والمتاحة بالفعل لاستيعاب الخسائر المالية، بما في ذلك خسائر الائتمان أو خسائر الدخل؛ (٢) الرصيد الموجود في «حساب الطوارئ الخاص (١)»، وهو رصيد مصمم خصيصا لحماية الصندوق من الخسائر الناجمة عن تخلف أحد البلدان الأعضاء عن سداد التزاماته غير المؤداه عن أصل الدين.

وتوفر الأرصدة الوقائية عنصرا ضروريا لحماية الصندوق من الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان والدخل كما أنها تمثل مصدرا مهما للدخل. وبالتالي فإن توافر مستوى كافٍ من الأرصدة الوقائية ضروري لحماية قيمة الأصول الاحتياطية التي تودعها البلدان الأعضاء لدى الصندوق، كما أنها ستكتسب أهمية حاسمة إذا ما لجأ الصندوق إلى الحصول على قروض كبيرة لتكميل موارده (حيث أعدت الترتيبات للقيام بذلك؛ راجع متن الفصل).

وفي ديسمبر ٢٠٠٨، قام المجلس التنفيذي بمراجعة دور أرصدة الصندوق الوقائية ومدى كفايتها. وأشار المديرون التنفيذيون إلى تحول ميزان المخاطر تحولا حادا من مخاطر الدخل إلى مخاطر الائتمان بسبب الزيادة السريعة في ائتمان الصندوق المرتبط بالصدمة المالية العالمية. واتفقوا على أنه يمكن الإبقاء على الهدف الحالي للأرصدة الوقائية ومقداره ١٠ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. غير أن عددا منهم قال إن الحاجة قد تقتضي زيادة هذا المقدار المستهدف إذا حدث توسع كبير في الإقراض وظل مستواه مرتفعا . وقد أيد المجلس كذلك وضع إطار أكثر شفافية يستند إلى قواعد محددة لتراكم الاحتياطيات، مؤكدا استمرار الحاجة إلى الاعتماد إلى حد كبير على التقدير الاستنسابي نظرا للطبيعة المتفردة التي تتميز بها عمليات الإقراض من الصندوق.

تفريغ حمولة الشاحنات من الخضروات في بوروندي

التنفيذيون علما بصورة غير رسمية باقتراح تخصيص حقوق السحب الخاصة، وفي نفس ذلك الشهر طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى الصندوق أن يقدم اقتراحا محددا يقيم فيه مبررات التخصيص العام ويصف كيفية تنفيذه، بحيث يصبح ساريا قبل انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ بفترة طويلة.

الدعم المالي

التمويل المعتاد

أدت الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من ضغوط على ميزان المدفوعات في العديد من البلدان الأعضاء إلى حدوث زيادة حادة في التمويل المقدم من الصندوق والمبالغ التي التزم بتقديمها خلال السنة المالية ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع على تفاصيل تسهيلات التمويل المسحوبة في الجدولين ٣–١ و٣–٢ والشكل البياني ٣–١، كما يتناول الإطار ٣–٦ شرح إجراءات الصندوق لمنح القروض. فقد صدرت الموافقة على عدد غير مسبوق من الاتفاقات خلال السنة المالية ٢٠٠٩ (راجع الشكل البياني ٣–٢) وذلك باستخدام آلية التمويل العاجل من الصندوق (راجع الإطار ٣–١). وصدرت الموافقة على عدد كبير من اتفاقات الاستعداد الائتماني في إطار الاستخدام الاستثنائي لموارد الصندوق وذلك ضمن مجموعات كبيرة من اتفاقات التمويل التي تضمنت التنسيق مع مصادر تمويل أخرى، منها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وغيرها من مصادر الإقراض الثنائية. وكانت أربعة من اتفاقات الاستعداد الائتماني التي صدرت الموافقة بشأنها اتفاقات وقائية مبدئيا في إطار الاستخدام الاستثنائي لموارد الصندوق. وقد صدرت الموافقة بشأن إحدى هذه الاتفاقات في إطار «خط الائتمان المرن» الجديد الذي اعتمده الصندوق (راجع « توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة»). وقد بلغ مجموع عمليات السداد إلى حساب الموارد العامة ١,٨ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها ٨٥٪ نتيجة التزامات في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني. وقد تم إلغاء عمليات إعادة الشراء على أساس استثنائي في الأول من إبريل ٢٠٠٩، في إطار إصلاح الصندوق لمجموعة أدواته التي يعتمد عليها في الإقراض (راجع «توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة»).

التمويل الميسر وتخفيف أعباء الديون

اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠٠٩، أصبحت البرامج الاقتصادية في ٢٨ من البلدان الأعضاء تحظى بالدعم من اتفاقات بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر أو بموجب عنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، حيث بلغ مجموع المبالغ الملتزم بها ١,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة والأرصدة غير المسحوبة ٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وبلغ مجموع القروض الميسرة المستحقة على ٥٦ بلدا من البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض ٤,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩. ويعرض الجدول ٣–٣ والشكل البياني ٣–٣ المعلومات المتعلقة بالاتفاقات والزيادات في الموارد المتاحة بموجب تسهيلات الصندوق لتقديم التمويل الميسر.

ومن المساعي المهمة الأخرى التي يواصل الصندوق تنفيذها تخفيف أعباء الديون بموجب «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI).[١٣] وخلال السنة المالية ٢٠٠٩، بلغ اثنان من البلدان الأعضاء (كوت ديفوار وتوغو) نقطة اتخاذ القرار المحددة لكل منهما في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما نجحت بوروندي في بلوغ نقطة الإنجاز.[١٤] وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وصل ٣٠ بلدا نقاط اتخاذ القرار المحددة لها بموجب المبادرة، بينما وصل ٢٤ بلدا نقطة الإنجاز. وتتأهل البلدان التي تصل إلى نقطة الإنجاز للحصول على مساعدات تخفيف أعباء الديون بموجب «مبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف». وفي المجمل، التزم الصندوق بتقديم مبلغ قدره ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وصرف مبلغا قدره ١,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إطار «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» وقدم مساعدات تخفيف أعباء الديون بمبلغ قدره ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بموجب مبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف.

الجدول ٣–١

تسهيلات الإقراض من موارد صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)	الغرض منه	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة[1]
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[3]			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات لها طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات من شأنها خلق شعور بالثقة في إمكان حل مشكلات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة تتسم بالقوة البالغة، وإطار للسياسات الاقتصادية، وسجل أداء على مستوى السياسات.	الموافقة على استخدام موارد الصندوق متاح مسبقا طوال فترة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة للاتفاقات البالغة مدتها سنة واحدة.
تسهيل الصندوق الائتماني (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات التي لها طابع طويل الأجل.	اعتماد برنامج لمدة ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الشهور الاثني عشرة التالية.	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
التسهيلات الخاصة			
المساعدة الطارئة	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بما يلي:		لا يوجد، رغم إمكانية تقسيم مساعدة مرحلة ما بعد الصراع على عمليتي شراء أو أكثر.
١– الكوارث الطبيعية (١٩٦٢)	الكوارث الطبيعية.	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	
٢– مرحلة ما بعد الصراع (١٩٩٥)	المرحلة اللاحقة للاضطرابات المدنية، أو القلاقل السياسية، أو الصراعات المسلحة الدولية.	التركيز على بناء لقدرات المؤسسية والإدارية للتمهيد للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية العليا أو "تسهيل النمو والحد من الفقر".	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
تسهيل النمو والحد من الفقر (١٩٩٩)	مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات ولها طابع هيكلي؛ ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر.	الدخول في اتفاقات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر لمدة ثلاثة أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى «تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته ويتضمن سياساته الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	نصف سنوية (وفي بعض الأحيان رُبع سنوية) المبالغ المنصرفة مرتهنة بمراعاة معايير الأداء والمراجعات.
تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (٢٠٠٦)	مساعدة قصيرة الأجل لتلبية احتياجات مؤقتة في ميزان المدفوعات نشأت عن صدمة خارجية.		
١– عنصر الموارد السريعة	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات فعلية في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية ومفاجئة.	الالتزام بسياسات ملائمة؛ في الحالات الاستثنائية، اتخاذ إجراءات مسبقة لمعالجة الصدمة.	عادة دفعة واحدة.
٢– عنصر الموارد المرتفعة	مساعدة لمعالجة الصدمات الخارجية من خلال برنامج تتراوح مدته من سنة إلى سنتين للاستفادة من الشريحة الائتمانية العليا.	اعتماد برنامج تتراوح مدته من سنة إلى سنتين ينطوي على تصحيحات اقتصادية كلية تسمح بتواؤم البلدان الأعضاء مع الصدمة والإصلاحات الهيكلية الضرورية لهذا لتواؤم، أو لتخفيف أثر الصدمات المستقبلية.	الصرف نصف سنوي عند الالتزام بمعايير الأداء، وفي معظم الحالات عند استكمال المراجعة.

١ باستثناء «تسهيل النمو والحد من الفقر»، تُمول القروض المقدمة من الصندوق غالبا من رأس المال الذي تسهم به البلدان الأعضاء (ويمكن تكملة هذه الموارد مؤقتا عن طريق الاقتراض إذا اقتضت الحاجة)؛ حيث تخصص لكل بلد عضو حصة معينة تمثل مقدار مساهمته المالية. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة لدى الصندوق – أو حقوق السحب الخاصة (راجع "Special Drawing Rights (SDRs)—A Fact Sheet"، ويمكن الاطلاع عليها على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm) – ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويصرف القرض المقدم من الصندوق أو يسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملة المقترض المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية (راجع الإطار ٣–٣ حول آلية التمويل من الصندوق). أما «تسهيل النمو والحد من الفقر»، فيمول بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني لموارد «تسهيل النمو والحد من الفقر».

٢ يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة من حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة لمرة واحدة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في «حساب الموارد العامة»، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (٢٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد عن ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب «خط الائتمان المرن» (على أساس تناسبي لخط الائتمان المرن لمدة ٦ أشهر)، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات السحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني.

الحدود القصوى لاستخدام الموارد[١]	شروط إعادة الشراء (السداد)		
	الرسوم[٢]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لأكثر من ثلاث سنوات)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لأكثر من ثلاث سنوات)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من٣٠٠ ٪ من حصة العضوية؛ و٣٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لأكثر من ٣ سنوات)[٤]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
محدودة عموما بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية، رغم إمكانية إتاحة مبالغ أكبر تصل إلى ٥٠٪ في الحالات الاستثنائية.	معدل الرسم؛ غير أنه جوز دعم معدل الرسم حتى ٠,٥٪ سنويا، حسب توافر الموارد.	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
٢٨٠٪ من حصة العضوية؛ ٣٧٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية.	٠,٥٪	١٠–٥,٥	نصف سنوية
حتى ٥٠٪ من حصة العضوية لكل صدمة. محددة بصدمتين كل خمس سنوات.	٠,٥٪	١٠–٥,٥	نصف سنوية
١٥٠٪ من الحصة (مخصوما منه المبالغ المنصرفة القائمة بالنسبة لنفس الصدمة في إطار عنصر الموارد السريعة.			

٣ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ على سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض أهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما استخدام موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

٤ بدأ العمل بالنظام الجديد للرسوم الإضافية (المبين بالجدول) في الأول من أغسطس ٢٠٠٩. وكان النظام السابق، الذي استُحدث في نوفمبر ٢٠٠٠، يُطبَّق وفق النظام التالي: ١٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، ٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" في الأول من أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها الموافقة على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣–٢

الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات الأساسية خلال السنة المالية ٢٠٠٩ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة			
أرمينيا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٨ شهرا	٦ مارس ٢٠٠٩	٣٦٨,٠
بيلاروس	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	١٢ يناير ٢٠٠٩	١،٦١٨,١
كوستا ريكا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	١١ إبريل ٢٠٠٩	٤٩٢,٣
السلفادور	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	١٦ يناير ٢٠٠٩	٥١٣,٩
جورجيا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٨ شهرا	١٥ سبتمبر ٢٠٠٨	٤٧٧,١
غواتيمالا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٨ شهرا	٢٢ إبريل ٢٠٠٩	٦٣٠,٦
هنغاريا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٧ شهرا	٦ نوفمبر ٢٠٠٨	١٠،٥٣٧,٥
آيسلندا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	١٩ نوفمبر ٢٠٠٨	١،٤٠٠,٠
لاتفيا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٧ شهرا	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨	١،٥٢١,٦
المكسيك	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	١٧ إبريل ٢٠٠٩	٣١،٥٢٨,٠
منغوليا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٨ شهرا	١ إبريل ٢٠٠٩	١٥٣,٣
باكستان[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٣ شهرا	٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨	٥،١٦٨,٥
صربيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	١٦ يناير ٢٠٠٩	٣٥٠,٨
سيشيل	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	١٤ نوفمبر ٢٠٠٨	١٧,٦
أوكرانيا[1]	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	٥ نوفمبر ٢٠٠٨	١١،٠٠٠,٠
المجموع			٦٥،٧٧٧,٣

١ صدرت الموافقة في ظل إجراءات آلية التمويل العاجل.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣–١

القروض المعتادة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠٠٩ (بمليارات حقوق السحب الخاصة)

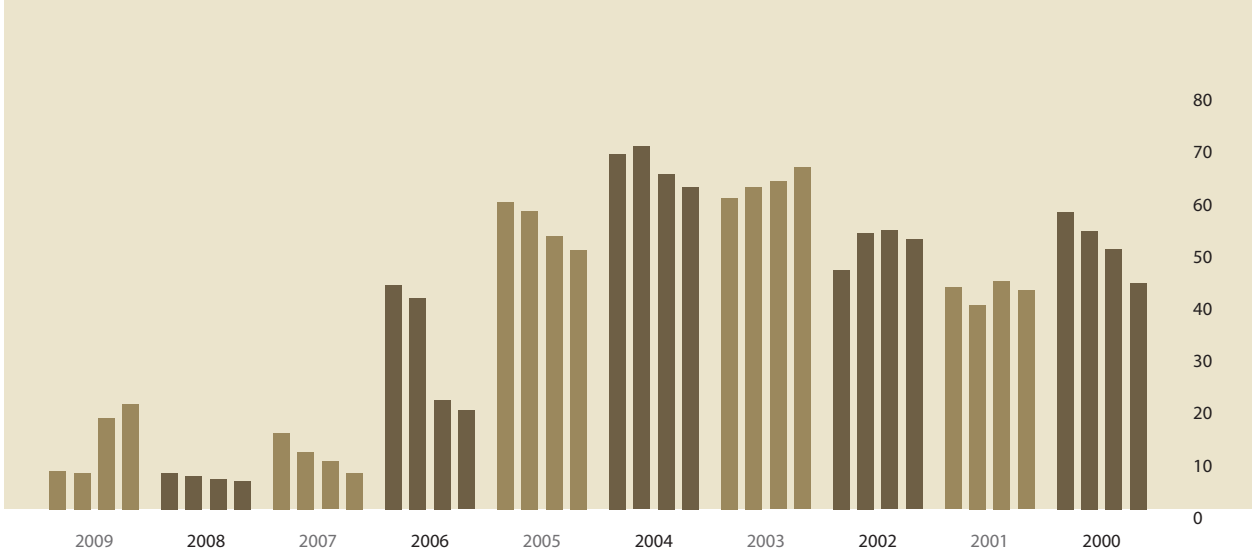

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الدروس المستخلصة من الأزمة المالية

فهم الأحداث واستخلاص دروس للمستقبل

تأتي الاستنتاجات والدروس التي ألقى الفصل الأول الضوء عليها من بين استنتاجات ودروس أخرى كثيرة يبرزها التحليل الذي أجراه خبراء الصندوق والمجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٩، لا سيما في النصف الأخير من العام. واستندت أعمال المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠٠٩ إلى ما قام به خبراء الصندوق لبحث تداعيات صدمات أسعار الغذاء والوقود أولا، ثم الانهيار المالي العالمي في وقت لاحق.

وفي أكتوبر ٢٠٠٨، تناول المجلس التنفيذي الآثار الانتشارية عبر الحدود والآثار الأخرى الناجمة عن الدعم المقدم من المالية العامة والمرتبط بطفرات أسعار السلع الأولية في حلقة نقاش بعنوان: «دعم أسعار الوقود والغذاء – القضايا وخيارات الإصلاح.»[١٥] وأشار المديرون التنفيذيون إلى سرعة نمو الدعم بعد طفرة أسعار الوقود والغذاء، وذكروا أن دعم الأسعار يمكن أن تكون له آثار انتشارية كبيرة عبر الحدود من خلال تأثيره على الاحترار العالمي والأسعار الدولية وتهريب البضائع والتلوث الإقليمي، وناقشوا إصلاح هذا الدعم لتحسين الفعالية، وتخفيف آثاره التشويهية على الاقتصاد، وخفض تكاليفها على المالية العامة، مع حماية فئات السكان الضعيفة.

وأعرب المديرون عن تأييدهم لنقل كافة الآثار المتولدة عن ارتفاعات الأسعار إلى المستهلكين لتعزيز الكفاءة واحتواء الآثار الخارجية السلبية، وأكدوا مع هذا أن انتقال الآثار الكاملة ينبغي أن يصحبه اتخاذ تدابير تعويضية لحماية فئات السكان الضعيفة، وأقروا بأن تنفيذ هذه التدابير يمثل تحديات عملية وسياسية في كثير من البلدان. وبينما أشار المديرون إلى أن كثيرا من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة تعوزها القدرة على تنفيذ شبكات للأمان الاجتماعي توجه إلى الفئات المستحقة، ومن ثم تواجه صعوبة في نقل آثار الزيادات السعرية، فقد اتفقوا على أنه ربما يتعين على هذه البلدان اتباع منهج تدريجي في إلغاء أشكال الدعم الشامل أو التخفيضات الضريبية التي تمنح بنسب غير متكافئة للأسر ذات الدخول الأعلى، مع إقامة شبكات أكثر فعالية للأمان الاجتماعي.

وناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠٠٩ التحليل الذي أجراه الخبراء بناء على طلب من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، لتفاصيل الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة.[١٦] وأكد المديرون التنفيذيون أن هذه المناقشة مبدئية وشددوا على أن المهمة المنوطة بالصندوق تحمله مسؤولية تحليل الأزمة والعمل بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى – سواء على المستوى الوطني أو الدولي – سعيا لاستعادة الاستقرار المالي العالمي والنمو الاقتصادي.

ورغم اختلاف آراء المديرين حول الأهمية النسبية التي تُعَلَّق على الأسباب المتعددة لوقوع الأزمة – الإخفاقات في الانضباط السوقي والتنظيم المالي وسياسات الاقتصاد الكلي والإشراف العالمي – فقد رأوا أن الحاجة تستدعي اتخاذ إجراءات علاجية تغطي نطاقا واسعا ومستويات متعددة، مما يوضح جدول الأعمال الطموح الذي ينتظر صانعي السياسات ويوضح ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة. وقالوا إنه من المفيد النظر في مجموعة من أولويات الإصلاح في مجال التنظيم والرقابة الماليين:

الشكل البياني ٣–٢

الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٠–٢٠٠٩ (بمليارات حقوق السحب الخاصة)

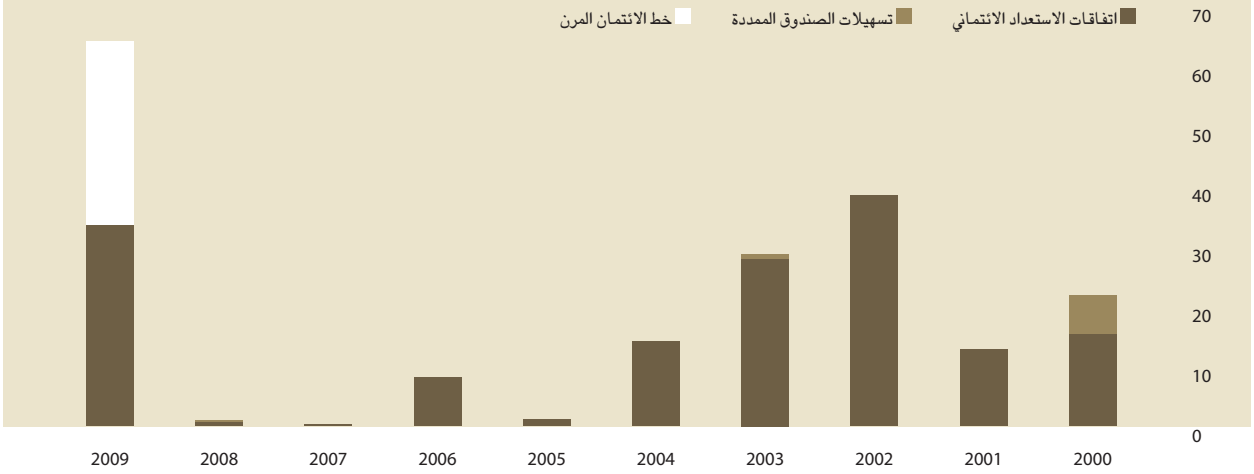

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

- توسيع حدود العمل التنظيمي ليشمل مجموعة أوسع من المؤسسات والأسواق، مع الارتكاز على جهود تنظيمية وتعاونية أكثر فعالية عبر مختلف الأطياف الوظيفية؛
- إعادة النظر في الممارسات التنظيمية والمؤسسية القائمة للحد من طابعها المساير للاتجاهات الدورية؛
- تغيير ممارسات إدارة السيولة والسياسات التنظيمية النافذة لضمان احتفاظ المؤسسات المالية بهوامش أكبر من السيولة الاحتياطية؛
- تعزيز ممارسات الإفصاح العام في المؤسسات والأسواق المالية المؤثرة على النظام المالي، وترجمة بيانات الإفصاح إلى تقييمات فعالة للمخاطر المؤسسية والنظامية، وتضمين هذه المعلومات في أطر الإنذار المبكر وصياغة سياسات السلامة الاحترازية الكلية؛
- تحسين العمل التنظيمي والتعاوني عبر الحدود وعبر مختلف الأطياف الوظيفية وتشجيع فرص المنافسة العادلة بين مختلف الأسواق؛
- تقوية أطر السيولة على المستوى القومي، وتقوية آليات إتاحة السيولة عبر الحدود على المستوى الدولي.

وفي سياق السياسات الاقتصادية الكلية، شهد العديد من المديرين الفائدة في توسيع مهمة السياسة النقدية لتشمل الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي بشكل واضح، بدلا من الاقتصار فقط على استقرار الأسعار. غير أن عددا آخر من المديرين أعرب عن اعتقاده بأن السياسة النقدية أداة كليلة إلى درجة لا تؤهلها للتعامل مع طفرات الائتمان وأسعار الأصول، وأنه ينبغي اجتناب الإفراط في تحميل أداة واحدة عبء إحراز عدد كبير من الأهداف. واتفق المديرون على أن التنظيم الاحترازي ينبغي أن يساهم بدور محوري في معالجة طفرات الائتمان. وبشكل أعم،

الإطار ٣–٦

كيف تقترض البلدان من صندوق النقد الدولي

من أهم مسؤوليات صندوق النقد الدولي توفير القروض لبلدانه الأعضاء التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات، حتى تتمكن من إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملاتها، والاستمرار في سداد قيمة وارداتها، وإعادة الأوضاع إلى مسار النمو الاقتصادي القوي في الوقت الذي تقوم فيه بتنفيذ سياسات من شأنها حل مشكلاتها الأساسية.[١] ويجوز للبلد العضو أن يتقدم بطلب للحصول على المساعدة المالية من الصندوق إذا كان ميزان مدفوعاته بحاجة إلى التمويل – أي إذا كان يعاني من عجز في ميزان المدفوعات أو انخفاض مستوى احتياطياته. وعلى الرغم من التذبذب الواضح في حجم التمويل المقدم من الصندوق بمرور الوقت وسداد جانب كبير من القروض التي سبق أن قدمها إلى بلدانه الأعضاء نتيجة هذه الفترة التي اتسمت بوفرة التدفقات الرأسمالية وانخفاض تكلفة المخاطر خلال معظم العقد الجاري، فقد ارتفعت مستويات الإقراض من الصندوق مرة أخرى بدءا من أواخر ٢٠٠٨ نتيجة انكماش الرفع المالي على مستوى العالم في أعقاب الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصادات المتقدمة.

ويقدم الصندوق القروض للبلدان الأعضاء، بناء على طلب يتقدم به البلد العضو، في إطار "اتفاق" ينص على سياسات وإجراءات محددة يلتزم البلد المعني بتنفيذها لحل مشكلات ميزان المدفوعات التي تواجهه. ولدى صدور موافقة المجلس التنفيذي على الاتفاق، يتم صرف التمويل في هيئة دفعات مرحلية بينما يجري تنفيذ البرنامج.

وعلى مر السنين، أنشأ صندوق النقد الدولي مختلف الأدوات الإقراضية، أو "التسهيلات"، مصممة خصيصا لمعالجة الظروف المحددة لكل بلد من بلدانه الأعضاء على اختلافها. وقد خضعت تسهيلات الصندوق لمراجعة المجلس التنفيذي الدقيقة خلال السنة المالية ٢٠٠٩ للتأكد من استمرارها في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء (على النحو المبين بالتفصيل في القسم المعنون "توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة").

ويستعرض الجدول ٣–١ بالتفصيل تسهيلات الإقراض الذي يستخدمها الصندوق لإمداد بلدانه الأعضاء بالتمويل.

وبخلاف القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بأسعار ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، تخضع جميع تسهيلات الصندوق لأسعار الفائدة المرتبطة بالسوق، والمعروفة باسم "معدل الرسم"، ويضاف رسم إضافي على القروض التي تتجاوز حدا معينا من حصة العضوية. ويجوز للبلدان منخفضة الدخل المؤهلة أن تقترض من الصندوق بسعر ميسر (٠,٥٪) من خلال "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وفي بعض الحالات تقدم كذلك المساعدة الطارئة من الصندوق دعما للتعافي من عواقب الكوارث الطبيعية والصراعات بأسعار فائدة ميسرة.

ويختلف المبلغ الذي يمكن للبلد اقتراضه من الصندوق – الحد الأقصى للاستفادة من موارد الصندوق – باختلاف نوع القرض ولكنه يكون أكثر من ضعف حصة عضوية هذا البلد في الصندوق. ومن الممكن تجاوز هذا الحد الأقصى في الظروف الاستثنائية. (في واحد من التسهيلات، "خط الائتمان المرن"، لا يوجد حد أقصى محدد سلفا للاستفادة من موارد الصندوق.) وفي سياق الإصلاحات التي أجريت في مارس ٢٠٠٩، قام الصندوق بمضاعفة الحدود المعتادة لاستخدام موارده بموجب التسهيلات الممولة من "حساب الموارد العامة"، إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية على أساس سنوي وإلى ٦٠٠٪ منها على أساس تراكمي (راجع القسم المعنون "إصلاحات شهر مارس" والإطار ٣–٣").

١ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول تسهيلات الصندوق التمويلية، راجع صحيفة الوقائع حول هذا الموضوع والمتاحة في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm؛ وللاطلاع على أحدث معلومات حول اتفاقات الصندوق الإقراضية، راجع "IMF Lending Arrangements" على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr1.aspx.

الجدول ٣–٣
الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» خلال السنة المالية ٢٠٠٩ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر لمدة ثلاث سنوات		
أرمينيا[1]	١٧ نوفمبر ٢٠٠٨	٩,٢
بوروندي	٧ يوليو ٢٠٠٨	٤٦,٢
جمهورية الكونغو	٨ ديسمبر ٢٠٠٨	٨,٥
كوت ديفوار	٢٧ مارس ٢٠٠٩	٣٧٤,٠
جيبوتي	١٧ سبتمبر ٢٠٠٨	١٢,٧
مالي	٢٨ مايو ٢٠٠٨	٢٨,٠
النيجر	٢ يونيو ٢٠٠٨	٢٣,٠
سان تومي وبرينسيبي	٢ مارس ٢٠٠٩	٢,٦
طاجيكستان	٢١ إبريل ٢٠٠٩	٧٨,٣
زامبيا	٤ يونيو ٢٠٠٨	٤٨,٩
المجموع		٦٣١,٤
تعزيزات الموارد المتاحة بموجب الاتفاقات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر[1]		
بنن	١٦ يونيو ٢٠٠٨	٩,٣
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٨ يوليو ٢٠٠٨	٨,٤
غامبيا	١٨ فبراير ٢٠٠٩	٦,٢
غرينادا	٧ يوليو ٢٠٠٨	١,٥
غينيا	٢٨ يوليو ٢٠٠٨	٢١,٤
هايتي	٢٠ يونيو ٢٠٠٨	١٦,٤
هايتي	١١ فبراير ٢٠٠٩	٢٤,٦
جمهورية قيرغيزستان	٢١ مايو ٢٠٠٨	٨,٩
مدغشقر	٢ يوليو ٢٠٠٨	١٨,٣
ملاوي	١٤ يوليو ٢٠٠٨	١٠,٤
نيكاراغوا	١٠ سبتمبر ٢٠٠٨	٦,٥
سيراليون	٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨	١٠,٤
توغو	٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨	١٨,٤
المجموع		١٦٠,٦
المجموع الكلي لاتفاقات تسهيل النمو والحد من الفقر		٧٩١,٩
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
جمهورية قيرغيزستان (١٢ شهرا)	١٠ ديسمبر ٢٠٠٨	٦٦,٦
ملاوي (١٨ شهرا)	٣ ديسمبر ٢٠٠٨	٥٢,١
السنغال (١٢ شهرا)	١٩ ديسمبر ٢٠٠٨	٤٨,٥
المجموع		١٦٧,٢
المبالغ المنصرفة بموجب عنصر الموارد السريعة لتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
جزر القُمُر	١٥ ديسمبر ٢٠٠٨	٢,٢
جمهورية الكونغو	١١ مارس ٢٠٠٩	١٣٣,٣
إثيوبيا	٢٣ يناير ٢٠٠٩	٣٣,٤
المجموع		١٦٨,٩
المجموع الكلي للاتفاقات في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		٣٣٦,١
الإجمالي		١,١٢٨,٠

١ ألغيت الاتفاقية في ٦ مارس ٢٠٠٩.
٢ بالنسبة للاتفاقات المعززة لا يظهر إلا مبلغ الزيادة فقط.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣–٣

القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٠–٢٠٠٩ (بمليارات حقوق السحب الخاصة)

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

أقر المديرون بمزايا اعتماد السلطات رؤية أشمل للسلامة الاحترازية الكلية، ووضوح إسنادها مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي لمؤسسات محددة. ورأى المديرون عموما أن سياسة المالية العامة لم تسهم بدور مباشر في الفترة السابقة على الأزمة. ومع ذلك، لاحظ كثير منهم أن العديد من البلدان لم يخفض عجز الموازنة بالقدر الكافي أثناء سنوات الازدهار عندما كانت الإيرادات مرتفعة، وأن ذلك قد أسفر عن توافر حيز مالي أضيق لمكافحة الأزمة. وقد أدى هيكل النظام الضريبي في عدة بلدان إلى تشجيع اللجوء إلى الرفع المالي والتمويل بالديون، الأمر الذي زاد من تعرض القطاع الخاص للصدمات. ورأى معظم المديرين أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في ردود أفعال السياسات الاقتصادية الكلية و الهيكلية تجاه الاختلالات الكبيرة، مع التأكيد على بحث الآثار الانتشارية المالية والحقيقية، وإلى دراسة المجال المتاح لاتخاذ تدابير احترازية تحد من المخاطر النظامية المصاحبة للتدفقات الرأسمالية.

وإذ أشار المديرون إلى أن عدم كفاية التحذيرات السابقة على الأزمة هو أحد الإخفاقات الأساسية في البنيان العالمي– بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحذيرات صندوق النقد الدولي – وخاصة في سياق الرقابة على البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي، فقد رأوا بوجه عام أن الصندوق كان ينبغي أن يعمل بفعالية أكبر في رصد المخاطر النظامية على الاقتصاد العالمي وإبلاغ الأطراف المعنية بها ودعم التحرك المنسق لمواجهتها. وعلى ذلك، يجب تكثيف الجهود لتعزيز النشاط الرقابي، مع التركيز على تغطية كافة مصادر المخاطر النظامية بصورة متكاملة (في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة على السواء)، وإجراء مزيد من التحليل للقضايا غير المفهومة بالقدر الكافي. ورحب معظم المديرين بالعمل الجاري لاستحداث عملية مشتركة للإنذار المبكر بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي. كذلك أكد عدد كبير من المديرين أهمية سعي الصندوق لزيادة تركيز برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

وأشار المديرون إلى عدم وجود حلول سهلة للمشكلة المتمثلة في صدور ردود أفعال السياسات والآثار الانتشارية بصورة مشتتة بين أجهزة التنظيم المالي نظرا للحاجة إلى اقتسام التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وإن اتفقوا بشكل عام على ضرورة معالجة هذه المشكلة. وأشاروا أيضا إلى أن الصندوق لا يمكن أن يتحمل وحده مسؤولية حل مشكلة عدم كفاية السيولة الداعمة وتسهيلات التمويل والتأمين التي تكفل مساعدة البلدان على تجاوز الاضطرابات في أسواق رأس المال العالمية، ومع هذا فإن الجهود الجارية لمضاعفة طاقة الصندوق الإقراضية من شأنها المساهمة بدور كبير في إيجاد حل ملائم.[١٧]

وبينما أكد المديرون الحاجة إلى دفعة تنشيطية تُستمد من المالية العامة على مستوى العالم وداعمة للطلب الكلي، فقد بدأ الصندوق أيضا عملية تقييم المخاطر الناجمة عن العجز المالي الكبير في كثير من البلدان. وفي حلقة نقاش عقدها المجلس في فبراير ٢٠٠٩ [١٨] عن حالة المالية العامة، أقر المديرون التنفيذيون بأن سياسة المالية العامة في بلدان معينة مؤثرة في النظام المالي ينبغي أن توازن بين خطرين متقابلين

في الفترة المقبلة. وأبرز المديرون المنافع التي تتحقق من تحديد استراتيجية واضحة وموثوقة لضمان ملاءة المالية العامة على المدى المتوسط. وألقى المديرون الضوء على أهمية صياغة استراتيجية واضحة وموثوقة والتعريف بها لضمان ملاءة المالية العامة في الأجل المتوسط. وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على الركائز الأربعة التالية: (١) الاعتماد على تدابير مؤقتة المفعول أو تلقائية الارتداد في التنشيط المالي، (٢) وضع أطر متوسطة الأجل للمالية العامة تتوخى إجراء تصحيح في المالية العامة بمجرد تحسن الأوضاع الاقتصادية، (٣) إجراء إصلاحات هيكلية داعمة للنمو، (٤) الالتزام التام باحتواء تكاليف المالية العامة الناشئة عن شيخوخة السكان. وذكر المديرون أن الصندوق سيواصل القيام بدور مهم في رصد تطورات المالية العامة عبر البلدان الأعضاء.

التأهب للأزمة القادمة

مع استمرار تكشُّف الأزمة، وجه صندوق النقد الدولي جهودا كبيرة لرصد تطورات الاقتصاد العالمي وتقييم آثارها على البلدان الأعضاء وتحديد ردود الأفعال الملائمة. وعلى مدار العام، واصل خبراء الصندوق إطلاع المجلس التنفيذي بانتظام على مستجدات التطورات التي شهدتها المناطق المختلفة والبلدان المنفردة، بصورة رسمية وغير رسمية، ومن خلال عروض "تطورات الاقتصاد والأسواق العالمية" أمام المجلس أيضا.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٩ رصد الصندوق عن كثب مسألة ملحة بصفة خاصة تتمثل في التهديدات التي أضافتها الأزمة المالية العالمية وفرضتها على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي للبلدان منخفضة الدخل، وكان كثير منها يعاني بالفعل ضغوطا حادة من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.[١٩] ومع استمرار سرعة التغير في البيئة العالمية، توخى الصندوق الحرص في تتبع تأثير العديد من الصدمات المتداخلة التي تُحْدِث آثارا متباينة في بلدان الدخل المنخفض حسب ظروفها المبدئية، وهياكلها التجارية، وروابطها المالية مع العالم الخارجي. وعقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي لتناول هذا الموضوع في يونيو ٢٠٠٨، ورُفِع إلى المجلس تقرير حول تأثير الأزمة على أفقر بلدان العالم وعنوانه "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البلدان منخفضة الدخل"[٢٠] وعرضه المدير العام في أحد أنشطة مؤسسة بروكينز (Brookings Institution) في أوائل شهر مارس ٢٠٠٩. كذلك ناقش المجلس في شهر مارس الأنماط المتغيرة للتمويل في بلدان الدخل المنخفض وانعكاساتها على سياسات الصندوق بشأن عمليات التمويل والديون الخارجية،[٢١] مع تأييد معظم المديرين التنفيذيين لاقتراحات خبراء الصندوق بالتحول من اعتماد تصميم واحد لشروط التيسير إلى وضع قائمة من البدائل التي تمثل انعكاسا أفضل لتنوع المواقف في البلدان منخفضة الدخل، وخاصة ما يتعلق بمدى المخاطر الناتجة عن الديون والقدرة على إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة.

وعقد المجلس حلقة نقاش غير رسمية في مطلع شهر مارس ٢٠٠٩ تناول فيه مسألة أخرى أبرزتها الأزمة المالية وهي الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي يمكن أن تضعها البلدان للتعامل مع حالات الإعسار المصرفي في فترات الاستقرار المالي وإبان الأزمات النظامية على السواء. وأُشير إلى أنه ينبغي للإطار السماح في مثل هذه الأزمات بإصدار رد فعل مرن على صعيد السياسات يهدف إلى حماية نظام المدفوعات، والحد من فقدان ثقة المودعين والدائنين، واستعادة الملاءة والسيولة والاستقرار في الجهاز المصرفي. وسوف يتعين اتخاذ قرارات سريعة في ظل توافر معلومات محدودة في أغلب الأحوال.

دفع أولويات الرقابة

واجه استقرار النظام المالي العالمي اختبارا عسيرا في ظل الأزمة الحادة المطولة في الفترة من ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وأدت حدة الأزمة وسرعة انطلاقها واتساع نطاق انتشارها وآثارها إلى نشأة مخاوف تتعلق بأعمال الرقابة التي يمارسها الصندوق وهو ما حدا بالمجلس إلى بذل جهود مكثفة في السنة المالية ٢٠٠٩ لرصد وتقييم كفاية الرقابة وضمان فعاليتها، كان أبرزها الجهود التي بُذِلت في سياق استكمال مراجعة الرقابة التي تجري كل ثلاث سنوات وصدور "بيان أولويات الرقابة" هو الأول من نوعه.

تحديد الأولويات الاقتصادية والتشغيلية لرقابة الصندوق

اختتم المجلس التنفيذي أعمال مراجعة الرقابة التي تجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٨ قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠٠٨ مباشرة – وهي أولى المراجعات التي تُجرى منذ موافقة المجلس على قرار جديد بشأن الرقابة الثنائية في يونيو ٢٠٠٧– وأصدر "بيان أولويات الرقابة" هو الأول من نوعه وحدد فيه أربع أولويات اقتصادية لأعمال الرقابة التي يمارسها الصندوق في الفترة من ٢٠٠٨–٢٠١١، وكذلك أربع أولويات تشغيلية (راجع الإطار ٣–٧).[٢٢]

وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم أن تعديل محور التركيز في رقابة الصندوق أدى إلى تسييرها في الاتجاه الصحيح، واتفقوا عامة مع الخط العام لكثير من الاستنتاجات والتوصيات التي خَلُصت إليها المراجعة. واتفقوا بصورة أعم على أن رقابة الصندوق ينبغي أن تعطي الأولوية في غضون السنوات القليلة المقبلة لأربعة مجالات هي تقييم المخاطر، والروابط الاقتصادية الكلية المالية، والمنظور متعدد الأطراف، وتقييمات الاستقرار الخارجي وأسعار الصرف.

وفي مجال تقييم المخاطر، ذكر المديرون التنفيذيون أن رقابة الصندوق لم تكن تمنح اهتماما كافيا للمخاطر، كما أن الاتصال بشأن هذه المخاطر كان يجري أيضا في بعض الأحيان على أساس مرحلي. وشعر كثير من المديرين أن الاتصال بشأن الرقابة ينبغي أن يكون أوضح وأن يتجنب التحوط المفرط، مع إدراك أن هذا المنهج يعنى المخاطرة بإثبات مجانبة الصواب. وأكد عدد من المديرين الحاجة إلى مزيد من الصراحة في تقييم الصندوق للمخاطر التي تكتنف الاستقرار المالي العالمي والناشئة من البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بالروابط الاقتصادية الكلية والمالية، أشار المديرون إلى أن اهتمام الصندوق المتزايد بالرقابة على القطاع المالي بدأ يحقق نتائج مثمرة خاصة في تحديد مكامن الخطر التي تواجه القطاع المالي. ورأوا مع ذلك أنه يتعين إحراز مزيد من التقدم لتحسين التقييمات بشأن الأرجحية والآثار النسبية لأبرز المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ودمج تحليل قضايا القطاع المالي والاقتصاد الكلي بصورة أعم، بما في ذلك عبر الحدود. وستظل برامج تقييم القطاع المالي دقيقة التركيز تقوم بدور مهم وينبغي دمجها على نحو أفضل في تقارير مشاورات المادة الرابعة.

وذكر المديرون التنفيذيون أن المنظورات متعددة الأطراف لاقت قدرا أكبر من الاهتمام في رقابة الصندوق، ولكن هذا العمل لم يكن مستخدما بقدر كاف من الفعالية ولم يكن متسقا تماما مع الطلب في كل الأوقات. وكان يتعين على الرقابة وضع البلدان في السياق العالمي بصورة أفضل من خلال توخي مزيد من الصراحة في مناقشة الروابط الاقتصادية عبر الحدود. ويتعين توخي مزيد من الفعالية في استخلاص الدروس من التجارب القُطْرية المختلفة لكي تستفد منها مشاورات المادة الرابعة.

مقاعد الشاطئ خاوية في أحد المنتجعات بمدينة سالي، السنغال

الإطار ٣–٧

أولويات رقابة الصندوق، ٢٠٠٨–٢٠١١

في أكتوبر ٢٠٠٨، حدد المجلس التنفيذي للصندوق أربع أولويات اقتصادية وأربع أولويات تشغيلية لتعزيز التعاون متعدد الأطراف وتوجيه جهود الإدارة العليا وخبراء الصندوق في تنفيذ الأعمال الرقابية. وحُدِّدت هذه الأولويات لثلاث سنوات قادمة، ولكن يجوز تعديلها إذا اقتضت الظروف ذلك. ويسترشد الصندوق بهذه الأولويات في عمله ضمن إطار الرقابة المنصوص عليه في اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات المجلس ذات الصلة، ومنها قرار الرقابة الثنائية لعام ٢٠٠٧.

الأولويات الاقتصادية

تسوية حالات العُسر في الأسواق المالية: استعادة الاستقرار والحد من التأثير المعاكس لأزمة الأسواق المالية الحالية على الاقتصاد الحقيقي.

تعزيز النظام المالي العالمي من خلال تطوير أعمال التنظيم والرقابة المحلية وعبر الحدود، لا سيما في المراكز المالية الرئيسية، وتجنب التعرض للمخاطر المفرطة في البلدان المستوردة لرؤوس الأموال، بما في ذلك بلدان الدخل المنخفض.

التكيف مع التغيرات الحادة في أسعار السلع الأولية: التفاعل مع تحولات أسعار السلع الأولية بأساليب ملائمة محليا ومتسقة عالميا، مع التركيز على إبقاء الضغوط التضخمية قيد السيطرة في مراحل الانتعاش والحد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عند انخفاض الأسعار.

دعم الخفض المنظم للاختلالات العالمية مع الحد من التداعيات المعاكسة الحقيقية والمالية.

الأولويات التشغيلية

تقييم المخاطر: تنقيح الأدوات اللازمة لإصدار إنذار مبكر وواضح للبلدان الأعضاء، والتحليل الدقيق للمخاطر الرئيسية التي تكتنف توقعات السيناريو الأساسي (وتشمل المخاطر المتطرفة عالية التكلفة حيثما يكون ملائما) وينبغي أن تصبح انعكاساتها على السياسات أكثر منهجية.

الرقابة على القطاع المالي والروابط الحقيقية المالية: تحسين تحليل الاستقرار المالي بما في ذلك الأدوات التشخيصية، وتعميق فهم الروابط ومنها الروابط بين الأسواق والمؤسسات، وضمان كفاية مناقشتها في تقارير الرقابة.

المنظور متعدد الأطراف: ينبغي أن تستفيد الرقابة الثنائية بأسلوب منهجي من تحليل انتقال التداعيات إلى الداخل، وانتقال التداعيات إلى الخارج (حسب مقتضى الحال) والمعرفة المتوافرة على مستوى البلدان (حسب فائدتها).

تحليل مخاطر أسعار الصرف والاستقرار الخارجي: العمل في سياق التحليل بشأن تعزيز الاستقرار الخارجي على إدراج تحليل أوضح وأقوى لأسعار الصرف، يرتكز على منهجيات معززة، ضمن تقييم مزيج السياسات ككل.

وعلى صعيد تقييمات الاستقرار الخارجي وأسعار الصرف، ذكر المجلس أن العمل بشأن قضايا أسعار الصرف قد تعزز كثيرا منذ اعتماد قرار الرقابة لعام ٢٠٠٧. وأشار مع هذا إلى وجود شكوك ذائعة حول اتساق معالجتها عبر البلدان والسلامة المنهجية لتقييمات أسعار الصرف. إضافة إلى ذلك، ربما أدى ما يُطلق عليه "الخوف من الوصمة" الوارد في قرار عام ٢٠٠٧ إلى تراجع مستوى الصراحة في بعض التقييمات. وسيتعين بذل مزيد من الجهود لضمان إجراء هذه التقييمات على أساس من الصراحة والمساواة ودمجها تماما في التقييم الأشمل للاستقرار الخارجي والسياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام – بما في ذلك مزيج السياسات – وتوخي الشفافية في عرض التحليل الذي يرتكز عليه التقييم.

متابعة تنفيذ أولويات الرقابة

عقد المجلس التنفيذي حلقة نقاش غير رسمية في فبراير ٢٠٠٩ استعرض فيها أبرز التحديات التي تواجه دمج قضايا القطاع المالي في أعمال الرقابة. وغطت الحلقة أهم المبادرات الجارية في ذلك الوقت لسد الفجوة بين الرقابة متعددة الأطراف والرقابة الثنائية، وتوسيع نطاق تحليل القطاع المالي وتحسين جودته في سياق مشاورات المادة الرابعة، وتعزيز الإطار التحليلي ومجموعة الأدوات المستخدمة في دراسة الروابط الاقتصادية الكلية والمالية. ويشمل ذلك التعاون على نحو أوثق مع مجلس الاستقرار المالي(FSB) – لاسيما من خلال عملية الإنذار المبكر، واعتماد منظور قُطري مقارن أقوى في سياق مشاورات المادة الرابعة، وتحسين عملية تحليل القضايا الإقليمية والمواضيعية وقضايا السوق. وشملت هذه الجهود أيضا توجيه موارد إضافية في إدارات الصندوق الرئيسية إلى تحليل الروابط الاقتصادية الكلية والمالية وبناء خبرات الصندوق في مجال القطاع المالي من خلال سياسات التعيين والتنقل والتدريب. وأعرب كثير من المديرين التنفيذيين عن استعداده لدعم الوحدات النموذجية لتقييمات برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ورأى عدد كبير منهم أنه من المفيد إجراء تقييمات إقليمية في ظل البرنامج. ومن المقرر أن يستعرض المجلس خلال السنة المالية ٢٠١٠ برنامج تقييم القطاع المالي المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومنذ عام ٢٠٠١ يجري الصندوق عملية لتحديد مكامن الخطر على أساس سنوي لتوفير تقييمات منتظمة مقارنة بين البلدان لمكامن الخطر الأساسية (مواطن الضعف في الأساسيات الاقتصادية) ومخاطر الأزمات التي تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة في الأجل القصير. وتقوم عمليات تحديد مكامن الخطر على (١) تحليلات البيئة الاقتصادية ومناخ الأسواق المالية في العالم، (٢) التحليلات القُطرية المقارنة لأهم مؤشرات التعرض للمخاطر وأسس السياسات، (٣) تحليلات الأثر المحتمل للأنواع المختلفة من الصدمات الخارجية. وبناء على طلب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، تم تعديل عملية تحديد مكامن الخطر في السنة المالية ٢٠٠٩ لتغطي الاقتصادات المتقدمة وأُدمجت في عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي.

وبالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي، يخطط الصندوق لإجراء عملية للإنذار المبكر في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٠ بهدف تحديد مكامن الخطر الاقتصادية الكلية والمالية على مستوى العالم، مع التركيز على التداعيات المحتملة عبر القطاعات والبلدان والأسواق، وتزويد صانعي السياسات بالبدائل المتاحة لتخفيف حدتها. وتجمع هذه العملية بين طائفة واسعة من الأدوات والمنظورات، ومن ثم يتوقع أن يكون لها دور فعال في زيادة دمج المنظورات الاقتصادية الكلية والمالية وكذلك التنظيمية في أعمال رقابة الصندوق. وناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠٠٩ إجراء العملية المقترح، وعُرضت العملية على أساس تجريبي خلال اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في إبريل ٢٠٠٩. وأيد المديرون التنفيذيون العملية في سياق مناقشة المجلس ولكنهم أعربوا عن رأيهم بضرورة إجراء مزيد من النقاش حول طرائق التعاون مع مجلس الاستقرار المالي، وكيفية إشراك المجلس التنفيذي والتوقيت المحدد لذلك، وإلى أي مدى ينبغي نشر نتائجها.

تعديل محاور تركيز الرقابة على القطاع المالي

نظرا لبروز أهمية القضايا الاقتصادية الكلية والمالية في الأزمة العالمية، تزايد التركيز في السنة المالية ٢٠٠٩ على زيادة دمج التحليل الاقتصادي الكلي والمالي في أعمال رقابة الصندوق على القطاع المالي ولا يزال هذا التركيز مستمرا. وعقد المجلس التنفيذي حلقة نقاش غير رسمية في فبراير ٢٠٠٩، كما جاء في القسم الفرعي السابق، تناول فيها مسألة دمج قضايا القطاع المالي في أعمال الرقابة، وهناك خطة للقيام بمزيد من العمل في هذا الخصوص خلال السنة المالية ٢٠١٠ في سياق المراجعة المقررة لبرنامج تقييم القطاع المالي المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وناقش المجلس أيضا في وقت سابق من العام مسألة تعاون الصندوق مع مجلس الاستقرار العالمي في سياق استجابة الصندوق للأزمة المالية (راجع «الأزمة في الأسواق المالية»).

وتكتسب صناديق الثروة السيادية أهمية متزايدة في النظام النقدي والمالي الدولي مما حدا بصندوق النقد الدولي إلى تكثيف عمله بشأن طائفة من القضايا المختلفة المتعلقة بهذه الصناديق الحكومية، بما في ذلك تأثيرها على الاستقرار المالي والتدفقات الرأسمالية في جميع أنحاء العالم. واجتمع ممثلو صناديق الثروة السيادية في واشنطن العاصمة في الفترة من إبريل–مايو ٢٠٠٨، وتأسست مجموعة عمل دولية في ذلك الوقت من أجل صياغة مجموعة مبادئ لصناديق الثروة السيادية تعكس الممارسات الاستثمارية والأهداف المعتمدة لديها.[٢٣] وكان هدف مجموعة العمل الدولية هو الاتفاق على مجموعة مشتركة من المبادئ الطوعية لصناديق الثروة السيادية، استنادا إلى المبادئ والممارسات القائمة بالفعل، سعيا للحفاظ على حرية تدفق الاستثمارات عبر الحدود وإرساء نظم مالية منفتحة ومستقرة. وفي سبتمبر ٢٠٠٨ قدمت مجموعة العمل نتائج جهودها إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي مجموعة من ٢٤ مبدأ طوعي («مبادئ سانتياغو») صُممت لضمان توافر بيئة منفتحة للاستثمارات الدولية، واستعرض المجلس التنفيذي هذه المبادئ وناقشها في جلسة عقدت في أكتوبر ٢٠٠٨. إضافة إلى ذلك، استضاف صندوق النقد الدولي اجتماعا وزاريا في أكتوبر ٢٠٠٨ للبلدان التي تدير صناديق للثروة السيادية والبلدان المتلقية لتدفقات هذه الصناديق، بحضور ممثلي «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» – التي وضعت مبادئ توجيهية للبلدان المتلقية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية – والاتحاد الأوروبي.

وفي فبراير ٢٠٠٩، عقد الصندوق بمقره اجتماع الدائرة المستديرة الثاني لمديري الأصول والاحتياطيات السيادية لمناقشة قضايا السياسات والقضايا التشغيلية التي تواجه مديري الاحتياطيات والأصول السيادية في خضم الأزمة المالية (راجع الإطار ٣–٤ في الموقع الإلكتروني).[٢٤] وتناول مندوبون رفيعو المستوى من ٣٢ بلدا عضوا وممثلو المؤسسات الدولية المشاركة مسائل انعكاسات الأزمة على كفاية الاحتياطيات وإدارة الاحتياطيات، واستخدام الأصول بالعملات الأجنبية في حيازة صناديق الثروة السيادية وأهدافها الاستثمارية، وإمكانية تأثير الأزمة على مناهج تخصيص الأصول.

برنامج تقييم القطاع المالي

أدت الأزمة إلى تركيز قدر كبير من الاهتمام على الدور الذي يمكن أن تؤديه تقييمات القطاع المالي التي تُجرى في الوقت المناسب لمنع وقوع

الإطار ٣–٨

أهمية الإحصاءات في سياق الأزمة

من المتوقع أن تلقى بيانات عجز المالية العامة والديون اهتماما متزايدا على مدى السنوات القليلة القادمة نظرا لانخفاض إيرادات الحكومات وارتفاع نفقاتها بفعل الأزمة المالية. وانعكاسا لقلق المستخدمين بشأن الثغرات التي تشوب البيانات، قامت مجموعة العشرين، من خلال القمة التي عقدتها في إبريل ٢٠٠٩، بدعوة صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار العالمي إلى "استكشاف الثغرات وتقديم اقتراحات ملائمة لتعزيز عملية جمع البيانات قبل انعقاد الاجتماع التالي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرين." وبالفعل، تمثل الحاجة إلى تعزيز المبادرات الجارية المعنية بشفافية البيانات رسالة أساسية بعثتها الأزمة الراهنة. وتلبية لهذه الحاجة، أنشأ صندوق النقد الدولي مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية، وهو الذي يرأسها، بهدف تعزيز النظر إلى الاحتياجات من البيانات الاقتصادية والمالية في ضوء الأزمة على أساس تعاوني وعالمي (وتضم اللجنة في عضويتها بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي).

وكان أول إجراء للمجموعة هو إنشاء موقع إلكتروني (وهو Principal Global Indicators) لبيانات القطاعات المالية والحكومية والخارجية والقطاع الحقيقي في اقتصادات مجموعة العشرين، يحتوي على روابط إلكترونية للوصول إلى البيانات في المواقع الإلكترونية لهيئات دولية ووطنية.[١] فضلا على ذلك، يعالج الموقع الإلكتروني المخاوف بشأن الحاجة إلى تحسين الاتصال بشأن الإحصاءات الرسمية.

ورغم أن الأزمة لم تنجم عن نقص في الإحصاءات الرسمية، فقد كشفت عن وجود عدد من الاحتياجات التي تخص البيانات، سواء من حيث سد ثغراتها أو معالجة مواطن ضعفها. وتوصلت مجموعة العمل من خلال التشاور مع المستخدمين إلى تحديد أربعة مجالات تركيز مهمة كما يلي:

- القطاع المالي، بما في ذلك الفئات التي لم يترسخ فيها إبلاغ البيانات مثل الشركات المالية غير المصرفية.

- الميزانيات العمومية للقطاعات غير المالية، وهي في الأساس قطاع الشركات غير المالية وقطاع الأسر. وتنشأ في هذا السياق أيضا قضايا التقييم، وتحليل أجل الاستحقاق (أجل الاستحقاق المتبقي)، وتواتر البيانات عن وضع الاستثمار الدولي.

- بيانات أسعار المساكن وغيرها من البيانات المرتبطة بالمساكن، وكانت لهذه البيانات صلة كبيرة بالأزمة ولكن الممارسات القُطْرية في جمعها تتسم بالتباين.

- نقص المعلومات عن المخاطر النهائية/أدوات نقل المخاطر الائتمانية، والتي تشير إلى مكامن المخاطر وحجمها. وبينما لا تزال الأطر التقليدية مهمة، يتعين تقصي مفهومي المخاطر النهائية (وتشمل استخدام الهياكل خارج الميزانية العمومية والكيانات ذات الأغراض الخاصة) ونقل مخاطر الائتمان بوسائل منها المنتجات المهيكلة، لأن نقص المعلومات عن مكامن المخاطر وحجمها أخفى وراءه الروابط المتبادلة بين الاقتصادات المختلفة. وتتسم هذه المسألة بتعدد أبعادها وتشمل وضع الأطر المفاهيمية مع الاستفادة من الممارسة القائمة قدر الإمكان.

وقام الصندوق بعدد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بقضايا البيانات التي أبرزتها الأزمة:

- يعمل الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية من أجل تطوير بيانات الدين العام.

- اشترك الصندوق مع بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي في إصدار الجزء الأول من دليل إحصاءات الأوراق المالية (Handbook on Securities Statistics)، أول مطبوعة من نوعها تركز حصريا على إحصاءات سندات الدين.

- قام الصندوق بتحديث الأدلة والكتيبات الإرشادية الإحصائية، ومنها الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

[١] يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني وعنوانه: http://financialdatalink.sharepointsite.net/default.aspx.

الأزمات. وبرنامج تقييم القطاع المالي الذي أُطلق في عام ١٩٩٩ هو مبادرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنكِ الدولي بغرض تزويد البلدان الأعضاء بتقييم شامل لنظمها المالية. ويهدف برنامج تقييم القطاع المالي إلى تنبيه السلطات الوطنية إلى مكامن الخطر المحتملة في قطاعاتها المالية – سواء كانت ناشئة من داخل البلاد أو جاءت من مصادر خارجية – ومساعدتها في تصميم التدابير التي من شأنها الحد من مكامن الخطر المذكورة. وتستخدم طائفة من مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط الاقتصادية الكلية والمالية في تحليل التطورات القطاعية والمخاطر ومواطن الضعف. وتخضع ركائز الاستقرار المالي الهيكلية الأخرى للفحص أيضا حسب الحاجة – وهي ترتيبات السيولة النظامية، والإطار المؤسسي والقانوني لإدارة الأزمات واسترداد القروض، والشفافية، والمساءلة، وهياكل الحوكمة – وذلك لضمان تقييم الاستقرار واحتياجات التطوير تقييما شاملا. وفي سياق هذه العملية، يقدم برنامج تقييم القطاع المالي تقييمات لمراعاة مختلف معايير القطاع المالي المقبولة دوليا، والمحددة في السياق الأشمل للمؤسسات والسلامة الاحترازية الكلية.

وكان عدد البلدان التي اشتركت في برنامج تقييم القطاع المالي أو كانت لا تزال مشاركة فيه في إبريل ٢٠٠٩ أكثر من ١٤٠ بلدا، أي ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق. واتفق نحو ثلثي البلدان التي استكملت عملية التقييم على نشر تقييمات استقرار النظام المالي المصاحبة في الموقع الإلكتروني للصندوق. واستُكملت تحديثات ٤٨٧ برنامجا من برامج قييم القطاع المالي في نهاية إبَريل ٢٠٠٩، وطُلب في ذلك الوقت تحديث تقييمات القطاع المالي أو كانت عمليات التحديث لا تزال جارية لبرامج أخرى بلغت ٢٢ برنامجا. وفي السنة المالية ٢٠٠٩ طلب ١٣ بلدا إجراء تقييمات في ظل البرنامج، واستُكمل ٢٦ تقييما. والتزم جميع أعضاء مجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠٠٨ بإجراء تقييم في ظل برنامج تقييم القطاع المالي.

واتفق المديرون التنفيذيون في أواخر مايو ٢٠٠٨ على دمج برنامج تقييم المراكز المالية الخارجية في برنامج تقييم القطاع المالي تحقيقا لأغراض الاتساق ومردودية التكلفة والسماح باتباع منهج أكثر تركيزا على المخاطر، على أن يدخل الإدماج حيز التنفيذ في السنة المالية ٢٠١٠.[٢٥] وقد ساعد برنامج المراكز المالية الخارجية الذي بدأ عام ٢٠٠٠ على تقوية التنظيم والرقابة وتحسين الاتساق مع المعايير الرقابية في مناطق الاختصاص الخارجية. وأيد معظم المديرين التنفيذيين عملية الإدماج مؤكدين أنه لا ينبغي أن يؤدي إلى إجراء تقييم أقل دأبا للمراكز المالية الخارجية أو يؤدي إلى تراجع تركيز الصندوق على امتثال المراكز المالية الخارجية للمعايير الدولية. ومن الجوانب الإيجابية للدمج التي رآها المديرون تغطية برنامج تقييم القطاع المالي لطائفة أوسع من القضايا مقارنة بتقييمات المراكز المالية الخارجية، وتعزيز رقابة الصندوق على القطاع المالي والمساهمة في زيادة فعالية الإشراف على النظام المالي العالمي. ونظرا لاقتصار برنامج تقييم القطاع المالي في ذلك الوقت على البلدان الأعضاء في الصندوق، اتفق المديرون التنفيذيون على توسيع نطاق تغطيته ليشمل مناطق الاختصاص الأربعة غير الأعضاء التي يغطيها برنامج المراكز المالية الخارجية.

تقديم البيانات ونشرها

أدى تزايد اندماج الاقتصادات والأسواق على النحو الذي أظهرته الأزمة إلى التأكيد على أهمية توافر بيانات متاحة بسهولة ومتسقة وملائمة داخل البلدان وعبرها. ويكتسب ارتفاع مستوى جودة البيانات أهمية كبيرة أيضا في أعمال رقابة الصندوق. وقد بُذلت جهود متواصلة على مدى سنوات عديدة لتوسيع نطاق البيانات المَتاحة وتحسين مستوى جودتها. ويلقي الإطار ٣–٨ الضوء على عمل صندوق النقد الدولي كرئيس لفرقة العمل بين الوكالات التي تأسست لتقوية أواصر التعاون على مستوى العالم في جمع البيانات ونشرها لتلبية الاحتياجات التي أبرزتها الأزمة. واستعرض المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٩ التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في هذا المجال، وأشاروا إلى استمرار وجود تحديات في البلدان النامية غير القادرة على النفاذ إلى السوق ودعوا إلى زيادة الصراحة في تقارير مشاورات المادة الرابعة بشأن كفاية البيانات.[٢٦]

واختتم المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٨ المراجعة السابعة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات – المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). والنظام العام لنشر البيانات (GDDS)، وإطار تقييم جودة البيانات (DQAF) – التي تهدف إلى توسيع نطاق شمول المعلومات الإحصائية المتوافرة للأسواق والجمهور العام وزيادة درجة حداثتها.[٢٧] وأعرب المديرون التنفيذيون عن ارتياحهم الكبير للبرنامج وأثنوا على سلطات البلدان الأعضاء لما بذلته من جهود في تشجيع الالتزام بالمبادرات. واتفقوا مع توصيات خبراء الصندوق بشأن تعجيل وتيرة العمل المتعلق بالمؤشرات المالية. وأعرب المديرون عن تأييدهم لجهود تعزيز جوانب الجودة في المعيار الخاص لنشر البيانات، وشجعوا المشتركين في المعيار على إجراء تقييمات دورية لجودة البيانات ونشرها. وأيدوا أيضا إعادة صياغة النظام العام لنشر البيانات للتركيز على نشر البيانات وتسهيل الانتقال إلى المعيار الخاص لنشر البيانات.[٢٨]

ومن بين العديد من القضايا التي التي أبرزتها الأزمة العالمية ندرة بيانات التمويل التجاري، والتي لم يتم إبلاغها بصورة منهجية في أي مكان آخر، وهو ما يجعل من الصعب تحليل الانعكاسات المحتملة لظواهر مثل تراجع التجارة العالمية بدرجة تفوق التوقعات والذي بدأ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ولمعالجة النقص في المعلومات، أجرى صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الرابطة المصرفية للتمويل والتجارة (Bankers' Association for Finance and Trade (BAFT)) مسحا لأوضاع التمويل التجاري في بنوك الأسواق المتقدمة والصاعدة والبلدان النامية.[٢٩] وركز المسح على أشكال التمويل التجاري الدولي عن طريق الوساطة المصرفية مثل خطابات الاعتماد والائتمان التجاري. وأجاب على المسح ٤٠ بلدا، وهذا العدد مقسم بالتساوي تقريبا بين البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة.

وكانت نتائج المسح تميل إلى دعم الاستنتاجات الواقعية التي تشير إلى سرعة ارتفاع تكلفة التمويل التجاري، بينما تراجعت إمكانية الحصول عليه في بعض الحالات. ومع هذا، يبين المسح أن تراجع التمويل التجاري يرجع جزئيا إلى الهبوط الكبير في التجارة الذي أفرزه الركود، ويوضح أن ارتفاع التكاليف يعزى جزئيا إلى تزايد احتمالات العجز عن السداد بسبب تراجع التجارة. وخلص المسح إلى ارتفاع تكلفة التمويل التجاري بينما الحصول عليه أصعب إلى حد ما في الأسواق الصاعدة. وتتوقع البنوك استمرار هذه الاتجاهات في عام ٢٠٠٩. ويواصل الصندوق العمل مع المنظمات الأخرى لمراقبة الموقف.

أعمال الرقابة المتواصلة

تمثل الرقابة أحد الأنشطة الأساسية المنوطة بالصندوق – وهي الإشراف على النظام المالي الدولي ومراقبة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء – وتتضمن رصد الاقتصادات القُطْرية والإقليمية والعالمية لتقييم ما إذا كانت السياسات متسقة مع مصالح المجتمع الدولي وليس مع المصالح الخاصة للبلدان المعنية فحسب. وخلال عملية

الرقابة، يلقي الصندوق الضوء على المخاطر الممكنة التي تهدد الاستقرار والنمو ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على مستوى السياسات، الأمر الذي يساعد النظام النقدي الدولي على تحقيق هدفه الأساسي وهو تعزيز التعاون النقدي والاستقرار المالي، ويسهم في تيسير توسع التجارة ونموها المتوازن، ويدعم بالتالي النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. وينفذ الصندوق مهامه الرقابية من خلال الرقابة الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

الرقابة الثنائية

إن مشاورات المادة الرابعة هي العنصر الأساسي في أعمال الرقابة الثنائية (أو رقابة البلدان المنفردة) التي يمارسها الصندوق، وهي عادة ما تُعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (نظامه الأساسي).[٣٠] وقد استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٣ بلدا خلال السنة المالية ٢٠٠٩ (راجع الجدول ٣–١ في الموقع الإلكتروني).

وقد ثبت أن تفعيل عملية التشاور مطلب رئيسي لا سيما في ظل الأزمة العالمية. وناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٨ اقتراحات خبراء الصندوق بوضع صيغ جديدة لتقارير الخبراء عن مشاورات المادة الرابعة لجعل مخرجات أعمال الرقابة أكثر حداثة. ونبه المديرون التنفيذيون إلى أن الصيغ الجديدة ينبغي لها ألا تضعف الاتساق الكلي في عرض آراء خبراء الصندوق أو تؤثر على المساواة، وأنها ينبغي أن تقدم عرضا واضحا وموضوعيا لآراء السلطات.

وفي سياق وظيفة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق، فإنه يقدم المشورة لصانعي السياسات في البلدان الأعضاء بشأن السياسات والممارسات السليمة في مجموعة مختلفة من المجالات. فعلى سبيل المثال، عقد المجلس التنفيذي حلقة نقاش رسمية في يونيو ٢٠٠٨ بعنوان "Fiscal Risks—Sources, Disclosure, and Management" ، استعرض فيها التجارب الدولية في مواجهة المخاطر على المالية العامة – وتعرف بأنها انحراف النتائج المالية عما كان متوقعا عند وضع الميزانية أو مقارنة بأي تنبؤات أخرى– وأعربوا عن آرائهم المبدئية فيما يخص المبادئ التوجيهية الشاملة لصانعي السياسات بشأن الإفصاح عن المخاطر على المالية العامة وإدارتها،[٣١] وذلك استنادا إلى الممارسات الحالية في طائفة واسعة من البلدان.

وذكر المديرون التنفيذيون أن الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ربما يسهل النفاذ إلى الأسواق ويؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض في الأجل البعيد، وقالوا أيضا إن زيادة التمحيص من جانب الجمهور الذي يقترن بتحسن الإفصاح يمكن أن يساعد الحكومات في ضمان سلامة تقييم المخاطر والاعتراف بها. وذكروا في نفس الوقت أن القياس الكمي للمخاطر ربما لا يكون ممكنا أو مرغوبا في جميع الأحوال، مشيرين بصفة خاصة إلى أن الإفصاح عن مخاطر معينة ربما يولد خطرا معنويا أو يضر بالمصالح الاقتصادية للدولة المعنية.

وجاء قرار عام ٢٠٠٧ بشأن الرقابة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء ليؤكد زيادة التركيز على أنشطة الرقابة وتحليل قضايا أسعار الصرف، ويظل هذا القرار هو إطار أعمال رقابة الصندوق في هذا الصدد. ومع هذا، ففي أول سنة كاملة من بدء تنفيذه بدا من الواضح أن بعض الجوانب التوجيهية الناشئة عن القرار لم تسهل أعمال الرقابة، ويجري العمل على تعديلها في الوقت الحالي بناء على ذلك.

الرقابة متعددة الأطراف

يستعرض صندوق النقد الدولي الاتجاهات الاقتصادية العالمية بصفة مستمرة. وتتمثل أدواته الرئيسية في ممارسة الرقابة العالمية في المطبوعتين نصف السنويتين، تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» (WEO) و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» (GFSR)، إلى جانب تقارير المستجدات المرحلية لكل منهما والتي تصدر مرتين في السنة على الأقل. ويقدم تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي ويجري تقييما للآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات عالميا وإقليميا. ويقدم أيضا تحليلا متعمقا للقضايا الملحة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية والركود الحاليين ويعرض وجهات النظر بشأن التعافي. ويقدم "تقرير الاستقرار المالي العالمي" تقييما حديثا للأسواق المالية العالمية وتوقعاتها المحتملة، ويتناول قضايا التمويل في الأسواق الصاعدة ضمن سياق عالمي. والغرض من هذا التقرير هو إلقاء الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي من شأنها أن تشكل مخاطر على استقرار الأسواق المالية. ويقدم الفصل الثاني تغطية لهاتين المطبوعتين (وتصدران في شهري أكتوبر وإبريل من كل عام).

الرقابة الإقليمية

تقوم الرقابة الإقليمية بدور مكمل لأعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي يمارسها الصندوق، وتنطوي على فحص السياسات المتبعة بموجب اتفاقات إقليمية مثل اتحادات العملة – وتشمل منطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU). وبالإضافة إلى عقد مشاورات المادة الرابعة مع البلدان المنفردة، يجري صندوق النقد الدولي مناقشات رسمية مع ممثلي الاتحادات النقدية، حيث إن أعضاء هذه الاتحادات نقلوا إلى المؤسسات الإقليمية المذكورة المسؤوليات المنوطة بهم بشأن السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف – وهما مجالان أساسيان من مجالات رقابة الصندوق. وأجرى المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٩ تقييمات للسياسات المشتركة بين بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وكذلك سياسات منطقة اليورو. وناقش المجلس أيضا تقرير خبراء الصندوق حول اختيار نظام الصرف بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.[٣٢]

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

اختتم المجلس التنفيذي في أواخر مايو ٢٠٠٨ مناقشاته بشأن السياسات المشتركة للبلدان أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وأشار المديرون التنفيذيون إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي في المنطقة – وإن كان بدرجة كبيرة من التفاوت بين البلدان الأعضاء – غير أن النمو ظل أقل بكثير من المستوى اللازم لتحقيق خفض ملحوظ في مستوى الفقر، ودعوا إلى بذل جهود حثيثة مجددا لمواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأداء الاقتصادي والحد من الفقر. وأشاروا إلى أن طفرة أسعار الغذاء والوقود في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ أسفرت عن تراجع الدخل الحقيقي وألحقت الضرر بالفقراء في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وذكر المديرون التنفيذيون أن منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا استفادت كثيرا من نظام صرف فرنك الجماعة المالية الإفريقية (CFA). ولكن معظم المديرين التنفيذيين أعربوا عن رأيهم أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على مدى سنوات عديدة أدى إلى تراجع القدرة التنافسية وأسهم في إضعاف النمو الاقتصادي وأداء الصادرات.

وشجع المديرون التنفيذيون السلطات على مراقبة تطورات سعر الصرف الحقيقي عن كثب وتنسيق سياسات المالية العامة والسياسات النقدية على نحو أفضل لدعم نظام سعر الصرف الثابت والحد من الضغوط على سعر الصرف الحقيقي. وظل أداء النمو في المنطقة يتأثر سلبا بالعقبات الهيكلية – وتشمل الثغرات في البنى التحتية، وعدم تطور القطاع المالي، وضعف مناخ الأعمال، وعدم الانتهاء من عملية التكامل الإقليمي. وشدد

جني محصول الكاكاو في كوت ديفوار

المديرون التنفيذيون على أهمية تعجيل الإصلاحات الهيكلية لتحسين آفاق النمو الإقليمي والتقدم في إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة. وأشار المديرون إلى ما خلص إليها التقييم الأخير في ظل برنامج تقييم القطاع المالي الإقليمي من تعرض الجهاز المصرفي بصورة متزايدة للصدمات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وضعف امتثاله للشروط الاحترازية وانخفاض مستوى رسملته. وشجعوا السلطات على تعزيز التكامل المالي الإقليمي، وذلك بوسائل منها تقوية إطار إدارة السيولة الإقليمية، ونقل ملكية القطاع العام في البنوك التجارية.

وشجع المديرون التنفيذيون أيضا تحقيق تقدم أكبر على صعيد التكامل الإقليمي، ورحبوا بقرار إزالة الحواجز أمام التجارة البينة على مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ودعوا السلطات إلى التحرك بسرعة في بذل هذه الجهود. وأعربوا عن أملهم أن التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تجاه العالم الخارجي سوف تمتد في وقت قريب لتشمل جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). وفي حين أيد المديرون التقدم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، رأوا أن الهدف المعلن لتأسيس اتحاد نقدي على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بنهاية عام ٢٠٠٩ لا يزال سابقا لأوانه، ودعوا السلطات إلى ضمان استيفاء الحد الأدنى من الشروط التي تكفل نجاح الاتحاد النقدي وتحقيق المنفعة المرجوة منه بغية إرساء أساس قوي للعملة المشتركة قبل إنشائها.

منطقة اليورو

أشار المديرون التنفيذيون أثناء اجتماع عُقد في يوليو ٢٠٠٨ لاختتام مشاورات المادة الرابعة بشأن سياسات مَنطقة اليورو إلى أن الاتحاد النقدي الأوروبي (EMU)، الذي انقضت عشر سنوات على إنشائه، قد أحرز نجاحا متميزا. وأثنوا على إطار السياسات الاقتصادية الكلية للاتحاد لما حققه من استقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأشار المديرون إلى تحسن الأساسيات الاقتصادية، رغم شعورهم بالحاجة إلى بذل جهود متواصلة لبناء اتحاد اقتصادي أكثر فعالية. وقال المديرون التنفيذيون إنه يتعين على السياسة النقدية الموازنة بين مخاطرة ارتفاع التضخم على نطاق واسع واحتمالات التراكم التدريجي للقوى الانكماشية بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن البنك المركزي الأوروبي قد استفاد تماما من أطر سياساته في مواجهة بيئة محفوفة بالمصاعب، وأن أبرز التحديات في الفترة القادمة هو استعادة العمق والعمل على نحو منظم في أسواق المعاملات بين البنوك. وقال المديرون إن من شأن العمل المتواصل على تعزيز التحليل النقدي الذي يجريه البنك المركزي الأوروبي أن يساعد في تعزيز إطار السياسة النقدية، ورأى عدة مديرين أن ذلك قد يؤدي في الوقت المناسب إلى توحيد عرض القرارات بشأن السياسات والذي يكمل التحليل النقدي والاقتصادي. ورحبوا بالخطوات المتخذة نحو تعزيز إطار الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي نظرا لوجود روابط مالية كبيرة، وبالتزام الاتحاد الأوروبي بإنشاء سوق موحدة للخدمات المالية.

وشدد المديرون على الحاجة في الأجل القريب إلى تحسين تبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي. وقال المديرون إن إطار المالية العامة الذي يستند إلى قواعد والمتوافر في ظل "معاهدة الاستقرار والنمو" أدى بوجه عام إلى تحسن الانضباط المالي وأن منطقة اليورو استفادت منه كثيرا. وأشاروا مع هذا إلى أن نحو نصف بلدان منطقة اليورو لا يزال يواجه تحديات متواصلة في تحقيق أهدافه للمالية العامة في الأجل المتوسط. وأعرب المديرون عن رأيهم أن التقدم في خفض عجز الحكومة العامة وديونها سيكون مطلبا ضروريا في هذه البلدان للإعداد على نحو أفضل لمواجهة التحديات أمام المالية العامة المرتبطة بتزايد أعداد السكان المسنين والتي يتوقع أن تتصاعد بسرعة بعد عام ٢٠١٠. وبصورة أعم، اتفق المديرون على أن تعزيز قواعد المالية العامة القُطرية وآليات الحوكمة المحلية يمكن أن يساعد في التوصل إلى انتهاج سياسات مالية عامة ذات مسار أوضح وأكفأ في البلدان التي تواجه ارتفاعا نسبيا في عجز القطاع العام وديونه.

الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي

تبادل المديرون التنفيذيون الآراء بشكل مبدئي في أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٨ حول اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاتحاد النقدي المزمع بين دول مجلس التعاون الخليجي، استنادا إلى تحليل خبراء الصندوق

للتحديات المحتملة والبدائل المتاحة. وذكر المديرون أن الاقتصاد العالمي شهد تغيرا ملحوظا منذ فترة إعداد هذا التحليل– لا سيما هبوط أسعار النفط إلى النصف، وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، والهبوط الاقتصادي العالمي– وأكدوا أن تحديد نظام الصرف المناسب يتوقف على التطورات الاقتصادية وقت إنشاء الاتحاد النقدي، وينبغي الاسترشاد بالاعتبارات المستقبلية والأهداف الأطول أجلا.

وطُرحت للبحث التكاليف والمزايا المصاحبة لأربعة من نظم الصرف – الربط بعملة واحدة (الدولار الأمريكي)، والتعويم الموجه، والربط بسلة عملات، والربط بسعر تصدير النفط. وأشار المديرون إلى أن نظام الربط قد أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إزاء شدة تقلب أسعار النفط. وعلق المديرون بقولهم إن استمرار نظام الربط بالدولار الأمريكي ينطوي على مزايا عديدة، مثل ترسيخ المصداقية اعتمادات على ركيزة اسمية تامة الوضوح وتكاليف أكثر انخفاضا على المعاملات. وأشاروا مع ذلك إلى التساؤلات التي أُثيرت حول مدى ملاءمة هذا النظام في ظل ارتفاع معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وعدم التزامن بين الدورات الاقتصادية الذي اقترن بتخفيضات في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأمريكية. ويمكن لنظام التعويم الموجه أن يتيح مزيدا من الاستقلالية النقدية للسيطرة على التضخم وتسهيل تعديل سعر الصرف الحقيقي في مواجهة الصدمات الحقيقية، ورأي كثير من المديرين أن اعتماد نظام أكثر مرونة لسعر الصرف هو أحد البدائل الممكنة على المدى الأطول إذ أن الأمر قد يتطلب مرونة إضافية في سعر الصرف مع تراجع اعتماد اقتصادات مجلس التعاون الخليجي على النفط وزيادة تنوع اقتصاداتها بمرور الوقت وإذا ما استمر التباعد بين الدورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي زيادة التقلب في أسعار الصرف إلى رفع التكاليف المتعلقة بالمعاملات الدولية، وسيتطلب ذلك أيضا إنشاء بنك مركزي يتمتع بالمصداقية ويمتلك أدوات نقدية فعالة ويعمل وفق قواعد تنظيمية ورقابية منسقة في الأسواق المالية لمجلس التعاون الخليجي. واتفق عدد كبير من المديرين التنفيذيين مع خبراء الصندوق على أن إقامة الاتحاد النقدي بحلول عام ٢٠١٠ هي بمثابة تحد أمام البلدان المعنية، وشجع المديرون خبراء الصندوق على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي صوب إقامة اتحادها النقدي، بما في ذلك الدعم المتمثل في إصدار التقارير التحليلية.

آفاق الاقتصاد الإقليمي

من أجل تقديم تحليل إقليمي أعمق والاستفاضة في تناول القضايا التي يطرحها تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، تعد تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» نصف السنوية عادة لخمس مناطق رئيسية في العالم، فتناقش التطورات الاقتصادية وأهم قضايا السياسات في آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، ونصف الكرة الغربي. وصدرت تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» في السنة المالية ٢٠٠٩ على نحو منسق مع لقاءات التواصل الخارجي واسعة النطاق في عديد من البلدان في كل منطقة، مثل حلقات النقاش للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين، وعقد اجتماعات إعلامية، وإجراء حوارات مع المسؤولين في الصندوق. ونشرت البيانات الصحفية الملخصة للاستنتاجات الواردة في تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي إلى جانب النصوص الكاملة للتقارير ذاتها، فضلا على نشر المحاضر والبث الشبكي للمؤتمرات الصحفية التي تعقد وقت الإصدار.[٣٣]

تحديث صندوق النقد الدولي

تحديث صندوق النقد الدولي

أدت الأزمة المالية التي طال أمدها إلى تسريع وإعادة توجيه وتيرة عمل الصندوق في مجالات الإقراض وبناء القدرات. ويصف هذا الفصل جهود الصندوق المبذولة في السنة المالية ٢٠٠٩ لمواصلة العمل الذي بدأ في السنة المالية ٢٠٠٨ بغية إصلاح نظام الحوكمة، وتقديم المساندة على مستوى السياسات وتوفير الدعم المالي للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل، وتحديد السبل الكفيلة بإتاحة فرص بناء القدرات أمام البلدان الأعضاء على أساس توجيهها لمستحقيها وتحقيق مردودية التكلفة، فضلا على وضع الصندوق على مسار مالي سليم وقابل للاستمرار في المدى الطويل. (وهي الجهود التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٠٩ لتحديث وظيفة الموارد البشرية على النحو الواردة مناقشته في الفصل الخامس).

الحوكمة

جاء إصلاح نظام الحصص والأصوات في عام ٢٠٠٨ الذي أقره مجلس محافظي الصندوق كجزء من عملية بدأت في عام ٢٠٠٦ لمراجعة القضايا المحيطة بنظام الحوكمة في الصندوق، ومنها إعادة مواءمة القوة التصويتية للبلدان الأعضاء داخل الصندوق. وإضافة إلى إصلاح نظام الحصص والأصوات، وهو العنصر الحاسم في جهود الإصلاح، قام عمل الصندوق في مجال إصلاح نظام الحوكمة في السنة المالية ٢٠٠٩ على أربعة مسارات أو «ركائز»: (١) متابعة عمل مكتب التقييم المستقل وتقريره حول إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق الذي ناقشه المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٨؛ (٢) النظر في اقتراحات المجلس التنفيذي بشأن الحوكمة استنادا إلى ما قامت به مجموعة العمل المعنية بالحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي والتي وضعت خطة للتنفيذ استجابة لتقرير مكتب التقييم المستقل، (٣) جهود لجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي والتي تشكلت بقرار من المدير العام في سبتمبر ٢٠٠٨ لتقييم إطار صنع القرار في الصندوق، (٤) عمل خبراء الصندوق لجذب مشاركة المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى – «الركيزة الرابعة» في جهود إصلاح نظام الحوكمة.

وأقر المجلس والمدير العام في تقييمهما الأولي لتقرير مكتب التقييم المستقل بأن كثيرا من القضايا التي طرحها التقرير يتسم بالتعقيد والتداخل وبالتالي يتطلب المشاركة والتعاون بفعالية من جميع مستويات المؤسسة ومن كافة البلدان الأعضاء. وتأكيدا لأهمية العمل التعاوني، أيد المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٠٨ توصية المدير العام بتشكيل لجنة تسيير مشتركة بين المديرين التنفيذيين والإدارة العليا في الصندوق لمراقبة وتنسيق المسارات الأربع لجهود إصلاح نظام الحوكمة.

إصلاح نظام الحصص والأصوات

مع انتهاء السنة المالية، كانت البلدان الأعضاء في الصندوق لا تزال تعمل على تنفيذ إصلاح نظام الحصص والأصوات الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٨ والذي يكتسب أهمية في زيادة الأسهم المانحة لحقوق التصويت للأسواق الصاعدة الديناميكية ومنح قوة تصويتية أكبر للبلدان منخفضة الدخل. وتشمل عملية الإصلاح زيادة مخصصة لما يصل إلى ٥٤ بلدا عضوا، وتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لزيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف ووضع آلية للحفاظ على حصة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات. وتقضي أيضا بزيادة عدد المديرين التنفيذيين المناوبين في مكاتب المديرين التنفيذيين في حالة الدوائر الانتخابية التي تضم عددا كبيرا من البلدان بغية تخفيف أعباء العمل المتزايدة، وهو ما سيعود بالنفع في الظروف الحالية على مجموعتي البلدان الإفريقية الممثلتين بمقعدين في المجلس التنفيذي. ولاستكمال عملية الإصلاح، يتعين على البلدان الأعضاء المؤهلة الموافقة على الزيادات في حصصها، كما يتعين موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء الذين يمثلون معا ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية. اعتبارا من نهاية إبريل ٢٠٠٩، وافق ٢١ بلدا عضوا من البلدان الأعضاء المؤهلة وعددها ٥٤ بلدا على الزيادات المخصصة في حصصها. فضلا على ذلك، وافق على التعديل ١٩ بلدا عضوا يمثلون معا ٢٤,١٪ من مجموع القوة التصويتية.

وفي اجتماعات الربيع، دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى تقديم موعد المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص للانتهاء منها بحلول شهر يناير ٢٠١١ واتخاذ السلطات الوطنية إجراء مبكرا لإقرار اتفاق إبريل ٢٠٠٨ بشأن إصلاح نظام الحصص والأصوات، وأشارت إلى أنه من المتوقع أن تثمر المراجعة العامة القادمة للحصص زيادات في نصيب الاقتصادات الديناميكية من الحصص الكلية لا سيما نصيب الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. وأعربت اللجنة أيضا عن تأييدها لقيام المجلس التنفيذي بمزيد من العمل قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ بغية تحسين عناصر صيغة الحصص الجديدة قبل استخدام هذه الصيغة مرة أخرى. ومن شأن إجراء مراجعة مبكرة لنظام الحصص أن يتيح فرصة مواتية لزيادة الموارد الدائمة للصندوق وسيمثل أيضا فرصة لإعادة مواءمة الحصص على النحو المتوخى بموجب الإصلاح الذي تقرر في عام ٢٠٠٨. وتؤدي الدعوة بشأن تقديم موعد مراجعة نظام الحصص إلى دفع الحاجة للانتهاء على الفور من إصلاح عام ٢٠٠٨.

وتقدمت جمهورية كوسوفو وتوفالو بطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٩، كما اعتمد مجلس المحافظين قرارا في مايو ٢٠٠٩ بإتاحة عضوية الصندوق لجمهورية كوسوفو. وظل طلب توفالو قيد النظر حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٩.

تقرير مكتب التقييم المستقل

ناقش المجلس التنفيذي تقرير مكتب التقييم المستقل عن «الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم» في مايو ٢٠٠٨.[٣٤] وجاء هذا التقرير كجزء من عملية جارية لتعزيز إطار الحوكمة في الصندوق واستند إلى الإصلاحات المعتمدة لنظام الحصص والأصوات. وأثار التقرير تساؤلات مهمة في عدة مجالات رئيسية: كيفية زيادة الوضوح في الأدوار التي تضطلع بها أجهزة الحوكمة المختلفة في الصندوق، وكيفية ضمان المشاركة الفعالة على المستوى الوزاري ومن المجلس التنفيذي في عمليات صنع القرار في الصندوق، وكيفية تعزيز إطار مساءلة الإدارة. كذلك وضع التقرير توصيات محددة نحو صندوق أكثر فعالية في الأداء وأكبر تركيزا على المساءلة وأفضل تمثيلا للأعضاء. ورحب المجلس التنفيذي والإدارة العليا للصندوق بتقرير مكتب التقييم المستقل باعتباره مساهمة بالغة النفع في جهودهما للمساعدة في تعزيز الحوكمة في الصندوق، مشيرين إلى أن تحرك الصندوق نحو إجراء هذا التقييم وضعه في طليعة المنظمات متعددة الأطراف، وأعربا عن التزامهما بالعمل معا للبناء على هذا النقاش من أجل التوصل إلى أفكار مشتركة تحظى بتوافق عام بين البلدان الأعضاء.

مجموعة العمل المعنية بالحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي

شكل المجلس مجموعة العمل المعنية بالحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي نتيجة للمناقشة التي أجراها في شهر مايو، ووجهها نحو متابعة دراسة مكتب التقييم المستقل كأول رد فعل له. وكان تقرير مجموعة العمل الذي ناقشه المجلس في أواخر سبتمبر ٢٠٠٨ قد اقترح عملية وخطة عمل لمتابعة توصيات مكتب التقييم المستقل، دون التأثير على القرارات المتعلقة بهذه التوصيات، وأدرج طائفة من التوصيات الإضافية بشأن المتابعة.[٣٥] وأيد المديرون التنفيذيون خطة العمل المعروضة مؤكدين الحاجة إلى توخي المرونة بالنسبة لتوقيت التنفيذ حتى يتسنى أخذ توصيات لجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق بعين الاعتبار. وأيد المديرون التنفيذيون أيضا تشكيل لجنة تسيير مشتركة بين إدارة الصندوق العليا والمجلس لمراقبة وتنسيق العملية التعاونية لإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق. وشدد المديرون التنفيذيون على ضرورة الترابط بين المبادرات الجارية، واتفقوا على أهمية التحرك بسرعة لتوسيع وتعميق التحليل اللازم لإجراء حوار مثمر على مستويات مختلفة كثيرة، وأعربوا عن أملهم في إمكانية استخلاص اقتراحات ملموسة من العمل الجاري بشأن إصلاح نظام الحوكمة ووضعها بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩.

لجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي

عين مدير عام الصندوق في سبتمبر ٢٠٠٨ لجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي، برئاسة السيد تريفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا، لتقييم مدى ملاءمة إطار صنع القرارات في الصندوق وتقديم المشورة بشأن أي تعديلات قد تمكن المؤسسة من الاضطلاع بمسؤولياتها العالمية بشكل أكثر فعالية. وأوصت اللجنة في تقريرها الذي قدمته إلى الإدارة العليا للصندوق في نهاية شهر مارس ٢٠٠٩ بإجراء مجموعة شاملة من الإصلاحات لتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته في التوصل إلى إصدار ردود أفعال منسقة إزاء المشكلات المشتركة، وذلك انعكاسا لبعض التوصيات الواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل.[٣٦] واقترح تقرير اللجنة أيضا عددا من التدابير التكميلية لدعم قدرة الصندوق على تأمين الاستقرار المالي العالمي، ومنحتها أهمية مساوية لأهمية التوصيات بشأن إصلاح نظام الحوكمة. وأجرى المجلس مناقشة غير رسمية حول التقرير والتوصيات الواردة فيه في مطلع السنة المالية ٢٠١٠.

مشاركة المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى

ذكر المجلس في معرض مناقشته لخطة العمل المقترحة من مجموعة العمل المعنية بالحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي أن المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى هي الأطراف الرئيسية المعنية بعملية إصلاح نظام الحوكمة. واجتمع المديرون التنفيذيون مع منظمات المجتمع المدني في حلقة نقاش غير رسمية في سبتمبر ٢٠٠٨ للاستماع إلى آرائهم حول إصلاح صندوق النقد الدولي استنادا إلى المشاورات على مستوى العالم. وإذ تعهد الصندوق بإجراء عملية مشاورات مع الجماهير الخارجية بشأن إصلاح نظام الحوكمة، أطلق عليها مدير عام الصندوق «الركيزة الرابعة» في عملية الإصلاح.

وانطلقت الجهود الرسمية بشأن «الركيزة الرابعة» في إبريل ٢٠٠٩ بغية توفير وسيلة لمنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والأطراف الأخرى لطرح اقتراحات بشأن الإصلاح على خبراء الصندوق المعنيين بإعداد التقارير حول إصلاح نظام الحوكمة وعرضها على المجلس. ويتوقع تتويج هذه الجهود بعقد اجتماع لمنظمات المجتمع المدني لمناقشة موضوع الحوكمة مع المدير العام أثناء انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ في إسطنبول. وكان من المقرر أن يقوم تحالف «القواعد الجديدة للتمويل العالمي» ومقره واشنطن العاصمة بتنسيق عملية التشاور وإعداد المراحل المختلفة من تقارير «الركيزة الرابعة» وإدارة موقع مستقل وتفاعلي على شبكة الإنترنت .(www.thefourthpillar org) يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني من خلاله بتقديم مواد، والمشاركة في مناقشات، وعرض آراء تقييمية.

دعم البلدان منخفضة الدخل

يدخل عمل صندوق النقد الدولي في البلدان منخفضة الدخل ضمن المجالات التي يركز عليها تركيزا كبيرا كل عام. ومع هذا، اتسم هذا العمل بالضرورة الملحة في السنة المالية ٢٠٠٩ نظرا للمصاعب التي فرضها الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ثم التداعيات الناجمة عن عدم استقرار الأسواق المالية في العالم («الموجة الثالثة» للأزمة). والأهم من ذلك هو ما شهدته بيئة البلدان منخفضة الدخل من تطور كبير منذ إنشاء «تسهيل النمو والحد من الفقر» ووضع عملية تقرير استراتيجية الحد من الفقر(PRSP) ، والمبادرات المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في التسعينات. وبالتالي وضع المجلس في السنة المالية ٢٠٠٩ إطارا لمراجعة طبيعة عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل، وحدد صيغة بيان مهمة في هذا الصدد (راجع الإطار ٤–٢)، وصاغ إصلاحات لأدوات الإقراض الميسر من الصندوق لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل بقدر أكبر، لا سيما في سياق الأزمة المالية الجارية.

مراجعة دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل

أجرى المجلس التنفيذي مراجعة لدور صندوق النقد الدولي في البلدان منخفضة الدخل في يوليو ٢٠٠٨.[٣٧] وأشار المجلس إلى أن عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل سوف يتسم بجهود أكبر نحو تعديل مجالات التركيز ويستند إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الشريكة، وتقوية شعور البلدان بملكية الاستراتيجيات الإنمائية وإعداد المشورة التي يقدمها الصندوق ومشاركته في العمل وفقا للخصائص المحددة للبلدان المعنية. واتفق المديرون التنفيذيون على أن تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، والمساعدة في بناء القدرات، ودعم ميزان المدفوعات بشروط ميسرة ستظل هي القنوات الرئيسية لعمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل. وشددوا على أهمية التعاون الفعال مع المجتمع الدولي، لا سيما البنك الدولي، وذلك بصفة خاصة من أجل ضمان إسهام عمل الصندوق في إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة. ورحبوا بعملية مراجعة أدوات الصندوق التي كانت حينئذ في مراحل التخطيط، وأشاروا على وجد التحديد إلى تعديل «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» (ESF) باعتباره أولوية عاجلة لزيادة فعاليته كأداة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في مواجهة الصدمات.

وقام المجلس في سبتمبر ٢٠٠٨ بمراجعة تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وإصلاحه (راجع الملحق ٤–١)، وهو تسهيل متوافر للبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي للاستجابة إزاء الصدمات المفاجئة والخارجية التي تكون خارج نطاق سيطرة سلطات البلد المعني والتي تؤثر تأثير سلبيا على الاقتصاد. وخضع التسهيل للإصلاح بغية زيادة منفعته للبلدان منخفضة الدخل من خلال الاستفادة من الموارد المرتفعة والموارد السريعة وترشيد الشروط المعمول بها (على سبيل المثال، أُسقط شرط إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر، برغم استمرار التركيز على تأثير الصدمة والسياسات المرتبطة بها على الفقراء). فضلا على ذلك، اكتسب التسهيل بفضل إصلاحه درجة أكبر من المرونة تمكن من استخدامه مع تسهيلات الصندوق وأدواته الأخرى — مثل أداة دعم السياسات (PSI). ولا تزال معايير الاستفادة من موارد التسهيل كما هي. وصدرت الموافقة في السنة المالية ٢٠٠٩ على عقد ثلاثة اتفاقات جديدة بموجب تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية يبلغ

مجموعها ١٦٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وذلك بعد تعديله. وصدرت أيضا الموافقة على ثلاث عمليات أخرى لصرف موارد بمقتضى عنصر الموارد السريعة الجديد بلغ مجموعها ١٦٨,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (راجع "الدعم المالي" في الفصل الثالث للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الاتفاقات التي أبرمت في السنة المالية ٢٠٠٩ في ظل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية).

وتناول المجلس التنفيذي بيان المهمة المقترح لبيان دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل في معرض مناقشته لعمل الصندوق في هذه البلدان. وعُرضت الصيغة المتفق عليها لبيان المهمة (راجع الإطار ٤–٢) كجزء من كلمة المدير العام عن دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل التي صدرت في مطلع شهر أكتوبر ٢٠٠٨.

إعادة تقييم التمويل المقدم للبلدان منخفضة الدخل وقدرتها على الاستمرار في تحمل الديون

ناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٩ مسألة إصلاح أدوات الصندوق الإقراضية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل وذلك في سياق دراسة أعم ترتب عليها الإصلاح الشامل لتسهيلات الصندوق التمويلية (راجع "وضع الأدوات لمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمة" في الفصل الثالث). واتفق المديرون التنفيذيون عموما على أنه ينبغي للصندوق تطويع مجموعة أدواته المخصصة للبلدان منخفضة الدخل بما يمكنه من سد ثلاث فجوات تتعلق بتوفير (١) التمويل قصير الأجل، (٢) التمويل الوقائي، (٣) التمويل الطارئ، كما أشاروا إلى ضرورة الحفاظ على الدور المحوري الذي يسهم به "تسهيل النمو والحد من الفقر" باعتباره أداة الصندوق للمشاركة في جهود البلدان منخفضة الدخل على المديين المتوسط والطويل.

وعرض خبراء الصندوق عدة بدائل على المجلس للتحول إلى مجموعة أدوات مبسطة وأكثر مرونة تراعي الاحتياجات المتنوعة للبلدان وازدياد تعرض البلدان منخفضة الدخل لمخاطر التقلب العالمي. وقال معظم المديرين إنهم يحبذون خيارا يجري في ظله الإبقاء على "تسهيل النمو والحد من الفقر" لتلبية احتياجات التصحيح والتمويل طويلة الأمد، وإضافة تسهيل للتمويل الميسر قصير الأجل، وتوحيد التسهيلات الميسرة المخصصة للمساعدات الطارئة. وأيد المديرون أيضا السماح بزيادة المرونة في استخدام الموارد ميسرة الشروط.

وأقر المديرون التنفيذيون بأن تراجع حدود ومعايير الاستفادة من "تسهيل النمو والحد من الفقر" بمرور الوقت مقارنة بإجمالي الناتج المحلي والتجارة يمكن أن يعرقل قدرة الصندوق على تقديم مساعدة فعالة لبلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض. (وبالتالي وافق المجلس في إبريل ٢٠٠٩ على رفع حدود ومعايير الاستفادة من أدوات الإقراض بشروط ميسرة من الصندوق، ومضاعفة حدود الاستفادة بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر؛ راجع ما يلي.) وقالوا إنه سوف تكون هناك حاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد لتقديم القروض والدعم (وهو موضوع تناوله

الإطار ٤–١

استجابة صندوق النقد الدولي لصدمات أسعار الغذاء والوقود

أدت الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والوقود في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وحتى الربع الثالث من العام إلى إثارة قلق شديد من تأثيرها على البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وقد لحق ضرر جسيم بعدد كبير منها على وجه الخصوص من جراء الأزمة. وتحرك الصندوق بسرعة لإيجاد السبل نحو مساعدة البلدان الأعضاء التي لاقت صعوبة بالغة في مواجهة تداعيات الأزمة نظرا لازدياد الوضع سوءا في كثير منها وهو ما عرض المكاسب الاقتصادية التي تحققت في السنوات الأخيرة للخطر وهدد بمحو التقدم الذي تحقق نحو أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

وفي محاولة للإسراع بتوفير التمويل الطارئ للبلدان التي كانت تواجه احتياجات تمويلية غير متوقعة، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٠٨ على تعديل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية القائم لدى الصندوق فأوجد عنصرا للموارد السريعة وعنصرا للموارد المرتفعة، وحدد الشرطية وشروط الاستفادة من الموارد حسب مقتضى الحال، ورفع درجة المرونة في الاستفادة من التسهيل. وأتاح إصلاح التسهيل إمكانية حصول البلدان الأعضاء على ما يصل إلى ٢٥٪ من حصة عضويتها بصرف موارد مباشرة لكل صدمة تواجهها[1] (بموجب عنصر الموارد السريعة في التسهيل) وما يصل إلى ٧٥٪ من حصة عضويتها بعقد اتفاق في هذا الخصوص (بموجب عنصر الموارد المرتفعة في التسهيل).[2] وفي الشهور الأربعة اللاحقة لتفعيل إصلاح التسهيل تمت الموافقة على تقديم مساعدات مالية مقدارها ٣٣٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لستة بلدان أعضاء تواجه صدمات خارجية.

ومن أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لأفقر البلدان الأعضاء التي كانت تعاني بالفعل من وطأة أعباء الفقر قبل الأزمة، رفع صندوق النقد الدولي حدود التمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل على مدار العام بصورة كبيرة، وذلك لأهداف منها المساعدة في التعامل مع الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود. وصدرت الموافقة أثناء السنة المالية ٢٠٠٩ على عقد عشرة اتفاقات جديدة بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» بلغ مجموعها ٦٣١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وثلاثة اتفاقات جديدة في ظل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بلغ مجموعها ١٦٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. فضلا على ذلك، أتاح الصندوق إمكانية رفع حدود الاستفادة من الموارد بموجب الاتفاقات القائمة في ظل «تسهيل النمو والحد من الفقر» لبلدان بلغ عددها ١٢ بلدا، فوصلت إلى ١٦٠,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ووصل مجموع المبالغ التي رُصدت للبلدان منخفضة الدخل المتأثرة بأزمة أسعار الغذاء والوقود في السنة المالية ٢٠٠٩ إلى ١,١٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

[1] الاستفادة من الموارد بموجب «عنصر الموارد السريعة» يتوافر في الأحوال العادية لمواجهة صدمتين على الأكثر خلال فترة خمس سنوات.

[2] وافق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٩ على رفع حدود الاستفادة من الموارد بموجب عنصر الموارد السريعة وعنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية إلى ٥٠٪ و١٥٠٪، على التوالي. كذلك ازدادت الاستفادة في ظل اتفاقات «تسهيل النمو والحد من الفقر» بمقدار الضعف. ويتوافر مزيد من التفاصيل حول رفع حدود الاستفادة من موارد تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية و«تسهيل النمو والحد من الفقر» في جزء لاحق من هذا الفصل.

منصة النقاش في مؤتمر "التغييرات: شراكات ناجحة لمواجهة تحديات النمو في إفريقيا"، دار السلام، تنزانيا

الإطار ٤–٢

بيان مهمة الصندوق في البلدان منخفضة الدخل

قدم المدير العام بيانا يوضح دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل[١] وذلك ضمن كلمته في أكتوبر ٢٠٠٨ حول عمل الصندوق المعني بالبلدان منخفضة الدخل. ووفقا لما جاء في هذه الكلمة فإن مهمة الصندوق تجاه البلدان منخفضة الدخل هي مساعدة هذه البلدان على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي المطلوب لرفع معدلات النمو والحد من الفقر.

وكما هي الحال مع الأعضاء الآخرين، يقدم الصندوق للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل المشورة بشأن السياسات، والدعم الموجه لبناء القدرات، والمساعدة المالية حيثما كان ذلك ملائما. ويركز الصندوق في هذا السياق على مجالات خبرته الأساسية، وهي الاستقرار الاقتصادي الكلي، وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف، والمؤسسات الأساسية والسياسات الهيكلية وثيقة الارتباط بها.

وفي الوقت نفسه، يطبق الصندوق مناهج وأدوات مخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة والمتغيرة لدى البلدان منخفضة الدخل. ويدعم عمل الصندوق استراتيجيات التنمية والحد من الفقر التي تنتهجها هذه البلدان، حيث يتمثل هدفه الأساسي في مساعدتها على الارتقاء إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل. ويساعد الصندوق بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض على إنشاء سياسات ومؤسسات اقتصادية كلية تضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقق الاستقرار على نحو يقود إلى استمرار النمو والحد من الفقر.

واستنادا إلى تجارب وتحليلات دقيقة على المستوى القطري المقارن والأخذ في الاعتبار مدى توافر القدرات التنفيذية التي غالبا ما تكون محدودة، يقدم الصندوق للأعضاء الخدمات التالية:

١– المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمؤسسات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي، بما في ذلك استمرارية القدرة على تحمل الديون، وتشجع النمو الاقتصادي المستمر والواسع النطاق، وتعزز الاندماج في النظام التجاري والمالي الدولي؛

٢– المساعدة في تنفيذ إصلاحات جيدة التسلسل من أجل بناء القدرات والمؤسسات التي تكفل سلامة إدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار المالي؛

٣– الدعم المالي بشروط ميسرة.

ويتطلب الدعم الذي يقدمه الصندوق لبلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض مواصلة التعاون الفعال مع المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التنمية والجهات المانحة، لضمان التنسيق بين عمل الصندوق والجهود المبذولة دوليا لبلوغ أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

[١] يمكن الاطلاع على نص «كلمة مدير عام صندوق النقد الدولي حول دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل» كاملا في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/np/omd/2008/eng/pdf/100208.pdf

المديرون لاحقا في معرض مناقشة بدائل تمويل الإقراض الميسر من الصندوق للبلدان منخفضة الدخل الذي أجري في إبريل ٢٠٠٩). وسعى المديرون التنفيذيون إلى التعجيل بإجراء المرحلة الثانية من المراجعة، وطلبوا إلى الخبراء عمل المزيد قبل أن يتخذ المجلس قرارات تتعلق بإصلاح بنيان التسهيلات المخصصة للبلدان منخفضة الدخل.

وفي سياق الجهود المبذولة أيضا لضمان استمرار تطويع سياسات الصندوق وأدواته لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، بحث المجلس في مارس ٢٠٠٩ أنماط التمويل المتاحة للبلدان منخفضة الدخل وانعكاساتها على قدره هذه البلدان على الاستمرار في تحمل أعباء الديون.[٣٩] وبرغم ما اعتبره المجلس من أن مبادئ سياسة الصندوق القائمة بشأن حدود الدين لا تزال فعالة، فقد أشار إلى تأثير الأزمة المالية الجارية على الأرجح تأثيرا كبيرا على حجم وتكوين التدفقات المالية إلى البلدان منخفضة الدخل في المستقبل القريب، ورأى معظم المديرين أنه يجدر مراجعة الجوانب المختلفة للسياسة المعنية بحدود الدين نظرا لاختلاف خصائص البلدان منخفضة الدخل والتغير الكبير أنماط تمويلها في السنوات الأخيرة.

وأيد معظم المديرين التنفيذيين اقتراحات خبراء الصندوق بالابتعاد عن اعتماد تصميم واحد لشروط التيسير والتحول نحو قائمة من البدائل تعبر بصورة أفضل عن تنوع المواقف، لا سيما ما يتعلق بمدى مخاطر الديون والقدرة على إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ويمكن مواصلة تطبيق الممارسة الحالية على البلدان التي تمتلك قدرات أقل، ولكن مع توخي مزيد من المرونة في حالة البلدان التي تتراجع فيها مخاطر الديون. ويمكن النظر في بدائل أكثر مرونة للبلدان المتمتعة بإمكانات أكبر، لتجنب منهج التعامل مع كل دين على حدة وفقا للسياسة القائمة. ويمكن النظر في خفض شروط التيسير في حالة البلدان منخفضة الدخل الأكثر تقدما.

واتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام على أن تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSA) توفر أساسا مناسبا لتقييم مخاطر الديون وحثوا على القيام بمزيد من العمل بشأن الأسس التحليلية التي تقوم عليها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين ومنهجية تقييم القدرة الإدارية. وطلب المديرون إلى خبراء الصندوق متابعة هذا العمل لتناول المنهج الذي نوقش في الاجتماع بمزيد من التفصيل واقتراح مبادئ توجيهية جديدة بشأن حدود الدين.

وبعد المناقشات التي أُجريت في شهر مارس حول إصلاح أدوات الصندوق الإقراضية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل، قام المجلس في شهر إبريل بالنظر في اقتراح لرفع حدود ومعايير الاستفادة من الموارد ووافق على مضاعفة حدود الاستفادة من القروض في ظل "تسهيل النمو والحد من الفقر" و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية.» ورُفعت الحدود القصوى والاستثنائية للاستفادة من موارد «تسهيل النمو والحد من الفقر» من ١٤٠٪ و١٨٥٪ من حصة العضوية إلى ٢٨٠٪ و٣٧٠٪ من الحصة، على التوالي، ورُفعت حدود الاستفادة من عنصر الموارد السريعة وعنصر الموارد المرتفعة في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، من ٢٥٪ و٧٥٪ من حصة العضوية إلى ٥٠٪ و١٥٠٪ على التوالي. ورأي المجلس التنفيذي اتساق هذه الزيادات مع رفع مستويات الاستفادة من حساب الموارد العامة (GRA)، ومنح الصندوق قدرا أكبر من المرونة في مساعدة البلدان منخفضة الدخل، ووضع حد لمخاطر لجوء البلدان منخفضة الدخل إلى التمويل بشروط غير ميسرة الذي يمكن أن يفضي إلى تفاقم مخاطر الديون.

وناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٩ تقريرا مشتركا بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول التقدم في تعزيز قدرات إدارة الدين العام في البلدان النامية، وذلك بأساليب منها استحداث إطار لتقييم الأداء في مجال إدارة الدين وإطار للاستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين. واعتمد المجلس الإطارين الجديدين وحث تطبيقهما لمساعدة البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل على تطبيق ممارسات فعالة في إدارة الديون.

أداة دعم السياسات

حتى عند قيام البلدان المنخفضة الدخل بتحقيق تقدم كبير نحو الاستقرار الاقتصادي وانتفاء حاجتها إلى مساعدة الصندوق المالية، قد تستمر في التماس مشورة صندوق النقد الدولي، واستمرار مراقبته الدقيقة، وتأييده لسياساتها الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه دعم السياسات وإرسال الإشارات. وفي أكتوبر ٢٠٠٥، أنشأ الصندوق أداة دعم السياسات (PSI) التي تمكنه من دعم هذه البلدان ومساعدتها في تصميم برامج اقتصادية فعالة، ومتى اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق هذه البرامج، ترسل الأداة إشارات للجهات المانحة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والأسواق عن تأييد الصندوق لسياسات البلد العضو المعني. وتتوافر أدوات دعم السياسات عند الطلب لجميع البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" والتي تطبق استراتيجية الحد من الفقر، ويتوقع استيفاء البرامج في ظل أداة دعم السياسات لنفس المعايير عالية المستوى المطلوبة في ظل اتفاقات الصندوق المالية.

وقد وافق المجلس التنفيذي حتى الآن على تقديم أدوات دعم السياسات لستة بلدان أعضاء (الرأس الأخضر، وموزامبيق، ونيجيريا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا). وأعربت بلدان أعضاء أخرى أيضا عن رغبتها في استخدام الأداة؛ ولم تقدم طلبات رسمية جديدة للاستفادة من أداة دعم السياسات في السنة المالية ٢٠٠٩.

مراجعة سياسات المذكرات الاستشارية المشتركة

تقوم الحكومات، بمساعدة فعالة من المجتمع المدني وشركات التنمية الآخرين، بإعداد تقارير شاملة عن استراتيجية الحد من الفقر التي تتبناها من أجل النظر في دعمها بموجب "تسهيل النمو والحد من الفقر" التابع للصندوق، ثم ينظر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي في هذه التقارير كأساس لتقديم لإقراض الميسر ومساعدات تخفيف أعباء الديون من المؤسستين. ويجب على البلدان أيضا استكمال تقرير مرحلي سنوي بشأن تقرير استراتيجية الحد من الفقر على أساس سنوي كشرط لاستمرار الدعم. ويعكف خبراء البنك والصندوق على إعداد المذكرات الاستشارية المشتركة (JSANs)، ردا على تقارير استراتيجية الحد من الفقر وتقارير الحالة السنوية، يقيمون فيها مواطن القوة والضعف في استراتيجية الحد من الفقر التي يتبناها البلد العضو حسبما ينص تقرير استراتيجية الحد من الفقر، ويحددون المجالات ذات الأولوية في تعزيز الاستراتيجية خلال مرحلة التنفيذ؛ وتجري مراجعة المذكرات الاستشارية المشتركة إلى جانب تقرير استراتيجية الحد من الفقر أو التقرير المرحلي الذي يقدمه البلد المعني.

أعاد المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقييم الترتيبات الراهنة لهذه المراجعة، والتي بدأت في عام ٢٠٠٥، لزيادة التركيز على تحسين العمليات القُطرية الأساسية بدلا من التركيز على إنتاج الوثائق وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتبسيط أساليب الصندوق والبنك في مراجعة استراتيجيات الحد من الفقر للبلدان الأعضاء. ومن أجل معالجة مصادر القلق العديدة المتبقية ذات الصلة بطبيعة عملية الإفادة التقييمية وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف المعالجة المقترنة بالأساليب الراهنة – لكل من البلدان المعنية وخبراء البنك والصندوق – قرر المجلسان التنفيذيان للمؤسستين في مطلع السنة المالية ٢٠٠٩ استمرار إعداد المذكرات الاستشارية المشتركة بشأن تقارير استراتيجية الحد من الفقر المكتملة والمرحلية، ولكنهما قررا إلغاء إعدادها فيما يخص تقارير الحالة السنوية في ظل «تسهيل النمو والحد من الفقر». ومن المقرر تقديم المذكرات الاستشارية المشتركة للمجلسين خلال أربعة شهور من تاريخ نشر تقرير استراتيجية الحد من الفقر ذي الصلة. وتقدم

المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر حاليا من خلال عملية سنوية منتظمة من الإفادة التقييمية.

التواصل الخارجي في البلدان منخفضة الدخل

يعطي المجلس التنفيذي والإدارة العليا لصندوق النقد الدولي أولوية قصوى لأنشطة التواصل الخارجي، لا سيما مع البلدان منخفضة الدخل، ويمارس الصندوق مجموعة مختلفة من أنشطة التواصل الخارجي تستهدف أعضاء الهيئات التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور العام. وكان أبرز هذه الجهود في السنة المالية ٢٠٠٩ هو المؤتمر الذي عقد في تنزانيا في مارس ٢٠٠٩، تحت الرعاية المشتركة لصندوق النقد الدولي وجمهورية تنزانيا المتحدة (راجع الإطار ٤–٣).

الدعم المالي

قدم صندوق النقد الدولي دعما ماليا إضافيا إلى البلدان منخفضة الدخل في السنة المالية ٢٠٠٩ كرد فعل لارتفاع تكاليف الغذاء والوقود، كما عزز قدرته على الاستجابة بمرونة لهذه الصدمات الخارجية (راجع الإطار ٤–١). واستفاد عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل من التمويل المقدم من الصندوق لمساعدتها في التعامل مع الضغوط على موازين مدفوعاتها والناشئة في الأساس من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع التمويل المقدم من الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل ارتفاعا كبيرا في النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩. وتلقى اثنا عشر بلدا ١٦٠,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة كمساعدة إضافية في ظل برامج الإقراض القائمة المدعمة بموارد «تسهيل النمو والحد من الفقر» خلال العام. وصدرت الموافقة على عشرة اتفاقات جديدة بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» تتيح الاستفادة من الموارد بقيمة ٦٣١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وحصلت بلدان أخرى على دعم مالي من خلال المساعدة الطارئة التي يقدمها الصندوق لمواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتمت الموافقة على تقديم المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع (EPCA) لكل من غينيا بيساو بمقدار ١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وجزر القمر (١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وتمت أيضا الموافقة على الدعم في ظل المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية (ENDA) إلى بليز بمقدار ٤,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

الإطار ٤–٣

التغييرات: شراكات ناجحة لمواجهة تحديات النمو في إفريقيا

في منتصف شهر مارس ٢٠٠٩، اشترك صندوق النقد الدولي مع جمهورية تنزانيا المتحدة في رعاية مؤتمر بعنوان: "التغير: شراكة ناجحة نحو مواجهة تحديات النمو في إفريقيا،" في دار السلام.[١] وكان الغرض من عقد المؤتمر هو معالجة مسائل السياسات الرئيسية، كما كان الهدف المشترك هو التوصل إلى شراكة متجددة لتحقيق النمو في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

وحضر الجلسة العامة أكثر من ٣٠٠ مشارك، وألقى السيد جاكايا كيكويتي، رئيس تنزانيا، والسيد دومينيك–ستراوس كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، كلمتي الافتتاح، وكان المتحدثان الرئيسيان هما السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والسيد أشا–روز ميغيرو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

وأثبت المؤتمر أنه بانعقاد هذا الحدث قد أتاح فرصة للانطلاق نحو تقوية علاقة صندوق النقد الدولي بالبلدان الإفريقية الأعضاء، ودعا المشاركون في المؤتمر مدير عام الصندوق إلى أن يمثل صوت إفريقيا في اجتماع مجموعة العشرين في شهر إبريل. واتفق المشاركون في المؤتمر على ستة أسس لتعزيز الشراكة بين إفريقيا والصندوق، على النحو التالي:

- تعزيز رقابة الصندوق على سياسات جميع البلدان الأعضاء على أساس المساواة في المعاملة.
- توسيع نطاق التسهيلات المالية التابعة للصندوق وإمكانية استفادة البلدان منخفضة الدخل من مواردها.
- دعم عملية تخفيف أعباء الديون من خلال مواءمة إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الديون في صندوق النقد الدولي ليشمل الاحتياجات والفرص التمويلية الجديدة لإفريقيا.
- تعجيل وتيرة إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق لتعزيز أصوات إفريقيا ورفع مستوى تمثيلها على جميع مستويات المؤسسة.
- تعزيز الحوار بشأن السياسات بين صندوق النقد الدولي وأعضائه من البلدان الإفريقية بوسائل منها المساعدة الفنية، لضمان انتفاع سياسات البلدان الإفريقية من تجارب الصندوق وخبراته.
- تشجيع دور الحافز الذي يقوم به الصندوق لتفعيل التمويل العام والخاص من أجل تلبية احتياجات إفريقيا الماسة إلى البنى التحتية.

وأكد المدير العام عزم الصندوق على زيادة التمويل المتاح لإفريقيا، والأهم من ذلك، تعهد قادة مجموعة العشرين بعد ذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي في هذه الجهود (راجع القسم المعنون "تأمين الموارد الكافية للصندوق لمواجهة الأزمة" في الفصل الثالث). ورحبت البلدان الإفريقية الأعضاء بالقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي بفتح مركزين إقليميين جديدين للمساعدة الفنية في إفريقيا (راجع «المساعدة الفنية») إضافة إلى توسيع الثلاثة مراكز القائمة، مما سيدعم المساعدة المقدمة لإفريقيا بينما يعزز حداثتها والشعور بملكيتها.

[١] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المؤتمر الذي عُقد في تنزانيا، راجع المقالات عن هذا الموضوع في نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية بدءا من مارس ٢٠٠٩، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/Archive.aspx?Page=4 أو يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للمؤتمر وعنوانه: www.changes-challenges.org/ .

وكما ورد آنفا في هذا الفصل، قام صندوق النقد الدولي بإصلاح «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» (ESF)في سبتمبر ٢٠٠٨ ليجعله أكثر نفعا للبلدان الأعضاء عن طريق زيادة الموارد وتعجيل وتيرتها وتبسيط شروط الاستفادة منها (راجع أيضا الإطار ٤–١). ومنذ تعديل التسهيل، تلقت ستة بلدان مساعدات تمويلية في ظل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية بلغ مجموعها ٣٣٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (راجع الفصل الثالث للاطلاع على مناقشة أوفى للإقراض بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر»، و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية»، و» المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع»، و» المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» في السنة المالية ٢٠٠٩).

الحد من الفقر وتخفيف أعباء الديون

يشترك صندوق النقد الدولي، إلى جانب مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، في مبادرتين لهما طبيعة خاصة تهدف إلى تخفيف أعباء الديون عن أفقر بلدان العالم. وتمثل مبادرة «هيبيك» التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٦ منهجا شاملا نحو تخفيف أعباء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتبع برامج التصحيح والإصلاح المدعمة من الصندوق والبنك، وتهدف إلى ضمان عدم مواجهة أي بلد فقير لأعباء ديون لا يمكن تحملها. ومن أجل الحصول على المساعدة، يجب على البلدان المؤهلة إنشاء سجل أداء للإصلاح والسياسات السليمة تماشيا مع البرامج المدعمة من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) التابعة للبنك الدولي، كما يجب عليها إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تقوم على المشاركة واسعة النطاق.

ومتى استوفي البلد العضو المعني هذه المعايير أو حقق تقدما كافيا نحوها، يتخذ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية قرارا رسميا بأهليته لتخفيف أعباء الديون، ويتعهد المجتمع الدولي بخفض ديونه إلى المستوى الحدي المتفق عليه والذي يمكن الاستمرار في تحمله («نقطة اتخاذ القرار»)، ويجوز أن يبدأ البلد المعني مباشرة في الحصول على «تخفيف مرحلي» لخدمة الديون التي يحل موعد استحقاقها. غير أنه من أجل الحصول على التخفيف الكامل النهائي لأصل الدين في ظل مبادرة «هيبيك»، يجب على البلد المعني (١) إنشاء سجل أداء آخر لسلامة الأداء في ظل البرامج المدعمة من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، (٢) تنفيذ أهم الإصلاحات المتفق عليها عند نقطة اتخاذ القرار بدرجة معقولة، (٣) اعتماد تقرير استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذه لمدة سنة واحدة على الأقل. ومتى استوفى البلد المعني هذه المعايير، يمكنه الوصول إلى «نقطة الإنجاز» التي يتوقع أن يقوم المقرضون عندها بالتخفيف الكامل لأعباء الديون وفقا لما تعهدوا به عند نقطة اتخاذ القرار.

وصدرت الموافقة حتى الآن على مجموعة تدابير لتخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة «هيبيك» بشأن ٣٥ بلدا، منها ٢٩ بلدا إفريقيا، منح بموجبها ٥١ مليار دولار أمريكي (بصافي القيمة الحالية في نهاية ٢٠٠٧) لتخفيف أعباء خدمة الديون بمرور الوقت. ويحتمل أن تصبح ستة بلدان أخرى مؤهلة للمساعدة في إطار مبادرة «هيبيك». وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وصل بلدان إلى نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة، هما كوت ديفوار وتوغو، ووصل بلد واحد، بوروندي، إلى نقطة الإنجاز.

واستكمالا لمبادرة «هيبيك»، انطلقت المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)في عام ٢٠٠٥ بغية الإسهام في تعجيل وتيرة التقدم نحو إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة للأمم المتحدة. وتسمح المبادرة متعددة الأطراف لثلاث مؤسسات متعددة الأطراف – صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية وبنك التنمية الإفريقي – بتخفيف أعباء الديون المستوفية للشروط بنسبة ١٠٠٪ عن البلدان التي تستكمل عمليات مبادرة «هيبيك.» وقرر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أيضا في عام ٢٠٠٧ تقديم المزيد لتخفيف أعباء الديون عن الخمسة بلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة «هيبيك» في نصف الكرة الغربي.

ويحق لجميع البلدان التي تبلغ نقطة الإنجاز في ظل مبادرة «هيبيك» المعززة، وكذلك البلدان التي يقل نصيب الفرد من الدخل فيها عن ٣٨٠ دولار أمريكي وكانت عليها ديون مستحقة للصندوق في نهاية عام ٢٠٠٤ الاستفادة من المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. ولكي يصبح البلد العضو مؤهلا للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة، يشترط المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المواظبة على سداد الالتزامات تجاه الصندوق وأن يكون الأداء مرضيا في مجالات (١) السياسات الاقتصادية الكلية، (٢) تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، (٣) إدارة الإنفاق العام. ووصلت مجموعة مبدئية من ١٩ بلدا (١٧ بلدا مؤهلا للاستفادة من مبادرة «هيبيك» وبلغ نقطة الإنجاز بالإضافة إلى بلدين لا يستفيدان من المبادرة ويصل نصيب الفرد من الدخل فيهما إلى أقل من المستوى الحدي المقرر) إلى مستويات أهلتها للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في يناير ٢٠٠٦. وبصورة عامة، كان هناك ٢٦ بلدا مؤهلا للاستفادة من المبادرة متعددة الأطراف واستفادت من مساعدات تخفيف الديون المقدمة من صندوق النقد الدولي في ظلها، آخرها بوروندي في يناير ٢٠٠٩ (راجع الجدول ٤–٣ على شبكة الإنترنت).

ويعرض الفصل الثالث مزيدا من التفاصيل حول الدعم الذي قدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء في ظل مبادرة «هيبيك» والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون خلال السنة المالية ٢٠٠٩. وصدرت ورقة عمل معنية بالسياسات في سبتمبر ٢٠٠٨ تناولت تقرير حالة عن تنفيذ مبادرة «هيبيك» والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.[٤٠]

بناء القدرات

يتضمن بناء القدرات خدمات التدريب والمساعدة الفنية في أحد المجالات الأساسية لعمل الصندوق. وأُجريت إصلاحات واسعة النطاق في السنة المالية ٢٠٠٩ لتعزيز فعاليته وكفاءته. وتركزت الإصلاحات على تحسين عملية تحديد الأولويات ومردودية التكاليف، وتعزيز قياس الأداء، وتقوية الشراكة مع الجهات المانحة. وفي سياق هذه الجهود، وافق المجلس التنفيذي على سياسة جديدة لتحصيل رسوم لقاء خدمات بناء القدرات وكذلك على إطلاق حملة كبيرة لتدبير الموارد، كما اعتمد خططا لفتح مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية.

المساعدة الفنية

يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية: سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الضريبية وإدارة الإيرادات، وإدارة النفقات، والسياسات النقدية، ونظم سعر الصرف، واستقرار القطاع المالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية (الشكل البياني ٤–١). وبالإضافة إلى المنفعة المباشرة للبلدان المتلقية للمساعدة الفنية، تسهم المساعدة الفنية في تقوية الاقتصاد العالمي وزيادة استقراره. ويوجه الصندوق نحو ٨٠٪ من المساعدة الفنية إلى البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى في فئة الدخل المتوسط، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا (الشكل البياني ٤–٢).

وناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٨ الإصلاحات الرامية إلى زيادة تأثير المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق وتطويعها في ضوء التوجهات الاستراتيجية لميزانية الصندوق في الأجل المتوسط.[٤١] ورأي المديرون التنفيذيون أن الإصلاحات، في حالة تنفيذها، سوف تساهم بدور كبير في تعزيز فعالية المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق.

وأيد المديرون التنفيذيون اتخاذ منهج أكثر استباقية لتدبير موارد جديدة للمساعدة الفنية، ورحب معظمهم بجمع المساعدة الفنية في صناديق استئمانية مواضيعية والتوسع في تقديم المساعدة الفنية من خلال المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية (راجع ما يلي). ويناقش الإطار ٤–٤ الركائز الأساسية التي يقوم عليها الإطار الجديد لتقديم المساعدة الفنية.

الشكل البياني ٤–١

المساعدة الفنية حسب الإدارات والموضوعات (محسوبة بسنوات عمل الشخص)

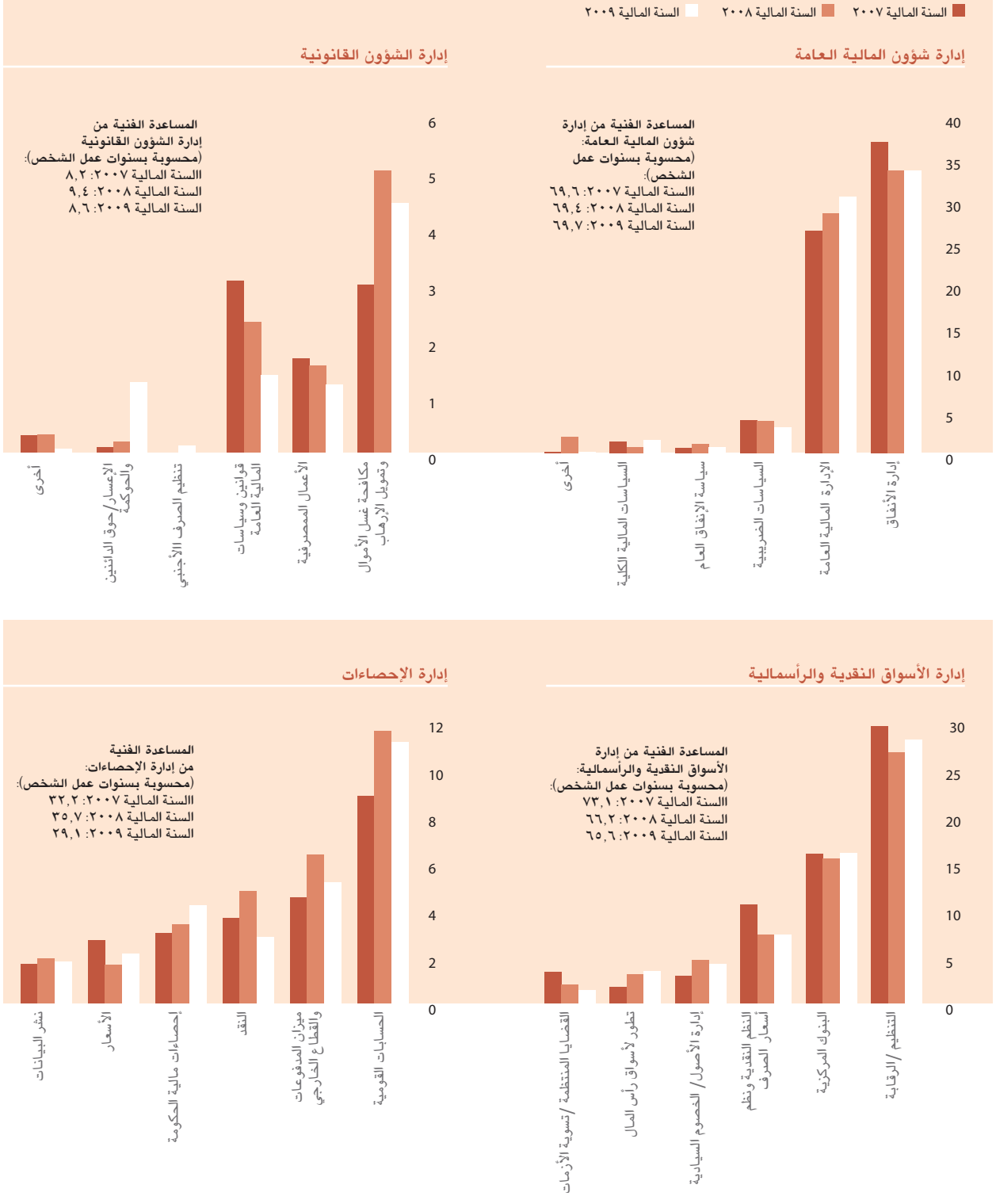

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٢
المساعدة الفنية المقدمة أثناء السنة المالية ٢٠٠٩ حسب الإدارات والمناطق
(سنوات عمل الشخص)

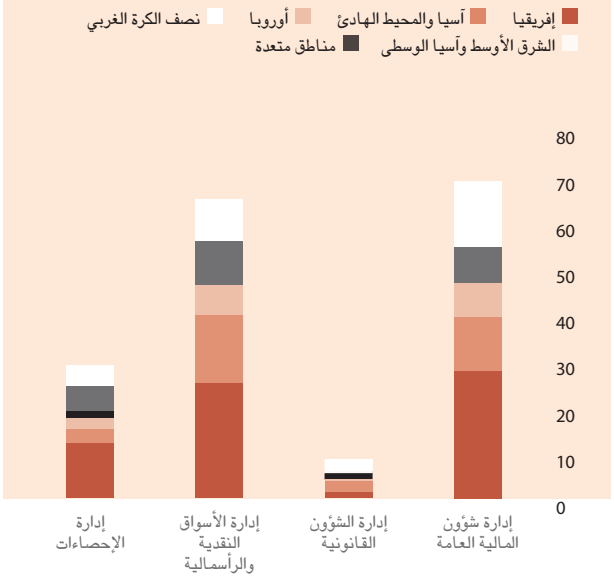

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٣
توزيع المساعدة الفنية المقدمة: خبراء الصندوق والمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية
(سنوات عمل الشخص)

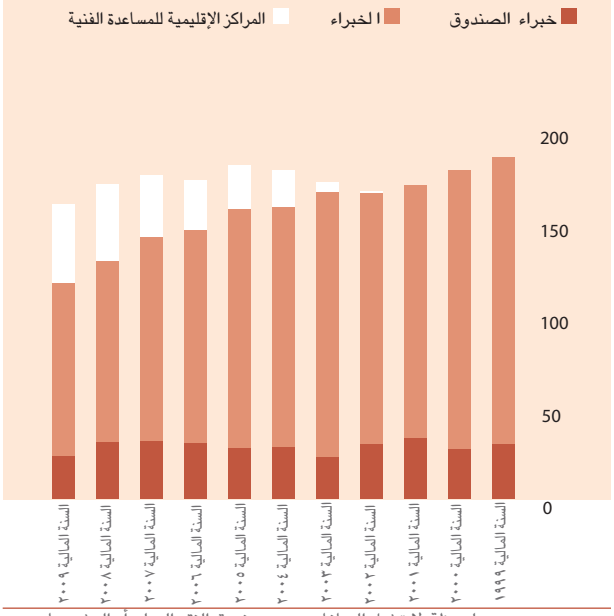

ملحوظة: لا تشمل البيانات معهد صندوق النقد الدولي أو المشروعات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٤–٤
تعديل محور تركيز المساعدة الفنية من الصندوق

عمل الصندوق على إجراء إصلاحات كبيرة في السنة المالية ٢٠٠٩ لتعزيز فعالية المساعدة الفنية التي يقدمها ورفع مستوى كفاءتها تماشيا مع الإصلاحات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مناقشاته في شهر مايو ٢٠٠٨. وتقوم هذه الإصلاحات على ثلاث ركائز، على النحو التالي:

- تعزيز تكامل المساعدة الفنية مع العمليات الرقابية والإقراضية: ففي ظل الإطار الجديد، تتولى إدارات المناطق الجغرافية الدور القيادي في تحديد استراتيجيات المساعدة الفنية (مذكرات الاستراتيجية الإقليمية) التي توفر إطارا شاملا للمساعدة الفنية في الأجل المتوسط يتسم بأنه أكثر اتساقا مع احتياجات البلدان الأعضاء وعلى قدر كاف من المرونة في الاستجابة للتحول في ترتيب الأولويات.
- تعزيز قياس الأداء وتحسين مردودية التكاليف: يتسم الإطار الجديد بالانتظام في تتبع مسار تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة وتكاليف كل مشروع من مشاريع المساعدة الفنية باستخدام مؤشرات يحددها مديرون المشروعات سلفا، وهو ما يسمح بقياس مدى النجاح في كل مشروع.
- تعزيز الشراكات مع المانحين: يسعى الصندوق إلى تعزيز شراكته مع المانحين، والتي نمت نموا مطردا منذ أواخر التسعينات (راجع الشكل البياني)، ولا يقتصر الهدف من ذلك على تعميق الشراكة القائمة فحسب، وإنما يمتد أيضا إلى توسيع القاعدة لتشمل جهات مانحة جديدة. فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية للشراكة في تقديم المساعدة الفنية مع المفوضية الأوروبية في يناير ٢٠٠٩.

المساعدة الفنية المقدمة حسب مصدر المتويل، السنة المالية ١٩٩٩–٢٠٠٩ (سنوات عمل الشخص)

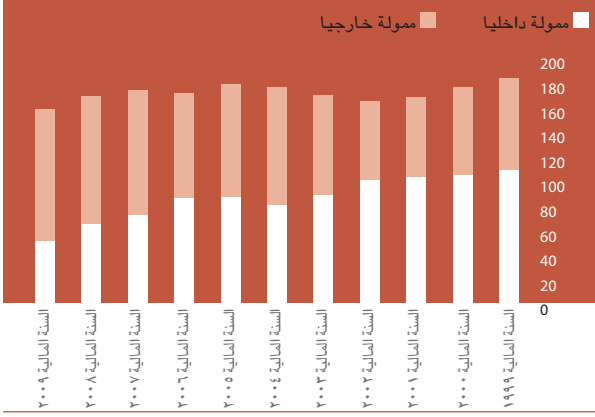

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

واعتمد المديرون التنفيذيون سياسة جديدة لتحصيل رسوم لقاء المساعدة الفنية وخدمات التدريب التي يقدمها الصندوق في أغسطس ٢٠٠٨. [٤٢] وسوف تنطبق هذه السياسة على المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق وعلى التدريب الذي يحصل عليه المسؤولون من البلدان الأعضاء في مقره الرئيسي، على أن يتدرج حجم المساهمة حسب مستوى الدخل الفردي في البلد المستفيد.[٤٣] والهدف من وضع أساس للرسوم هو استخدامه كأساس لآلية للتسعير تساعد في ضمان استجابة ما يتاح من المساعدة الفنية وخدمات التدريب لاحتياجات البلدان المتلقية وتوافقها مع أولوياتها. ومن شأن الاستثناءات المتعددة وسلم الرسوم المتدرجة أن تكفل عدم تأثير السياسات تأثيرا معاكسا على تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل. وقررت الإدارة العليا للصندوق في مارس ٢٠٠٩، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، أن تصبح سياسة فرض الرسوم لقاء المساعدة الفنية سارية في الأول من يناير ٢٠١٠ بدلا من الأول من مايو ٢٠٠٩ حسب الجدول الزمني الموضوع. وبدأ فرض الرسوم على خدمات التدريب في الأول من مايو ٢٠٠٩ وفقا للجدول الزمني.

ويقدم الصندوق مساعدته الفنية بصورة متزايدة من خلال المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية (الشكل البياني ٤–٣)، والتي تعتبر نماذج ناجحة لبناء القدرات. وأشارت التقييمات الخارجية والآراء التقييمية من سلطات البلدان المعنية إلى أن المساعدة الفنية من خلال المراكز الإقليمية تتسم بالمرونة، والتوقيت المناسب، ومردودية التكاليف، وتعطي شعورا أكبر بملكيتها (راجع الإطار ٤–٥). وأكد المديرون التنفيذيون في حلقة نقاش عقدت في مايو ٢٠٠٨ دعمهم لاضطلاع المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية بدور أكبر في تقديم خدمات بناء القدرات من الصندوق (راجع «التدريب» فيما يلي).

وأعلن صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٠٨ عن خطط لفتح أربعة مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية في إطار تعزيز المنهج الإقليمي. وأول هذه المراكز هو المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR) الذي فتح في أوائل السنة المالية ٢٠١٠ (الجدول ٤–١). ويتوقع افتتاح مركزين إقليميين من الثلاثة مراكز الأخرى، اثنان منهما في جنوب وغرب إفريقيا ليغطيا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بأكملها، إلى جانب المراكز القائمة في إفريقيا. وسيخدم المركز الرابع بلدان وسط آسيا. وسوف تقدم المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية القائمة والجديدة خدمات المساعدة الفنية لبلدان يبلغ مجموعها ١٠٢ بلدا، وتغطي أكثر من ٨٠٪ من العالم منخفض الدخل.

وعلاوة على ذلك، أعلن الصندوق في مطلع شهر إبريل ٢٠٠٩ عن إطلاق مبادرة الصناديق الاستئمانية المواضيعية (TTFs) (راجع الإطار ٤–٦). وتقوم فكرة هذه الصناديق على تجميع موارد المانحين لخدمة البلدان الأعضاء في موضوعات الاقتصاد الكلي المتخصصة المكملة لعمل المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية.

التدريب

يمثل تدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء جزءا لا يتجزأ من جهود صندوق النقد الدولي في بناء القدرات، وتعزيز قدرتها على تحليل التطورات الاقتصادية وصياغة سياسات اقتصادية كلية فعالة وتنفيذها. وتهدف الدورات التدريبية وحلقات النقاش إلى تبادل الخبرات لدى خبراء صندوق النقد الدولي في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي والمالي الفعال وصنع السياسات، وكذلك حول موضوعات أكثر تخصصا تتعلق بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية وقضايا المالية العامة والمسائل النقدية والقانونية المختلفة. ويقدم معظم التدريب من خلال برنامج ينظمه معهد صندوق النقد الدولي الذي يقدم دورات تدريبية (بالتعاون مع إدارات الصندوق الأخرى) في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي، ومن خلال شبكة تتألف من سبعة مراكز تدريب إقليمية في أنحاء العالم، بالتعاون مع الجهات الأخرى الإقليمية والوطنية المقدمة لخدمات التدريب، ومن خلال التعليم من بعد.

وقد قدم برنامج المعهد ككل ٢٧٢ أسبوعا من الدورات التدريبية في السنة المالية ٢٠٠٩، وسجل بذلك انخفاضا مقداره ١٠٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٨ (الجدول ٤–٢). واستفاد نحو ٤ آلاف مشارك من هذا التدريب وبلغ مجموع أسابيع التدريب للمشاركين ٨٥٠٠ أسبوعا. وشهد التدريب انخفاضا أكبر مما كان متصورا في الأجل المتوسط، ويعزى

الجدول ٤–١

المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية القائمة والمُزمع إنشاؤها

اسم المركز	الموقع	سنة التأسيس	عدد البلدان التي يخدمها	نسبة بلدان الدخل المنخفض في عضوية الصندوق
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	سوفا، فيجي	١٩٩٢	١٥	١٣
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	بريدج تاون، بربادوس	٢٠٠١	٢٠	٥
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	بيروت، لبنان	٢٠٠٤	١٠	٢٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا	دار السلام، تنزانيا	٢٠٠٢	٧	١٠٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا	باماكو، مالي	٢٠٠٣	١٠	١٠٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا	ليبرفيل، غابون	٢٠٠٧	٧	٥٧
مركز المساعدة الفنية لإمريكا الوسطى وبنما– الجمهورية الدومينيكية	مدينة غواتيمالا، غواتيمالا	٢٠٠٩	٧	٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا			١٣	٣٨
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا ٢			٦	٨٣
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى			٧	٤٣

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٤–٥

التقييم الخارجي للمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا: قصة نجاح

أُجري تقييم خارجي للمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في مناطق شرق وغرب ووسط إفريقيا وحصلت بموجبه المراكز الثلاث على تقييم جيد (راجع الجدول) برغم البيئة المليئة بالتحديات التي تقف أمام تنفيذ المساعدة الفنية والناجمة عن انخفاض الطاقة الاستيعابية للمؤسسات في كثير من البلدان الأعضاء المستفيدة من هذه المراكز. ووضعت هذه العملية تقييما متدرجا لمشروعات المساعدة الفنية من ١ (ضعيف) إلى ٤ (ممتاز)، في خمسة مجالات وظيفية (إدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والعمليات النقدية، والرقابة المصرفية، والإحصاءات) من أربعة أبعاد (الأهمية، والفعالية، والكفاءة، وإمكانية الاستمرار).

وأشار فريق التقييم، ضمن الاستنتاجات التي توصل إليها، إلى أن المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا تقدم خدمات سريعة ومرنة بينما تتسم جميع طرائق تقديم المساعدة الفنية بالفعالية، وأضاف أن الجودة العالية لخبراتها قد عززت سمعة الصندوق، كما أنها تقدم المساعدة الفنية استجابة لاحتياجات البلدان ("القرب من البلدان")، وأشار أيضا إلى ما ثبت من نجاح نموذج مشاركة البلدان المتلقية، والجهات المانحة، وخبراء صندوق النقد الدولي في هيكل حوكمة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا، ودعم هذه المراكز لاستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر للبلدان المختلفة، ونجاح بعض أعمال المساعدة الفنية المقدمة من هذه المراكز الإقليمية في تحسين الشفافية، والمساءلة، والرقابة، وهو ما أسهم في الحد من فرص الفساد.

ورأى المجيبون على المسح أن المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا أفضل من جهات تقديم المساعدة الفنية الأخرى من حيث الاستجابة، والمعرفة بأحوال البلدان، والمرونة، والوقت الذي تستغرقه في الاستجابة، ومردودية التكلفة، والاستفادة من الخبرات الإفريقية.

	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا
الأهمية	٣,٣	٣,٢	٣,٠
الفعالية	٣,١	٢,٠	٢,٧
الكفاءة	٣,٠	٢,٨	٢,٩
إمكانية الاستمرار	٢,٩	٢,٧	٢,٧

الإطار ٤–٦

الصناديق الاستئمانية المواضيعية: ما هي؟ وما أهدافها؟

يشرع صندوق النقد الدولي في إنشاء عدد من الصناديق الاستئمانية المواضيعية لخدمة بلدانه الأعضاء على نحو أفضل، خاصة البلدان النامية. وتهدف هذه الصناديق إلى دعم المساعدة الفنية العالمية المتخصصة التي تتضمن أفضل الممارسات الدولية وتولد أوجها للتضافر مع مراكز الصندوق الإقليمية الموجهة نحو التطبيق العملي:

- الصندوق الاستئماني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سيدعم المساعدة الفنية الموجهة نحو إنشاء نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلدان الأعضاء.

- الصندوق الاستئماني لإدارة المالية العامة سيدعم المساعدة الفنية لتعزيز قدرات البلدان النامية على تطبيق سياسات سليمة للمالية العامة والميزانية وإدارة الإنفاق العام ومراقبته.

- الصندوق الاستئماني للسياسة والإدارة الضريبية سيمول المساعدة الفنية لمساندة البلدان في إنشاء أطر سليمة للسياسة الضريبية ووضع قوانين ضريبية محكمة الصياغة وتأسيس هيئات تُعنى بالإيرادات لإدارة هذه السياسات.

- الصندوق الاستئماني لاستراتيجية الاستمرارية في تحمل الديون سيمول المساعدة الفنية المقدمة للعديد من بلدان الأسواق النامية والصاعدة من خلال توفير القدرات للتحليل، وإدارة المخاطر، والقدرة الاستراتيجية على إدارة الاستمرار في تحمل الديون.

- الصندوق الاستئماني للاستقرار المالي يهدف إلى مساعدة البلدان الأعضاء، استنادا إلى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، في أعمال الرقابة وتنظيم المخاطر النظامية، ووضع آليات للرقابة الفعالة عبر الحدود، وتصميم شبكات الأمان المالي، وإدارة السيولة أثناء الأزمات، وتصميم استراتيجيات خروج للحفاظ على استقرار النظام المالي.

- الصندوق الاستئماني لإحصاءات الأزمة المالية سيدعم المساعدة الفنية الموجهة إلى بناء القدرات الإحصائية والتحليلية لرصد المخاطر المالية في بلدان الأسواق الصاعدة.

- الصندوق الاستئماني لإدارة ثروة الموارد الطبيعية سيلبي الاحتياجات الخاصة بالبلدان الغنية بالموارد في إدارة الاقتصاد الكلي، ونظام المالية العامة والعقود ذات الصلة، وإدارة الإيرادات، وترتيبات الشفافية، والإحصاءات، وإدارة الأصول والخصوم.

- الصندوق الاستئماني للتدريب في إفريقيا يهدف إلى تحسين كفاءات المسؤولين الحكوميين في المراكز المتوسطة والعليا في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، من خلال برنامج تدريبي عملي يجمع بين المحاضرات والحلقات التطبيقية العملية.

- الصندوق الاستئماني للنظام العام لنشر البيانات سيوسع نطاق المساعدة الفنية لمساندة البلدان الأعضاء في بناء نظم إحصائية قوية لجمع البيانات ونشرها استنادا إلى النظام العام لنشر البيانات.

وبدأ تشغيل أول صندوق استئماني مواضيعي وهو الصندوق الاستئماني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مايو ٢٠٠٩، بينما يتوقع بدء تشغيل الصناديق المتبقية على مدى الأعوام القليلة القادمة. وستشارك الجهات المانحة في الصناديق الاستئمانية المواضيعية من خلال لجان توجيهية، وستضمن التقييمات الخارجية المستقلة فعالية الصناديق في تقديم المساعدة والدينامكية.

الجدول ٤–٢
برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠٠٩

	السنة المالية ٢٠٠٧	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٩
المقر الرئيسي			
أسبوع تدريبي	٨٧	٧٨	٥٤
أسبوع تدريبي للمشاركين	٣،١٨٢	٢،٨١٣	١،٩٧٤
مراكز التدريب الإقليمية			
أسبوع تدريبي	١٥٢	١٧٢	١٥٨
أسبوع تدريبي للمشاركين	٤،٥٨٦	٥،٢٨٠	٤،٧٣٧
دورات تدريبية أخرى خارجية			
أسبوع تدريبي	٣٣	٣٥	٤٢
أسبوع تدريبي للمشاركين	٩٨٣	١،٠٧١	١،٢١١
التعليم من بعد			
أسبوع تدريبي	١٦	١٨	١٦
أسبوع تدريبي للمشاركين	٦٥٧	٦٧٥	٥٧٠
المجموع			
أسبوع تدريبي	٢٨٨	٣٠٣	٢٧٠
أسبوع تدريبي للمشاركين	٩،٤٠٦	٩،٨٣٨	٨،٤٩١

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي.

ذلك إلى مسائل التوظيف لفترات قصيرة، وما أجرته الإدارات المعنية بتقديم المساعدة الفنية في الصندوق من خفض كبير في التدريب بصفة خاصة، وهو ما نجم عن ارتفاع الطلب الذي واجهته هذه الإدارات في المجالات ذات الأولوية الأخرى. وشهد التدريب في المقر الرئيسي القدر الأكبر من التراجع على النحو المتصور في خطة التدريب متوسطة الأجل للمعهد، برغم تراجع حجم التدريب المقدم أيضا في الأماكن الأخرى، بما فيها مراكز التدريب الإقليمية.

ويُراعى في وضع المنهج التدريبي أولويات الصندوق والاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء، ومنها الاحتياجات التي نشأت في السنوات الأخيرة إلى موضوعات الروابط المالية والاقتصادية الكلية. على سبيل المثال، قدم المعهد في السنة المالية ٢٠٠٩ دورة جديدة عن أسواق القروض العقارية، والتوريق، والتمويل المهيكل، وجرى العمل على إعداد دورة جديدة عن المالية لخبراء الاقتصاد الكلي، وسيقدم أولى هذه الدورات في مطلع السنة المالية ٢٠١٠.

وعقد المديرون التنفيذيون في مايو ٢٠٠٨ حلقة نقاش حول التدريب كجزء من بناء القدرات أكد فيها أهمية مواصلة تركيز البرامج التدريبية للصندوق على المجالات التي يتمتع الصندوق فيها بميزة تنافسية.[٤٤] وأيدوا زيادة دور مراكز التدريب الإقليمية والمراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في تقديم التدريب من الصندوق، معربين عن رأيهم أن لامركزية التدريب تتسم بمردودية التكاليف وتوفر مزيدا من المرونة في الاستجابة لسرعة تطور الاحتياجات التدريبية والطلبات سواء على المستوى القُطري أو الإقليمي.

إصلاح الميزانية والدخل

توصل المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨ إلى اتفاق بشأن إطار جديد للدخل والنفقات من المتوقع أن يضع ماليات الصندوق على مسار أكثر استقرارا. وعلى جانب النفقات، حدد المجلس هدفا للمدخرات يبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار للسنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١ ويتحقق من خلال خفض تكاليف الموظفين وتكاليف أخرى. وعلى جانب الدخل، وافق المجلس التنفيذي على اتخاذ تدابير من شأنها زيادة مصادر الدخل للصندوق.

وفيما يخص إصلاح نظام الدخل، وافق مجلس المحافظين على تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لتوسيع نطاق صلاحيات الصندوق الاستثمارية. ويشتمل أحد العناصر الرئيسية الأخرى في نموذج الدخل الجديد للصندوق على إنشاء وقف يُمول من أرباح مبيعات الذهب. ويجب موافقة عدد لا يقل عن ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء التي تمثل ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية حتى يصبح تعديل اتفاقية التأسيس ساريا. وسوف يتعين الحصول على موافقة الهيئات التشريعية للبلدان الأعضاء في عدد من الحالات.

ويسير تنفيذ عناصر إصلاح النفقات التي تنطوي عليها مجموعة التدابير وفقا للخطة المحددة. وفي سياق التقليص التنظيمي للعمالة بوجه عام في الصندوق، تضمنت التدابير التي اتخذت في السنة المالية ٢٠٠٩ إصلاح وتحجيم ميزانيات مكاتب المديرين التنفيذيين وميزانية مكتب

التقييم المستقل وموافقة مجلس المحافظين على خفض تعويضات المحافظين مقابل نفقات حضور اجتماعات مجلس المحافظين (تعديل القسم ١٤ (أ) من اللائحة الداخلية).

وتضمن إصلاح ميزانية مكاتب المديرين التنفيذيين عناصر مختلفة منها وضع نظام جديد لتحديد الميزانية على أساس الميزانية الدولارية لهذه المكاتب ضمن إطار جديد للنفقات. وفي سياق وضع اقتراحات بشأن تخصيص ميزانية السفر في السنة المالية ٢٠٠٩ للمديرين التنفيذيين المنفردين، اتفقت لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي (CAM) على النظر في وضع قواعد لنظام جديد يتبع في تحديد ميزانية مكاتب المديرين التنفيذيين على أساس الميزانية الدولارية، اتساقا مع التوصيات السابقة الصادرة عن مجموعة العمل بشأن ترشيد نفقات مكاتب المديرين التنفيذيين. ووضعت اللجنة بناء على ذلك مجموعة شاملة من التوصيات لاستحداث إطار جديد لنفقات مكاتب المديرين التنفيذيين، كان الهدف منها هو إعطاء المديرين التنفيذيين درجة ملائمة من المرونة في إدارة اعتمادات ميزانياتهم أثناء السنة وفي السنوات المختلفة لتلبية الاحتياجات المتغيرة، مع ضمان قدر كاف من المساءلة التي تتسم بالشفافية عن استخدام موارد الصندوق والبلدان الأعضاء. ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الجديد في ديسمبر ٢٠٠٨.

وستركز المرحلة التالية لإصلاح ميزانية الصندوق على أمور عدة منها تحسين عملية تحديد تكلفة المخرجات لتسهيل زيادة الإحكام في إدارة الميزانية والربط بين الموارد والمخرجات ذات الأولوية على نحو أفضل.

الفصل ٩

الموارد المالية والتنظيم والمساءلة

الموارد المالية والتنظيم والمساءلة

شهدت السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ أحد الإصلاحات الكبيرة التي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الصندوق حيث أدت إلى إضفاء مزيد من السلاسة على عمله وتعديل مجالات تركيزه. وتتجه الآن الجهود إلى تنفيذ الآليات الكفيلة بحماية موارد الصندوق المالية وغيرها من العمليات في مجال الميزانية والتنظيم والمساءلة. ويجري العمل على استحداث ممارسات جديدة لتعزيز كفاءة الصندوق، كما تُبذل الجهود لتدعيم المساءلة والشفافية الداخليتين.

وقد وافق مجلس المحافظين على تعديل مقترح بشأن اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي يمنحه صلاحيات أوسع في الاستثمار بالتوازي مع البرنامج الديناميكي الاستشرافي لإصلاح الحصص والأصوات الذي اعتُمِد في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨. ومتى دخل التعديل المقترح حيز التنفيذ واتخذ المجلس التنفيذي قرارا بإجراء عمليات بيع محدودة للذهب سيتحقق أحد العناصر الحاسمة في ضمان توافر التمويل المستمر للصندوق.

وبعد تشكيل اللجنة التوجيهية المشتركة المعنية بتنسيق المسارات المختلفة في جهود متابعة النتائج التي خلُص إليها مكتب التقييم المستقل بشأن الحوكمة المؤسسية في الصندوق وعمل لجنة الشخصيات البارزة المكلفة بتقييم الإطار الحالي لصنع القرارات في الصندوق (راجع الفصل الرابع)، استمرت جهود الإصلاح على مدار السنة المالية ٢٠٠٩ لضمان قدرة الصندوق على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء رغم القيود الصارمة على الميزانية. وشملت هذه الجهود ترشيد البنية التحتية للموارد البشرية في الصندوق لإكسابها مزيدا من المرونة والفعالية، وتنقيح الآليات الكفيلة بتحسين المساءلة وإدارة المخاطر. كذلك طُبِّقت أدوات جديدة لتحديث الصندوق وضمان تطويعه لتلبية الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء.

العمليات والسياسات المالية

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء

اعتمد الصندوق منذ إنشائه اعتمادا كبيرا على أنشطة الإقراض من أجل تمويل مصروفاته. واتفق المجلس التنفيذي أثناء السنة المالية ٢٠٠٨ على إجراء عملية الإصلاح الكبيرة لنموذج دخل الصندوق التي اعتمدها مجلس المحافظين في مايو ٢٠٠٨، مما سيسمح للصندوق بتنويع موارد دخله.

وتتضمن العناصر الرئيسية في نموذج الدخل الجديد إنشاء وقْف يُموَّل من الأرباح التي تتحقق من عمليات محدودة لبيع حيازات الذهب لدى الصندوق، وتوسيع نطاق الصلاحيات الاستثمارية للصندوق من أجل تعزيز العائدات على الاستثمار، واستئناف التقليد الذي يقضي بتعويض الصندوق عن تكاليف إدارة الصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و» تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية». وسوف يتعين تعديل اتفاقية التأسيس لمنح الصندوق صلاحيات أوسع في الاستثمار، والباب مفتوح الآن أمام البلدان الأعضاء في الصندوق للإدلاء بموافقتها، ويمكن بدء عمليات بيع الذهب بعد حصول الصندوق على الموافقة اللازمة من البلدان الأعضاء وموافقة المجلس التنفيذي على هذه المبيعات. وسينفذ برنامج بيع الذهب على مراحل تمتد لفترة طويلة لتجنب إحداث اضطرابات في عمل سوق الذهب والتسعير فيه.

وتتمثل مصادر الدخل الرئيسية للصندوق حاليا في أنشطة الإقراض والاستثمار تماشيا مع نموذج الدخل المقرر منذ إنشائه. ويتحدد معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على الإقراض من الصندوق في بداية كل سنة مالية حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائدا الهامش الذي يُعبر عنه بنقاط الأساس.[٤٥] وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٠، وافق المجلس على إبقاء هامش معدل الرسم كما كان عليه في السنة المالية ٢٠٠٩، عند ١٠٠ نقطة أساس. واتساقا مع نموذج الدخل الجديد، استرشد هذا القرار بالمبادئ التي تقتضي تغطية الهامش لتكاليف أعمال الوساطة وتراكم الاحتياطيات في الصندوق، وضرورة مواءمته إلى حد كبير مع أوضاع أسواق الائتمان في المدى البعيد. ويدخل تحقيق استقرار معدل الرسم وزيادة سهولة التنبؤ به ضمن الأهداف الرئيسية المرجوة في ظل هذا المنهج.

وجاء تبسيط سياسة الصندوق بشأن معدلات الرسم وآجال الاستحقاق ضمن عملية إصلاح مجموعة أدوات الإقراض من الصندوق التي صدرت الموافقة بشأنها في مارس ٢٠٠٩، (راجع « توفير الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات الأزمة» في الفصل الثالث). ويفرض الصندوق رسوما إضافية حسب مستوى الموارد، في ظل الإطار الجديد للرسوم وآجال الاستحقاق، تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام قدر كبير من الائتمان (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية[٤٦] وفي ظل الاتفاقات الممددة. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية حسب الإطار الزمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام قدر كبير من الائتمان (نفس المستوى الحدي أعلاه) الذي يظل دون تسديد لمدة تزيد على ٣٦ شهرا.

وبالإضافة إلى الرسوم والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق أيضا رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. ويُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل دفعة منصرفة من القرض المقدم من حساب الموارد العامة. وهناك رسم التزام قابل للرد على الاتفاقات التي تُعقد في ظل حساب الموارد العامة مثل اتفاق الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممدة والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، ويُحصَّل على المبالغ التي قد تسحب خلال كل فترة ١٢ شهرا بموجب الاتفاق. وقد خضع هيكل رسم الالتزام للمراجعة أيضا كجزء من عملية إصلاح مجموعة أدوات الإقراض، وتُفرض بموجبه رسوم بمقدار ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها حتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ٦ أشهر.

وعلى جانب النفقات، يدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء على مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (وتعرف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات). وتُحدد الفائدة التعويضية حاليا حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على تحديد الفائدة التعويضية بما لا يزيد عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ولا يقل عن ٨٠٪ منه.

ويتم تعديل معدلات الرسم والفوائد التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عن موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويقوم الصندوق بزيادة معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية لاسترداد خسائر الدخل الناجمة عن عدم سداد رسوم الفائدة (الرسوم غير المؤداة) بعد المواعيد المقررة بستة أشهر أو أكثر. وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، انخفضت التعديلات المقررة لمعدل الرسم الأساسي والفائدة التعويضية مقابل رسوم الفائدة غير المدفوعة إلى أدنى مستوياتها فبلغت نقطة أساس واحدة في الربع الرابع، وهو ما يعكس تسوية ليبيريا للمدفوعات المتأخرة العام الماضي وما تلاه من ارتفاع في الائتمان القائم للصندوق بسبب الأزمة العالمية التي طالت البلدان الأعضاء. وبلغت معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ٢,٨٤٪ و١,٧٤٪، على التوالي، في السنة المالية ٢٠٠٩.

وتتوخى آلية اقتسام الأعباء أيضا تعديل معدلات الرسم الأساسي والفائدة التعويضية لتوليد موارد من أجل حماية الصندوق من مخاطر الخسارة الناتجة عن المتأخرات في سداد أصل القروض؛ ويحتفظ بهذه الموارد في حساب الطوارئ الخاص (١). ومع هذا، قرر المجلس التنفيذي وقف المساهمات في حساب الطوارئ الخاص (١) اعتبارا من نوفمبر ٢٠٠٦، ولم تضاف إليه أي مساهمات منذ ذلك التاريخ. وأجرى في مارس ٢٠٠٨ توزيع جزئي بقيمة ٥٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الطوارئ الخاص (١) على البلدان المساهمة، بغية تسهيل تمويل عمل الصندوق لتخفيف أعباء الديون عن ليبريا من خلال المساهمات الثنائية.

وفي السنة المالية ٢٠٠٩ بلغ صافي دخل الصندوق ككل ١٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعكس تزايد أنشطة الإقراض وقوة أداء استثمارات الصندوق التي تعززت بفضل توجهات البحث عن الاستثمار المأمون في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية. وحققت استثمارات الصندوق عائدات صافية من الأتعاب مقدارها ٦,٢٩٪، متجاوزة بذلك المؤشر المعياري لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات بمقدار ٦٧ نقطة أساس. وبصورة عامة، حققت الاستثمارات منفعة من تراجع العائد على السندات الحكومية مدفوعا بالاضطرابات في الأسواق المالية، وهو ما أسهم في تحقيق مكاسب رأسمالية تجاوزت ٤٦٪ من مجموع دخل الاستثمار.

المتأخرات القائمة للصندوق

تراجعت الالتزامات المالية غير المؤداة لصندوق النقد الدولي (بما في ذلك الصناديق الاستئمانية التي يديرها الصندوق) تراجعا طفيفا من ١,٣٤١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٨ إلى ١,٣٢٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٩ (الجدول ٥–١). وبلغت حصة السودان ٧٥٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٧٪، على التوالي. وفي نهاية إبريل ٢٠٠٩ كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)؛ وكان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى إدارة حقوق السحب الخاصة، والصندوق الاستئماني، والصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية»(PRGF-ESF) . وزمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني المشترك بين "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" .

وتُطَبَّق تدابير تصحيحية في ظل الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن المتأخرات في الصندوق من أجل معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وفي نهاية السنة المالية، ظلت الصومال والسودان وزمبابوي غير مؤهلة لاستخدام حساب الموارد العامة نتيجة للمتأخرات المستحقة عليها للصندوق. واستمر استبعاد زمبابوي أيضا من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد «تسهيل النمو والحد من الفقر»، كما ظلت خاضعة لإعلان عدم التعاون، وتعليق المساعدة الفنية،[٤٧] وتعليق حقوق التصويت والحقوق ذات الصلة.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

اتساقا مع اعتمادات الميزانية الإدارية الصافية التي تمت الموافقة عليها مسبقا في سياق إطار الميزانية متوسط الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١، وافق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٩ على نفقات إدارية صافية مجموعها ٨٨٠ مليون دولار أمريكي، مع وضع حد أقصى لإجمالي النفقات الإدارية يبلغ ١,٠٥٣ مليون دولار أمريكي؛ واعتماد مبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكي للمشروعات الرأسمالية التي تبدأ في السنة المالية ٢٠١٠، وذلك كجزء من الخطة الرأسمالية البالغة قيمتها ١٣٧ مليون دولار أمريكي للسنوات المالية من ٢٠١٠–٢٠١٢. وأحاط المجلس التنفيذي علما بصافي اعتمادات الميزانيتين الإرشاديتين الذي يبلغ ٨٩٥ مليون دولار أمريكي، و٩٣٢ مليون دولار أمريكي للسنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي، وتشكلان معا إطار الميزانية متوسط الأجل للصندوق في السنوات المالية من ٢٠١٠–٢٠١٢. كذلك صرح المجلس بترحيل موارد غير مستخدمة تبلغ ٦٪ من الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩ – ٥٢ مليون دولار أمريكي – إلى السنة المالية ٢٠١٠.

وأطلق إطار الميزانية متوسط الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١ برنامجا طموحا للإصلاحات يهدف إلى إعادة صياغة عمل الصندوق حتى يتمكن من تحقيق مخرجات أكثر تركيزا بأسلوب يحقق مردودية التكلفة. وبناء ذلك فإن حالة الثبات الهيكلي الجديدة للصندوق – الميزانية الإرشادية للسنة المالية ٢٠١١ – كانت تتطلب إضفاء مزيد من السلاسة على المؤسسة وتحديثها، مع تحقيق هدف الخفض الدائم في النفقات بمقدار ١٠٠ مليون دولار أمريكي بالقيمة الحقيقية، فضلا على تقليص الوظائف الذي بلغ ٣٨٠ وظيفة، مقارنة بإطار الميزانية متوسط الأجل السابق (السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠). وكان هذا الجهد جزءا لا يتجزأ من خطة تهدف إلى سد الفجوة بين الدخل والإنفاق في الصندوق وإرساء الأسس لوضع إطار قابل للاستمرار للميزانية يدعمه نموذج الدخل الجديد للصندوق.[٤٨] وصممت هذه العملية بحيث تكون مركزة في بدايتها، مع تنفيذ الجزء الأكبر من عملية التصحيح في السنة المالية ٢٠٠٩ بالتوازي مع تعديل محور تركيز برنامج العمل مما سمح بتحقيق زيادة حقيقية في موارد الأنشطة ذات الأولوية، مثل الرقابة متعددة الأطراف والرقابة الإقليمية، عن طريق إعادة تخصيصها من مجالات العمل الأخرى.[٤٩]

وتشكلت عمليات الصندوق وتمت إدارة ميزانيته أثناء السنة المالية ٢٠٠٩ وفقا لقوتين مهيمنتين هما: تنفيذ العملية الرئيسية لإعادة الهيكلة وتعديل محور التركيز التي بدأت في عام ٢٠٠٨، والأنشطة ذات الصلة بالأزمة المالية العالمية.

وشهدت السنة المالية ٢٠٠٩ تنفيذ جزء كبير من عملية تقليص العمالة التي كان يخطط لتنفيذها على مدار فترة السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١١، حيث كان عدد الموظفين الذي تطوعوا في ظل التسريح الاختياري أكبر من العدد المستهدف.[٥٠] ونظرا لأن العدد المتبقي من الموظفين في الميزانية الإدارية كان فعليا أقل من هدف حالة الثبات الهيكلي الجديدة، أصبح المجال متاحا لتعيين موظفين دائمين للعودة إلى المستويات الهيكلية. وأتاحت هذه التعيينات أيضا الفرصة لتحديث مزيج المهارات التي يتمتع بها خبراء الصندوق ليكونوا أكثر دعما لبرنامج العمل القادم. وتم تمويل عمليات التسريح الاختياري وكذلك بلغت التكاليف الأخرى المقترنة بإعادة هيكلة المؤسسة باعتماد لا يتكرر لسنوات متعددة ١٨٥ مليون دولارا أمريكيا صرح به المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨، منها ٨ مليون دولار لمكاتب المديرين التنفيذيين.[٥١] ومن العوامل الأخرى التي جاءت دون مستوى التقديرات في السنة المالية ٢٠٠٩ تراجع نفقات السفر والمباني والنفقات الإدارية الأخرى، وهو ما يعكس تحسن سياسات وممارسات المشتريات فضلا على تحسن مستوى الكفاءة (الجدول ٥–٢). وفي هذا السياق، صرح المجلس التنفيذي بترحيل الموارد غير المستخدمة والتي بلغت ٦٪ من صافي الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩، أي ٥٢ مليون دولار أمريكي، إلى السنة المالية ٢٠١٠، كما ورد آنفا.

وأصدر صندوق النقد الدولي استجابة فعالة إزاء الأزمة المالية العالمية، على النحو الوارد وصفه في الفصل الثالث، وذلك بتحويل برنامج عمله أثناء السنة لتلبية الطلب المتجدد على خدماته. وبرغم ذلك، وقع ثقل أعباء العمل بصورة أساسية على عاتق الخبراء الذي اشتغلوا لأوقات إضافية دون تعويضهم، ووقع بقدر أقل على المتطوعين الذين أجلوا تواريخ تركهم للعمل نظرا لوقوع الأزمة بينما الصندوق بصدد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في السنة المالية ٢٠٠٩.

الجدول ٥–١

المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩)

		حسب النوع			
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك SAF)[١]	إدارة حقوق السحب الخاصة	الصندوق الاستئماني	صندوق PRGF-ESF
الصومال	٢٤٢,٧	٢٢٠,٥	١٤,١	٨,١	٠,٠
السودان	٩٩٤,٤	٩١٤,١	٠,٠	٨٠,٣	٠,٠
زمبابوي	٨٩,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٩,٢
المجموع	١،٣٢٦,٤	١،١٣٤,٦	١٤,١	٨٨,٤	٨٩,٢

المصدر: إدارة المالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

[١] التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي.

الجدول ٥–٢

الميزانية الإدارية الصافية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢

	ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨	نتاج ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٩		ميزانية السنة المالية ٢٠١٠	ميزانية السنة المالية ٢٠١١	ميزانية السنة المالية ٢٠١٢
			ميزانية	نتائج ميزانية			
	(بملايين الدولارات الأمريكية)						
الموظفون	٧٢٣	٧١٤	٦٩٧	٦٥٩	٧١٠	٧٣١	٧٦٤
السفر	١٠١	٩٤	٩٨	٧٧	٨٩	٩٤	٩٦
المباني ونفقات أخرى	١٦١	١٥٨	١٦٣	١٥٠	١٦٨	١٧٠	١٧٤
الاجتماعات السنوية	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	صفر	صفر
احتياطيات الطوارئ	١٠	صفر	٩	صفر	٧	٩	١٩
إجمالي النفقات	٩٩٤	٩٦٧	٩٦٧	٨٨٥	٩٧٩	١،٠٠٤	١،٠٥٣
المقبوضات	٧١–	٧٦–	٩٩–	٧٢–	١٠٠–	١٠٩–	١٢١–
الميزانية الإدارية الصافية	٩٢٢	٨٩١	٨٦٨	٨١٣	٨٨٠	٨٩٥	٩٣٢
	(بملايين الدولارات حسب السعر في السنة المالية ٢٠٠٨)						
الموظفون	٧٢٣	٧١٤	٦٧٠	٦٣٣	٦٥٦	٦٥٠	٦٥٢
السفر	١٠١	٩٤	٩٤	٧٤	٨٢	٨٣	٨٢
المباني ونفقات أخرى	١٦١	١٥٨	١٥٧	١٤٤	١٥٦	١٥١	١٤٨
الاجتماعات السنوية	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	صفر	صفر
احتياطيات الطوارئ	١٠	صفر	٨	صفر	٦	٨	١٦
إجمالي النفقات	٩٩٤	٩٦٧	٩٣٠	٨٥١	٩٠٦	٨٩٢	٨٩٩
المقبوضات	٧١–	٧٦–	٩٥–	٩٥–	٩٢–	٩٧–	١٠٣–
الميزانية الإدارية الصافية	٩٢٢	٨٩١	٨٣٥	٧٥٦	٨١٣	٧٩٦	٧٩٦

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

وعلى هذه الخلفية، تتجه استراتيجية الميزانية للسنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٢ إلى التمويل الكامل لاستجابة الصندوق حيال الأزمة مع تحقيق هدف المدخرات الحقيقية المتفق عليه بالفعل وهو ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وتحقيقا لذلك، تدعو استراتيجية الميزانية إلى إعادة تخصيص الموارد على نطاق واسع داخل إدارات الصندوق وفيما بينها وكذلك عبر السنوات المالية. وأصبح هدف إعادة تخصيص الموارد عبر السنوات المالية سهل التحقيق بفضل نتائج الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩ التي جاءت دون التوقعات وترحيلها جزئيا إلى السنة المالية ٢٠١٠. وبوجه عامة، فمن المتوقع تلبية الجزء الأكبر من مجموع تكاليف المخرجات ذات الصلة بالأزمة عن طريق اللجوء إلى عمليات إعادة التخصيص الداخلية، ويُتوقع تلبية ما تبقى من خلال موارد مؤقتة كالترحيل من ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩ وخفض الالتزامات بموجب احتياطيات الطوارئ التقديرية في الميزانية إلى حوالي النصف في السنتين الماليتين ٢٠١٠ و٢٠١١.

وفي هذا السياق، تحدد إطار الميزانية متوسط الأجل للسنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٢ في ظل بيئة يكتنفها الغموض بصورة غير عادية. وأضافت الأزمة العالمية مجموعة جديدة من الطلبات على البرامج القُطْرية وعززت أعمال الرقابة التي يمكن أن تزداد إذا اتسع نطاق الأزمة، أو ازداد عمقها، أو طال أمدها على نحو يفوق التوقعات. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تُناط بالصندوق مسؤوليات أخرى في ظل بنيان مالي عالمي جديد، وهو ما سيؤثر على برنامج عمل المؤسسة. ومن شأن هذه المهام الإضافية أن تزيد كثيرا من أعباء الخبراء الحاليين المعنيين بالعمل لمواجهة الأزمة. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن الرقابة وبناء القدرات سيظلا أكبر مجالات المخرجات الرئيسية خلال فترة السنوات المالية من ٢٠١٠–٢٠١٢، ولكن حصتهما ستكون أقل مما جاء في الخطة المقررة من قبل نظرا لزيادة موارد البرامج القُطْرية والرصد العالمي بغرض تلبية الطلبات الناشئة عن الأزمة (الجدول ٥–٣). وبصفة خاصة، فإن الموارد المخصصة للرصد العالمي ستلبي الحاجة إلى مزيد من العمل على صعيد البنيان المالي العالمي وإصلاحات الحوكمة. ويُتوقع حصول الرقابة متعددة الأطراف على حصة أكبر من الموارد لتمويل العمل بشأن عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وتحسين العمل في مجال تحليل الروابط الاقتصادية الكلية والمالية وانعكاساتها على الأطر الإشرافية والتنظيمية.

وتهدف الميزانية الرأسمالية البالغة ٤٥ مليون دولار أمريكي والتي اعتمدها المجلس التنفيذي للسنة المالية ٢٠١٠ إلى تمويل المشروعات الاستثمارية الداعمة لاستجابة الصندوق إزاء الأزمة المالية مع الخفض الكبير في الموارد البشرية من أجل تحقيق «مكاسب الكفاءة». ومن هذا المنطلق، ومقارنة بخطة الثلاث سنوات السابقة، فإن خطة الميزانية الرأسمالية للسنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٢ تستتبع إعادة التوزيع المرحلي للموارد الرأسمالية من تحسين/صيانة المرافق في المباني إلى تكنولوجيا المعلومات.

وتقتضي استراتيجية الميزانية المتوخاة توافر المهارة في إدارة الميزانية وتنفيذها في الأوقات المحددة، لا سيما في ظل الظروف الوارد وصفها آنفا. وبناء على ذلك، يجري العمل في الوقت الراهن على تعزيز القدرات داخل الصندوق في مجال تخطيط الميزانية وتنفيذها، وهو ما يتضمن من جملة أمور أخرى استحداث نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط للمساعدة في دعم قرارات تخصيص الموارد وتحديد المخرجات والأنشطة والعمليات الأقل أولوية التي يمكن ترشيدها أو وقفها لتوفير الموارد لمواجهة أي ضغوط قد تنشأ.

مجموع المصروفات الإدارية الموحدة للصندوق في الأجل المتوسط

يُشتق أشمل مقاييس المصروفات الإدارية لصندوق النقد الدولي– وهو مجموع المصروفات الإدارية الموحدة – بتجميع المصروفات تحت الميزانية الإدارية الصافية والنفقات المرتبطة بالإهلاك، وبنود الميزانية الرأسمالية المنصرفة، وإعادة الهيكلة (الجدول ٥–٤). ويعتمد المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية كل عام، على النحو الوارد آنفا، وقد تراجعت ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩ انعكاسا لعملية التقليص التنظيمي للعمالة. وفي السنوات المقبلة، ستُفرض قيود شديدة على النفقات الإدارية نظرا لفرضية النمو الحقيقي الصفري. وتسجل بنود الاستهلاك والرسوم الرأسمالية (بنود الميزانية الرأسمالية المنصرفة) مستويات أقل كثيرا وترتبط بالمشروعات الرأسمالية السابقة والمتوقعة. وكما أُشير آنفا، سوف يتزايد تركيز البرنامج الرأسمالي على تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتحقيق كفاءة العمليات الإدارية، وعلى إدارة التجهيزات والمنشآت. وأخيرا، وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٨ على ميزانية لإعادة الهيكلة يصل مجموعها إلى ١٨٥ مليون دولار أمريكي لفترة متعددة السنوات (السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١١) لتمويل تكاليف إعادة الهيكلة المؤسسية. وظلت مصروفات إعادة الهيكلة حتى الآن متسقة إلى حد كبير مع افتراضات الميزانية، ويُتوقع نفاد الاعتماد بحلول السنة المالية ٢٠١١.

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية

يعتمد صندوق النقد الدولي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية لأغراض الإبلاغ المالي بدلا من تسجيل مصروفات الميزانية على أساس نقدي. وتقضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باتباع جملة أمور منها المحاسبة على أساس الاستحقاق وقياس واستهلاك تكاليف مزايا العاملين على أساس تقييمات اكتوارية. وكما يتضح بالتفصيل في الجدول ٥–٤، فإن الفرق بمقدار ٥٣٢ وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل ٨١٩ مليون دولار أمريكي، بين نتائج الميزانية الإدارية الصافية التي بلغت ٨١٣ مليون دولار أمريكي والمصروفات الإدارية المسجلة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إنما يعكس (١) الموازنة الجزئية لفروق التوقيت بين قيد وإبلاغ بيانات المصروفات الرأسمالية وتكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة (٢) التكاليف المرتبطة بالمصروفات الرأسمالية التي تُصرف مباشرة وميزانية إعادة الهيكلة، وتجري إدارتهما بصورة منفصلة عن الميزانية الإدارية. وتنشأ فروق التوقيت بسبب (١) القيد المباشر في الميزانية لمساهمات صندوق النقد الدولي في مزايا التقاعد وما بعد الخدمة أثناء السنة المالية مقارنة بالمصروفات المحددة اكتواريا بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و (٢) استهلاك (تراجع) المصروفات الرأسمالية على مدى العمر النافع التقديري للأصول الرأسمالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتتضمن المصروفات الإدارية التي تُدرج بياناتها في الكشوف المالية مبالغ أخرى هي (١) المصروفات الرأسمالية للسنة الجارية، طالما أنها تُصرف مباشرة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و(٢) تكاليف إعادة الهيكلة التي يجري قيدها وقت إنشائها.

سياسات الموارد البشرية وتنظيمها

جاءت أنشطة الموارد البشرية في صندوق النقد الدولي للسنة المالية ٢٠٠٩ على خلفية التحديات التي واجهت المؤسسة والتغيرات الحادة في البيئة العالمية. وبدأت في عام ٢٠٠٨ عملية إعادة هيكلة غير مسبوقة في تاريخ الصندوق نتج عنها قدر كبير من التسريح الاختياري الذي

الجدول ٥–٣

حصص النفقات التقديرية في الميزانية، حسب مجالات المخرجات الرئيسية والمخرجات المكونة لها، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢ (حصة ٪ من مجموع إجمالي النفقات، ما عدا الاحتياطيات)

	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٢
الرصد العالمي	١٧,٤	١٨,٠	١٨,٣	١٨,٤	١٨,٥
الإشراف على النظام النقدي الدولي	٥,٢	٥,٠	٥,٥	٥,٥	٥,٤
الرقابة متعددة الأطراف	٤,٥	٥,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٧
المعلومات والمنهجيات الإحصائية القُطْرية	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦
البحوث العامة	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
التواصل العام	٤,٣	٤,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٣
الرصد القُطْري والإقليمي	٣٥,٢	٣٦,٧	٣٤,٤	٣٤,٣	٣٤,٧
الرقابة الثنائية	٢٨,٣	٢٨,٥	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,٥
الرقابة الإقليمية	٣,١	٣,٤	٣,٩	٣,٧	٣,٨
المعايير والمواثيق وتقييمات القطاع المالي	٣,٨	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٤
البرامج القُطْرية والدعم المالي	٢٣,٢	٢٠,٧	٢٣,١	٢٢,٩	٢١,٣
التسهيلات المتاحة بوجه عام	١٠,٠	٨,٣	١١,٤	١١,٣	٩,٨
التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل على وجه الخصوص	١٣,٢	١٢,٣	١١,٧	١١,٦	١١,٤
بناء القدرات	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٤,١	٢٤,٥	٢٥,٦
المساعدة الفنية	١٧,٠	١٧,٥	١٧,٥	١٨,٢	١٩,٣
التدريب الخارجي	٧,٢	٧,٢	٦,٦	٦,٣	٦,٣
المجموع، ما عدا احتياطيات الطوارئ	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بنود للتذكرة:					
الدعم	٣١,٥	٣٠,٢	٢٨,٩	٢٩,٢	٢٩,٤
الحوكمة	٩,٢	٩,٢	٩,٠	٩,٢	٩,٥

ملحوظة: تشير أرقام السنة المالية ٢٠٠٨ إلى المبالغ التقديرية في الميزانية. ونفقات الدعم والحوكمة موزعة على المخرجات. وقد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥–٤

مجموع المصروفات الإدارية الموحدة لصندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٨		الميزانية المالية ٢٠٠٩		ميزانية السنة المالية ٢٠١٠	ميزانية السنة المالية ٢٠١١	ميزانية السنة المالية ٢٠١٢
	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية			
مجموع المصروفات الإدارية الموحدة	١،١٦٢	١،٠٥٣	٩٢١	٩١٦	٩٣٦	٩٤٨	٩٨٦
الميزانية الإدارية الصافية	٩٢٢	٨٩١	٨٦٨	٨١٣	٨٨٠١	٨٩٥١	٩٣٢
بنود الميزانية الرأسمالية المنصرفة	٢٠	١٦	١٧	١٦	١٧	١١	١٠
مصروفات الإهلاك	٣٥	٣٥	٣٦	٣٨	٣٩	٤٢	٤٤
مصروفات إعادة الهيكلة	١٨٥	١١١	لا ينطبق	٤٩	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجاميع نظرا للتقريب. والأرقام مبينة على أساس الاستحقاق ولا تعكس تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة المحددة اكتواريا (راجع الجدول ٥–٥).

[١] لا تشمل إنفاق المبالغ المرحلة الفعلية أو التقديرية من الاعتمادات الإدارية التي تمت الموافقة عليه مسبقا.

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥–٥
المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠٠٩	٨١٣
فروق التوقيت:	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	–٩٨
المصروفات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٣٨
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية (الميزانية الرأسمالية وميزانية إعادة الهيكلة):	
المصروفات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١٦
تكاليف إعادة الهيكلة في السنة المالية ٢٠٠٩ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[1]	٤٩
مجموع المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية المدققة	٨١٩
بنود للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٥٣٢

ملحوظة: قد لا تتوافق قيود الأعمدة مع المجاميع نظرا للتقريب. ويتم التحويل بناء على متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي/ وحدة حقوق السحب الخاصة الذي بلغ ١,٥٤ في السنة المالية ٢٠٠٩.

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

[1] تمثل التكاليف المسجلة في السنة المالية ٢٠٠٩. ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تم تسجيل بعض تكاليف إعادة الهيكلة قبل الإنفاق النقدي الفعلي؛ وتضمنت الكشوف المالية للسنة المالية ٢٠٠٩ اعتمادا بلغ ٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل ١١١ مليون دولار أمريكي.

امتد طوال السنة المالية ٢٠٠٩. وفي منتصف عملية التقليص التنظيمي للعمالة بدأت الأزمة المالية فدفعت الاتجاه الاستراتيجي لأولويات الموارد البشرية نحو منحنى غير متوقع، وبدأت حملة توظيف مكثفة في أواخر السنة المالية ٢٠٠٩

نتائج التقليص التنظيمي للعمالة في السنة المالية ٢٠٠٩

كان الهدف من عملية إعادة الهيكلة هو دعم الإصلاحات التي اضطلع بها الصندوق لتعديل محور تركيز أنشطته وتحسين مردودية التكلفة من خلال الاعتماد مبدئيا على التسريح الاختياري. وبرغم أن العدد المستهدف لتقليص الوظائف كان ٣٨٠، وذلك لإتاحة المجال أمام الصندوق لاستعادة التركيز في عمله وإعادة تنظيم المهارات المتوافرة لديه، فقد تمت الموافقة على تسريح ٤٩٠ متطوعا استنادا إلى إطار الموارد البشرية والمعلمات المحددة للميزانية التي وُضِعت من أجل هذه العملية (راجع الجدول ٥–١ على شبكة الإنترنت).

واعتمد تنفيذ عملية إعادة الهيكلة على مبادئ العدل (تجاه الموظفين التاركين للعمل في المؤسسة وكذلك الموظفين المستمرين في العمل بها) والشفافية. ولتسهيل تنفيذها اعتُمد عدد من سياسات الموارد البشرية لتيسير التسريح الاختياري مثل تَعديل نظام تقاعد الموظفين للسماح بالتقاعد المبكر عند سن الخمسين مع الحصول على معاش تقاعدي مخفض، والتوسيع المؤقت لنطاق المزايا الطبية لتغطي الموظفين التاركين للعمل غير المؤهلين للاستفادة من التغطية الطبية للمتقاعدين، والمساعدة في إعادة التوظيف خارج الصندوق. وتحققت أهداف التقليص التنظيمي للعمالة وأحرز صندوق النقد الدولي هدفه في تجنب التسريح الإجباري إلى حد كبير. ووضع الصندوق سياسة لتجميد عملية التوظيف في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ من أجل إتاحة الوقت لحصر متطلبات إعادة تنظيم قاعدة المهارات المتوافرة لديه وتوفير فرص التنقل لبقية الخبراء. وبعد التقليص التنظيمي للعمالة واجه الصندوق تحديات كبيرة بسبب الحاجة إلى إجراء عمليات توظيف نظرا لتزامن بدء الأزمة المالية العالمية مع هذا الحجم الكبير من عمليات التسريح. وبعد انقضاء مرحلة أولية من إعادة التوزيع الداخلي للموظفين، أُطْلقت حملة مكثفة للتوظيف من خارج الصندوق لسد الفجوة في الموارد البشرية بسرعة والإعداد للشواغر الإضافية التي نشأت الحاجة إليها. وأدت الجهود المتضافرة بقيادة إدارة الموارد البشرية إلى تعيين أكثر من ١٠٠ خبير اقتصادي بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٠٩، واستمرت جهود التوظيف في السنة المالية ٢٠١٠. ووُضع إطار قابل للاتساع وأُعِدت العدة الكافية لمواجهة الأزمة إذا طال أمدها أكثر من المتوقع.

أعداد الموارد البشرية وتكوينها

يتولى المدير العام تعيين موظفي الصندوق، وهيئة الموظفين مسؤولة مسؤولية كاملة أمام الصندوق. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٩، كان عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ١٨٦٢ موظفا و٦١٦ موظفا على مستويات أخرى. ويعكس إطار إدارة الموارد البشرية في الصندوق أفضل الممارسات المتطورة والتي تتسق مع مهمة المؤسسة ومع هدف الحفاظ على جودة الموارد البشرية وتنوعها. وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ضرورة مراعاة توافر أعلى درجات الكفاءة والفعالية الفنية عند تعيين الموظفين. وإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يراعي جميع موظفي الصندوق أعلى معايير السلوك الأخلاقي، اتساقا مع قيم النزاهة والحيدة وحسن التقدير، وذلك على النحو المبين في مدونة قواعد السلوك واللوائح والأنظمة التي وضعها الصندوق.

التنوع

يبذل صندوق النقد الدولي كل ما في وسعه لضمان تنوع موارده البشرية على نحو يعكس عضوية المؤسسة، مع السعي الحثيث إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم. وقد أنشأ الصندوق «مجلس شؤون التنوع في الموارد البشرية» للنهوض بجدول أعماله بشأن تنوع الموارد البشرية.

السيدة كيدي بوني لتلاكا رينيرت مستشارة التنوع في صندوق النقد الدولي تلقي كلمة أمام المشاركين في مؤتمر بعنوان "التنوع والإدماج" في مقر الصندوق، بواشنطن العاصمة

وأثمرت جهود التوظيف في السنة المالية ٢٠٠٩ والتي استمرت في السنة المالية ٢٠١٠ بعض النتائج المشجعة في تحقيق التنوع بين الخبراء الاقتصاديين المعينين. وأُحرِز تقدم على صعيد التنوع في السنة المالية ٢٠٠٩ لا سيما توازن نوع الجنس وتعيين مواطنين من المناطق غير الممثلة بالمستوى الكافي. وظل برنامج الاقتصاديين في الصندوق مصدرا ممتازا للتنوع في المؤسسة. وبرغم سعي الصندوق المتواصل لتعيين خبراء في الاقتصاد الكلي، فقد عين أيضا خبراء اقتصاديون ذوي خبرات أشمل واختصاصيون في القطاع المالي لتكميل مزيج المهارات. وفي ظل برنامج الاقتصاديين، كان نحو نصف الموظفين حديثي التعيين لديه خلفيات مالية، وكان ما يزيد قليلا على نصفهم من المتخرجين من جامعات خارج الولايات المتحدة وكانوا من مواطني المناطق غير الممثلة بالمستوى الكافي.

هيكل رواتب الإدارة

كان ١٤٣ بلدا من بين البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ عضوا ممثلا في هيئة الموظفين في نهاية إبريل ٢٠٠٩. وتتوافر قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٧٦ و٧٧ من هذا التقرير، على التوالي. كذلك تبين الجداول من ٥–٢ إلى ٥–٥ على شبكة الإنترنت توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية ونوع الجنس والبلدان النامية والصناعية. واعتبارا من الأول من يوليو ٢٠٠٨ أصبح هيكل رواتب المديرين كما يلي:

المدير العام: ٤٤١,٩٨٠ دولارا أمريكيا[٥٢]
النائب الأول للمدير العام: ٣٨٤,٣٣٠ دولارا أمريكيا
نائبا المدير العام: ٣٦٦,٠٣٠ دولارا أمريكيا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٣٠,٧٩٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ١٩٩,٥٦٠ دولارا أمريكيا.

تحديث وظيفة الموارد البشرية

إدراكا لحاجة الصندوق إلى إطار توظيف مرن يكفل الوفاء باحتياجات عمله المتغيرة، تهدف الموارد البشرية إلى انتهاج طريقة استراتيجية في تناول السياسات التي يمكن أن تدعم المؤسسة وإلى وضع إطار مترابط لإدارة الكفاءات فيها. وإضافة إلى جذب أفضل الكفاءات، فمن الأهمية بمكان أيضا تطوير القيادات التي تتسم بالكفاءة والفعالية تحقيقا للنجاح المستمر. ولإحراز هذا الهدف، استحدث الصندوق أسلوبا أكثر منهجية في التعامل مع إدارة التعاقب الوظيفي وتنمية مهارات القيادة مع قرب انتهاء السنة المالية ٢٠٠٩. وكان هذا الأسلوب بمثابة إشارة على التزام المؤسسة الشديد بتعزيز إدارة الموارد البشرية على جميع المستويات.

وكان تحديث وظيفة الموارد البشرية أيضا أحد الركائز الأساسية في استراتيجية الموارد البشرية للصندوق خلال العام. وفي مطلع السنة المالية ٢٠٠٩ تعزز زخم مشروع إدارة رأس المال البشري الذي يهدف إلى تبسيط العمليات، وأحرز تقدما في توفير بنية تحتية حديثة من خلال تبسيط عمليات الموارد البشرية وسياساتها، وتطبيق النظام الآلي في تنفيذ أهم الوظائف على مستوى الصندوق. وتركز جزء كبير من العمل في البداية على التوظيف، والعمل على تعزيز أدواته، واعتماد نظام آلي جديد يدعمه خلال السنة المالية ٢٠٠٩. وتشمل أبرز الأمثلة على ذلك اعتماد النظام الآلي لتسجيل ومتابعة طلبات التقديم للعمل، وبرنامج ترشيح الكوادر الجديدة لإحالة الموظفين، وبرنامج تسهيل نظام إدماج الموظفين الجدد. وتمثل عمليات اعتماد النظم الآلية في البنية التحتية للموارد البشرية وتبسيطها استثمارا متواصلا لتحسين الفعالية، وشهدت السنة المالية ٢٠٠٩ مزيدا من الإصلاحات في مجالات أخرى عديدة تتعلق بالموارد البشرية واستمر تنفيذها في السنة المالية ٢٠١٠.

المساءلة

يمارس صندوق النقد الدولي أنشطته وفقا لهيكل الحوكمة الحالي (راجع الإطار ٥–١)، والذي يحدد تسلسلا واضحا لمساءلة الصندوق أمام البلدان التي تتشكل منها عضويته.

إطار مساءلة إدارة الصندوق

ناقش المجلس التنفيذي للصندوق في السنة المالية ٢٠٠٩ التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل للحوكمة في صندوق النقد الدولي، «جوانب الحوكمة المؤسسية في صندوق النقد الدولي — بما في ذلك دور المجلس التنفيذي.» وتشكلت مجموعة عمل من المديرين التنفيذيين لإعداد خطة عمل بهدف تحديد الأسلوب الأمثل لتنظيم أعمال متابعة التحليل الذي أجراه مكتب التقييم المستقل. وشملت خطة مجموعة العمل المعنية طائفة من التوصيات لتعزيز إطار الحوكمة في الصندوق (راجع الفصل الرابع).

وحدد هذا التقييم ثغرة المساءلة باعتبارها أبرز مواطن الضعف في نظام الحوكمة الذي تخضع له إدارة الصندوق. ولمعالجة هذه الثغرة، وضع المجلس إطارا لمساءلة الإدارة العليا. والعمل جار حاليا بهذا الشأن وسوف تُقدَّم مقترحات واضحة حول معايير الأداء، والعمليات التي يتقرر استخدامها، وكيفية ترجمة التقييمات إلى حوافز. ويُتوقع أن تركز المعايير على كيفية تسيير إدارة الصندوق لأعماله العادية، وعلى جودة أنشطة الصندوق ومحصلتها النهائية. ولضمان الفعالية، قد يتطلب الأمر إسناد تقييم الإدارة إلى لجنة منبثقة عن المجلس التنفيذي تتولى استطلاع آراء كل المديرين التنفيذيين، ثم إطلاع المجلس بكافة أعضائه على التقييم الذي توصلت إليه بمجرد استكماله. وقد يلزم أن يكون التقييم سريا لتجنب التأثير على مصداقية المدير العام أمام البلدان الأعضاء ككل.

الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات

من المنتظر أن يؤدي موظفو الصندوق عملهم على أساس القواعد والسياسات المعمول بها، ووفقا لتوجيهات مدونة قواعد سلوك الموظفين، وأن يساهموا في حسن ممارسة السلطات والحفاظ على السمعة الحسنة للصندوق من خلال الاستمساك بالمعايير الأساسية وهي الأمانة والنزاهة والاستقلالية. وأنشأ الصندوق في يونيو ٢٠٠٨ خطا سريا هو «الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات» يديره طرف ثالث مستقل، للتعامل مع ادعاءات إساءة السلوك التي تُنسب للموظفين سواء على أساس غُفْل من الأسماء أو مع تحديد الهوية، وسواء من مصادر داخلية أو خارجية. ويتولى مكتب مسؤول الانضباط الخُلُقي في الصندوق متابعة جميع الأمور التي تبلغ من خلال الخط الساخن. ومن أجل حماية السرية، لا تُجرى أي محاولة لاكتشاف هوية مستخدمي الخط الساخن إذا اختاروا أن تظل أسماؤهم مجهولة.

وبعد موافقة المجلس على الاقتراحات التي تقدم بها عميد المجلس التنفيذي ولجنة الأخلاقيات، على التوالي، أصبح المدير العام والمديرون التنفيذيون في الصندوق مشمولين الآن بنظام «الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات»، بينما تناط مسؤولية متابعة الادعاءات بالعميد ولجنة الأخلاقيات، على التوالي، وليس بمكتب مسؤول الانضباط الخُلُقي. (والإجراءات الواردة مناقشتها أعلاه بشأن موظفي الصندوق تشمل أيضا نواب المدير العام بوصفهم أعضاء في هيئة موظفي الصندوق).

وتُجرى التحقيقات في جميع ادعاءات سوء السلوك المنسوبة إلى موظفي الصندوق بمقتضى الأمر الإداري العام رقم ٣٣ والمبادئ الإجرائية التوجيهية المعمول بها في الصندوق للتحقق من ادعاءات سوء السلوك ويشترط الصندوق تقديم أدلة مساندة قبل اتخاذ أي إجراءات تأديبية بشأن أي شكاوى تتعلق بسوء السلوك المنسوب إلى موظفي الصندوق. ويدرك صندوق النقد الدولي أن «نفخ الصافرة» هو أحد الأساليب المهمة لضمان حسن ممارسة السلطات، فإنه يضمن حماية الموظفين والأطراف الأخرى من أي شكل من أشكال الانتقام، عند الإبلاغ عن حالات الاشتباه في سوء السلوك.

الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين في عام ٢٠٠٨

أُجري الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ في الفترة الممتدة بين ٥ سبتمبر و١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ اتباعا للقواعد المنصوص عليها في قرار مجلس المحافظين رقم ٦٣–٥. وتألف المجلس التنفيذي نتيجة لذلك من ٥ مديرين تنفيذيين مُعيَّنين و١٩ مديرا تنفيذيا منتخبا، وتم تشكيله في الأول من نوفمبر. ويمكن الاطلاع على قائمة أعضاء المجلس التنفيذي الحاليين وقوتهم التصويتية في الملحق الرابع.

وفي سياق الإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٨، أجرى المجلس التنفيذي تعديلا للتقليد المُتبع فيما يتعلق بحساب المراكز الدائنة للبلدان الأعضاء في الصندوق لأغراض ما ورد في القسم الثالث (ج) من المادة الثانية عشرة بحيث تمثل انعكاسا أنسب للهيكل المالي الحالي للصندوق. ويسمح القسم الثالث (ج) من المادة الثانية عشرة لكل عضو من العضوين اللذين كانا يحتلا أكبر مركزين دائنين في الصندوق على مدى العامين السابقين بتعيين مدير تنفيذي، إذا لم يكن يحق لهما ذلك بالفعل باعتبارهما من البلدان الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر الحصص. ونظرا لأن الولايات المتحدة واليابان كانتا تحتلان أكبر مركزين دائنين لدى الصندوق في الفترة ذات الصلة وهما من البلدان الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر الحصص، فلم تُثار مسألة تعيين مديرين تنفيذيين على أساس ما جاء في القسم الثالث (ج) من المادة الثانية عشرة في انتخابات عام ٢٠٠٨.

مكتب التقييم المستقل

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وأنشطته بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة وتقوية ثقافة التعلم لديه. ويعتمد مكتب التقييم المستقل على وسيلة أساسية في إجراءاته تتمثل في القيام بدراسات مستقلة للقضايا ذات الصلة بنطاق صلاحيات الصندوق وهي: تقييمات منتظمة لسياسات الصندوق العامة، وتحليلات مقارنة على مستوى البلدان للمشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية – وتأتي في سياق كل من أعمال الرقابة والبرامج المدعمة بموارد الصندوق– وتقييمات العمليات القُطْرية المكتملة. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل مستقلا عن المجلس التنفيذي الذي يقدم له النتائج التي يخلص إليها.

وانتهي مكتب التقييم المستقل في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ من تقييم مشاركة الصندوق في قضايا السياسات التجارية الدولية والتي تناولها المجلس في يونيو ٢٠٠٩. وإضافة إلى تقييم مكتب التقييم المستقل لنظام الحوكمة في الصندوق[٥٣] الذي ناقشه المجلس في مطلع السنة (راجع الفصل الرابع)، ناقش المجلس أيضا أثناء السنة المالية ٢٠٠٩ خطة التنفيذ التي أصدرتها الإدارة العليا استجابة لتقييم الشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق الذي قام به مكتب التقييم المستقل في يناير ٢٠٠٨ (راجع الفصل الثالث).[٥٤] وتمثل خطط التنفيذ الصادرة عن الإدارة جزءا من إطار وُضِع عقب التقييم الخارجي لأداء

اجتماع لجنة التنمية، الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واشنطن العاصمة

الإطار ٥–١

هيكل الحوكمة العام في الصندوق

صندوق النقد الدولي مساءل أمام حكومات بلدانه الأعضاء. ويأتي مجلس المحافظين على رأس هيكله التنظيمي، ويتألف من محافظ واحد ومحافظ مناوب واحد من كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٥ بلدا.[١] ويُعيَّن المحافظ من البلد العضو ويكون في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو. وتناط بمجلس المحافظين جميع صلاحيات الصندوق، ويجوز له تفويض المجلس التنفيذي بممارسة أي من صلاحياته باستثناء بعض الصلاحيات التي يحتفظ بها. ويجتمع مجلس المحافظين عادة مرة واحدة سنويا أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويتولى المجلس التنفيذي القيام بأعمال الصندوق اليومية في مقره الرئيسي بواشنطن العاصمة، وهو يتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تختارهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان بالتعيين أو الانتخاب، إلى جانب المدير العام الذي يعمل أيضا رئيسا للمجلس التنفيذي. والمدير العام هو أيضا رئيس هيئة موظفي الصندوق. ويجتمع المجلس التنفيذي عدة مرات أسبوعيا.

وهناك لجنتان تتألفان من محافظين يمثلون جميع البلدان الأعضاء: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ولجنة التنمية. واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية هي هيئة استشارية تتألف حاليا من ٢٤ محافظا (أو مناوبيهم) يمثلون نفس البلدان أو الدوائر الانتخابية (مجموعات البلدان) التي يمثلها المديرون التنفيذيون الأربعة والعشرون. وتتولى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إسداء المشورة إلى مجلس المحافظين وترفع تقاريرها إليه بشأن المسائل المتعلقة بوظائفه في الإشراف على النظام النقدي والمالي الدولي وإدارته وتكييفه، وعادة ما تجتمع مرتين سنويا عند انعقاد اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية.

ولجنة التنمية (وهي رسميا اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية) هي هيئة مشتركة بين البنك والصندوق تتألف من ٢٤ من محافظي البنك أو الصندوق أو المحافظين المناوبين لهم؛ وهي تسدي المشورة إلى مجلسي محافظي الصندوق والبنك الدولي بشأن القضايا الإنمائية بالغة الأهمية وبشأن الموارد المالية اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وتجتمع هذه اللجنة مرتين سنويا، على غرار اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

[١] كما في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩. وبلغ عدد البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ١٨٦ عضوا اعتبارا من يونيو ٢٠٠٩.

مكتب التقييم المستقل بغرض ضمان زيادة الانتظام في متابعة ومراقبة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس التنفيذي.

وناقش المجلس التنفيذي في يناير ٢٠٠٩ «تقرير المراقبة الدوري» (PMR) الصادر عن مكتب التقييم المستقل في ديسمبر ٢٠٠٨ عن حالة خطط التنفيذ الصادرة استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل. وبدأ إعداد "تقرير المراقبة الدوري" في عام ٢٠٠٧ لضمان تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس التنفيذي ومراقبتها على نحو أكثر منهجية. وخلُص تقرير المراقبة الدوري بوجه عام إلى أن توصيات مكتب التقييم المستقل تؤثر تأثيرا كبيرا على عمليات الصندوق. وأيد المديرون التنفيذيون الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير واعتمدوا مقاييس الأداء الموصى بها بشأن إعداد تقرير المراقبة الدوري القادم.[٥٥]

وفي نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ شارك مكتب التقييم المستقل في إعداد تقريرين تقييميين: "مدى فعالية التواصل بين الصندوق وبلدانه الأعضاء" (The IMF's Interactions with Its Member Countries) و"جدول الأعمال البحثي لصندوق النقد الدولي" (The Research Agenda of the IMF). وأعلن المكتب أيضا عن بدء تقييم لدور الصندوق في الفترة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك التساؤلات المتعلقة بفعالية الرقابة لا سيما على الاقتصادات المتقدمة، وتحديد المخاطر النظامية شاملة العمل بشأن مدى التعرض للأزمات، والمشاورات متعددة الأطراف، ومعالجة المشورة بشأن الحساب الرأسمالي/القطاع المالي في بعض الأسواق الصاعدة. وعقب إعلان السيد توماس بيرنز المدير الحالي لمكتب التقييم المستقل عن اعتزامه ترك منصبه في نهاية يوليو ٢٠٠٩، تأجل النظر في اقتراح واختيار الموضوعات المستقبلية إلى حين مقدم المدير التالي.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة مكتب التقييم المستقل وتقاريره في الموقع الإلكتروني الخاص به (www.ieo-imf.org).

آليات التدقيق لدى الصندوق

تتألف آليات التدقيق لدى الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي (EAC) تشرف على المؤسسة والوظيفة المشار إليهما.

وتتولى مؤسسة التدقيق الخارجية، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع اللجنة المستقلة للتدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية القيام بالتدقيق الخارجي السنوي وإبداء رأيها بشأن الكشوف المالية للصندوق، والحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة، ونظام تقاعد الموظفين. وعادة ما تُعين مؤسسة التدقيق الخارجية لمدة خمس سنوات. ومؤسسة التدقيق الخارجية للصندوق في الوقت الراهن هي Deloitte & Touche LLP. وقد أصدرت رأيا غير متحفظ بشأن الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩.

ويتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA)، وهو يقوم بعمليات الفحص المستقل لمدى فعالية إدارة المخاطر، والضوابط، وعمليات الحوكمة. ويعمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر.(ACRM) ويجري هذا المكتب حوالي ٢٥ عملية تدقيق ومراجعة سنويا، وتشمل عمليات التدقيق المالي، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، وتدقيق العمليات والفعالية. وتعنى عمليات التدقيق المالي بفحص كفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها. ويضطلع التدقيق على تكنولوجيا المعلومات بتقييم كفاية إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات. ويركز تدقيق العمليات والفعالية على العمليات والضوابط المصاحبة وكفاءة العمليات وفعاليتها واتساقها مع الأهداف الكلية للصندوق. وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره إلى الإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وبذلك يتحقق ضمان استقلاليته. وإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بشكل منتظم بإطلاع المجلس التنفيذي على برنامج عمله والنتائج الرئيسية والتوصيات التي تنتهي إليها تدقيقاته ومراجعاته.

وتتكون لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وبموجب اللائحة الداخلية للصندوق، تتولى اللجنة القيام بأعمال الإشراف العام على التدقيق السنوي كما ينص نطاق الاختصاص المعتمد من المجلس التنفيذي بمزيد من التفصيل. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، وهم مستقلون عن الصندوق. ويكون أعضاء اللجنة مواطنين من مختلف البلدان الأعضاء، ولا بد من توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما يكون المرشحون لعضوية تلك اللجنة من ذوي الخبرات في المؤسسات المحاسبية العامة أو من القطاع العام أو من الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها كرئيس لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وكان أعضاء لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠٠٩ هم السيد ستيف أندرسون، رئيس دائرة تقييم وضمان المخاطر في بنك نيوزيلندا المركزي، والسيد توماس أونيل، مدير ورئيس سابق لمؤسسة Pricewaterhouse Coopers Consulting، والسيد أورليغ غراف، مدير التدقيق المسؤول عن الدين الاتحادي والسياسة المالية في الهيئة العليا للتدقيق في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وعادة ما تجتمع لجنة التدقيق الخارجي ثلاث مرات كل عام في واشنطن العاصمة: في يناير ويونيو بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وفي يوليو لرفع تقاريرها إلى المجلس التنفيذي. ويتشاور خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وفي ختام التدقيق السنوي، تقوم لجنة التدقيق الخارجي بإحاطة المجلس التنفيذي بنتائج التدقيق وتقدم التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجية، بواسطة المدير العام والمجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

إحاطة المجلس بمسائل الرقابة والتدقيق

تقوم إدارة المالية في الصندوق بإحاطة المجلس التنفيذي علما بالمسائل المرتبطة بأعمال الرقابة والتدقيق. وشملت الإحاطة هذا العام، من جملة أمور أخرى، قضايا الرقابة الداخلية والإبلاغ المالي، وتضمنت استكمال مشروع مدته سنتان لتبسيط الكشوف المالية للصندوق والحسابات التي يديرها بصفته أمينا. كذلك يُحاط المجلس علما وعلى أساس منتظم ببرنامج عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي وأنشطته، بما في ذلك النتائج الرئيسية لعمليات التدقيق والمراجعة، وتنفيذ توصياته.

إدارة المخاطر

تتواصل الجهود نحو تعزيز إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي. وقد أُحيط المجلس التنفيذي علما بقضايا إدارة المخاطر مرتان في السنة المالية ٢٠٠٩. وفي يونيو ٢٠٠٨ أحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر (ACRM) المجلس التنفيذي علما بمخاطر المرحلة الانتقالية المقترنة بالتقليص التنظيمي للعمالة وإعادة هيكلة الصندوق؛ وشملت إحاطة المجلس في مارس ٢٠٠٩ تقييما كاملا للمخاطر في سياق "تقرير إدارة المخاطر لعام ٢٠٠٩" الذي عرض تقييما للمخاطر

الاستراتيجية، والمخاطر التي تواجه مهمة الصندوق الأساسية، والمخاطر المالية والتشغيلية في السنة المالية ٢٠٠٩. واتفق المديرون التنفيذيون عامة مع التقييم فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها حسبما عرضه التقرير.

وأكد المديرون التنفيذيون أثناء مراجعتهم للتقرير أهمية توخي اليقظة المستمرة إزاء مشهد المخاطر الذي يواجه الصندوق. ودعا عدد من المديرين إلى عقد جلسات إحاطة على نحو أكثر تواترا لإطلاع المجلس على وضع المخاطر المتغير في الصندوق، ورأي بعضهم إمكانية وجود دور تقوم به لجنة تنبثق عن المجلس. وذكر المديرون أنهم يتطلعون إلى مراجعة الطرائق التي سيحددها إطار إدارة المخاطر في الصندوق للسنة المالية ٢٠١٠. وطُرحت اقتراحات بشأن إمكانية استخدام أساليب أكثر تقدما في إدارة المخاطر ومنها تقييم إجراء أكثر ديناميكية في تقييم المخاطر، واستخدام مؤشرات المخاطر، وتحديد تدابير ملموسة لمعالجة كل نوع معين من أنواع المخاطر.

الشفافية

يسهم الانفتاح والوضوح في سياسات الصندوق والمشورة التي يقدمها للبلدان الأعضاء في تحسين فهم دوره وعملياته وزيادة مساءلته عن المشورة التي يقدمها بشأن السياسات. وتمثل سياسة الشفافية في الصندوق[٥٦] محاولة من جانب المجلس التنفيذي للموازنة بين مسؤولية الصندوق عن الإشراف على النظام النقدي الدولي ودوره كناصح مؤتمن لبلدانه الأعضاء. ويتيح الصندوق المعلومات حول عدد من الموضوعات بصورة منتظمة وهي: الرقابة على البلدان الأعضاء، والبرامج القُطْرية المدعمة بموارد الصندوق، والمعلومات المالية والتشغيلية المتعلقة بالصندوق، والحوارات والمشاورات مع الجمهور العام حول أنشطة الصندوق، والتقييمات الداخلية والخارجية لممارسات الصندوق.

ونتيجة لمراجعة الشفافية في صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥، يتلقى المجلس التنفيذي معلومات حول المستجدات السنوية لحالة تنفيذ سياسة الشفافية في الصندوق، وتمثل هذه التقارير أيضا جزءا من المعلومات التي يتيحها الصندوق للاطلاع العام في سياق الجهود التي يبذلها في مجال الشفافية. ويعرض تقرير عام ٢٠٠٩[٥٧] إحصاءات عن عدد من تدابير الشفافية التي اتخذها الصندوق حتى أواخر عام ٢٠٠٨، وأوضح أن أداء النشر في البلدان الأعضاء كان يتجه نحو الارتفاع في عام ٢٠٠٨. وكان معدل نشر تقارير خبراء الصندوق بشأن البلدان الأعضاء، الذي سجل ٨٣٪، متماشيا مع المستويات في السنوات السابقة، وارتفعت معدلات نشر الوثائق في عدة فئات، ومنها طلبات الاستفادة من موارد الصندوق (٩٦٪، مقابل ٨٥٪ في عام ٢٠٠٧) ونشرات المعلومات المعممة عن مشاورات المادة الرابعة (٩٧٪ مقابل ٩٣٪). وبموجب سياسة نشر وثائق المجلس الخاصة بالبلدان الأعضاء في الصندوق على أساس "طوعي وإن كان مفترضا"، يتطلب النشر موافقة صريحة من البلد العضو ويتوقع عادة الحصول على هذه الموافقة في غضون ثلاثين يوما من تاريخ مناقشة المجلس.

ومن المخطط أن يراجع المجلس سياسة الشفافية في الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٠.

العلاقات والتواصل على الصعيد الخارجي

اكتسب صندوق النقد الدولي مزيدا من الشفافية، وعمل على زيادة درجة المساءلة، ليس أمام الحكومات المالكة له فقط وإنما أيضا أمام الجمهور الأعرض، وكان لعلاقاته الخارجية دور أكبر في هذه الجهود. ويساعد التمحيص الدقيق من جانب وسائل الإعلام، والمجتمع الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، من بين الجماهير الخارجية الأخرى، في رفع مستوى مساءلة الصندوق أمام بلدانه الأعضاء والجمهور العام بشأن العمل الذي يجريه. ويساعد أيضا في ضمان استماع الصندوق إلى الأطراف التي تتأثر بعمله.

وهناك تواصل يومي بين الإدارة العليا وكبار الموظفين في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، تُعقد جلسات إعلام للصحافة في مقر صندوق النقد الدولي كل أسبوعين يجيب متحدث باسم الصندوق خلالها مباشرة على أسئلة الصحافة. ويُدعى الصحفيون الذين لا يتمكنون من الحضور إلى طرح أسئلتهم عبر مركز المعلومات الإلكتروني لوسائل الإعلام.

ويعقد خبراء الصندوق بجميع مستوياتهم لقاءات كثيرة مع أعضاء المجتمع الأكاديمي لتبادل الآراء وتلقي مدخلات جديدة. ووضع الصندوق أيضا برنامجا فعالا للتواصل الخارجي تشارك فيه منظمات المجتمع المدني، كما أُنشئت صفحة مخصصة لصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني على شبكة الإنترنت في ديسمبر ٢٠٠٧.[٥٨]

واجتمع المديرون التنفيذيون مع منظمات المجتمع المدني في سبتمبر ٢٠٠٨ في حلقة نقاش غير رسمية للاستماع إلى آرائهم حول إصلاح الصندوق استنادا إلى المشاورات في أنحاء العالم. ويجري حاليا تشجيع منظمات المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى على المشاركة الفعالة في الجهود الجارية لإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق من خلال «الركيزة الرابعة» في جهود الصندوق (راجع «مشاركة المجتمع المدني والجماهير الخارجية الأخرى» في الفصل الرابع).

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ [١]

المعينون

ميغ لوندساغر	الولايات المتحدة
دانييل هيث	
دايسوكي كوتيغاوا	اليابان
هيرومي ياماوكا	
كلاوس شتاين	ألمانيا
ستيفان فون ستيغلين	
أمبرواز فايولي	فرنسا
بنوا كلافيران	
أليكساندر غيبز	المملكة المتحدة
جيمس تالبوت	

المنتخبون

ويلي كيكنز	النمسا
(بلجيكا)	بيلاروس
يوهان برادر	بلجيكا
(النمسا)	الجمهورية التشيكية
	هنغاريا
	كازاخستان
	لكسمبرغ
	الجمهورية السلوفاكية
	سلوفينيا
	تركيا
إيج باكر	أرمينيا
(هولندا)	البوسنة والهرسك
يوري ياكوشا	بلغاريا
(أوكرانيا)	كرواتيا
	قبرص
	جورجيا
	إسرائيل
	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة
	مولدوفا
	الجبل الأسود
	هولندا
	رومانيا
	أوكرانيا
رامون غوزمان	كوستاريكا
(إسبانيا)	السلفادور
ألفونسو غويرا	غواتيمالا
(المكسيك)	هندوراس
	المكسيك
	نيكاراغوا
	إسبانيا
	جمهورية فنزويلا البوليفارية
أريغو سادون	ألبانيا
(إيطاليا)	اليونان
ميراندا زافا	إيطاليا
(اليونان)	مالطة
	البرتغال
	سان مارينو
	تيمور–ليشتي

المنتخبون (تابع)

غه خوايونغ	الصين
(الصين)	
هه جيانشيونغ	
(الصين)	
مايكل هورغان	أنتيغوا وبربودا
(كندا)	جزر البهاما
ستيفن أوساليفان	بربادوس
(آيرلندا)	بليز
	كندا
	دومينيكا
	غرينادا
	آيرلندا
	جامايكا
	سانت كيتس ونيفس
	سانت لوسيا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين
بيري وارجيو	بروناي دار السلام
(إندونيسيا)	كمبوديا
أدريان شوا	فيجي
(سنغافورة)	إندونيسيا
	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية
	ماليزيا
	ميانمار
	نيبال
	الفلبين
	سنغافورة
	تايلند
	تونغا
	فييت نام
هي–سو لي	أستراليا
(كوريا)	كيريباتي
كريستوفر ليخ	كوريا
(أستراليا)	جزر مارشال
	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
	منغوليا
	نيوزيلندا
	بالاو
	بابوا غينيا الجديدة
	ساموا
	سيشيل
	جزر سليمان
	فانواتو
جنز هنريكسن	الدانمرك
(السويد)	إستونيا
جارلي بيرغو	فنلندا
(النرويج)	آيسلندا
	لاتفيا
	ليتوانيا
	النرويج
	السويد

المنتخبون (تابع)

عبد الشكور شعلان	البحرين
(مصر)	مصر
سمير الخوري	العراق
(لبنان)	الأردن
	الكويت
	لبنان
	الجماهيرية العربية الليبية
	جزر ملديف
	عمان
	قطر
	الجمهورية العربية السورية
	الإمارات العربية المتحدة
	الجمهورية اليمنية
عبد الله العزاز	المملكة العربية السعودية
(المملكة العربية السعودية)	
أحمد النصار	
(المملكة العربية السعودية)	
صامويل ايتام	أنغولا
(سيراليون)	بوتسوانا
موكيتسي ماجورو	بوروندي
(ليسوتو)	إريتريا
	إثيوبيا
	غامبيا
	كينيا
	ليسوتو
	ليبريا
	ملاوي
	موزامبيق
	ناميبيا
	نيجيريا
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	السودان
	سوازيلند
	تنزانيا
	أوغندا
	زامبيا
توماس موسار	أذربيجان
(سويسرا)	جمهورية قيرغيزستان
كاتاجينا زايدل-كوروسكا	بولندا
(بولندا)	صربيا
	سويسرا
	طاجيكستان
	تركمانستان
	أوزبكستان
أليكسي موجين	الاتحاد الروسي
(الاتحاد الروسي)	
أندريه لوشين	
(الاتحاد الروسي)	

المنتخبون (تابع)

محمد جعفر مجرد	جمهورية أفغانستان الإسلامية
(جمهورية إيران الإسلامية)	الجزائر
محمد دايري	غانا
(المغرب)	جمهورية إيران الإسلامية
	المغرب
	باكستان
	تونس
باولو نيغويرا باتيستا	البرازيل
(البرازيل)	كولومبيا
ماريا أينيس أغوديلو	الجمهورية الدومينيكية
(كولومبيا)	إكوادور
	غيانا
	هايتي
	بنما
	سورينام
	ترينيداد وتوباغو
أدارش كيشور	بنغلاديش
(الهند)	بوتان
كي جي دي ديراسينغ	الهند
(سري لانكا)	سري لانكا
بابلو أندريه بيريرا	الأرجنتين
(الأرجنتين)	بوليفيا
ديفيد فوغل	شيلي
(أوروغواي)	باراغواي
	بيرو
	أوروغواي
لوربين روتايسيريه	بنن
(رواندا)	بوركينا فاسو
كوسي أسيمايدو	الكاميرون
(توغو)	الرأس الأخضر
	جمهورية إفريقيا الوسطى
	تشاد
	جزر القمر
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية الكونغو
	كوت ديفوار
	جيبوتي
	غينيا الاستوائية
	الغابون
	غينيا
	غينيا بيساو
	مدغشقر
	مالي
	موريشيوس
	النيجر
	رواندا
	سان تومي وبرينسيبي
	السنغال
	توغو

١ تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm) ؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٩ في الملحق الخامس على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي.

كبار موظفي الصندوق
حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩

هوزيه فينيالز، مستشار الصندوق
أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي

إدارات المناطق الجغرافية
أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

أنوب سينغ
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

ماريك بيلكا
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نيكولاس إيزاغوير
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة
أندرو تويدي
مدير إدارة المالية

كارلو كوتاريللي
مديرة إدارة شؤون المالية العامة

ليزلي ليبسيتش
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغن
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال

رزا مُقدَّم
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

أدلهايد بيرغي– شميلز
مدير إدارة الإحصاءات

المعلومات والاتصال
كارولين أتكنسن
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أكيرا آرييوشي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

صالح نصولي
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

إليوت هاريس
الممثل الخاص بمكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة
شيرلي سيغل
مدير إدارة الموارد البشرية

شاغر
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
المسؤول الإعلامي الأول بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب
سيدارث تيواري
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

باري بوتر
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

ألفريد كامر
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

توماس بيرنز
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩

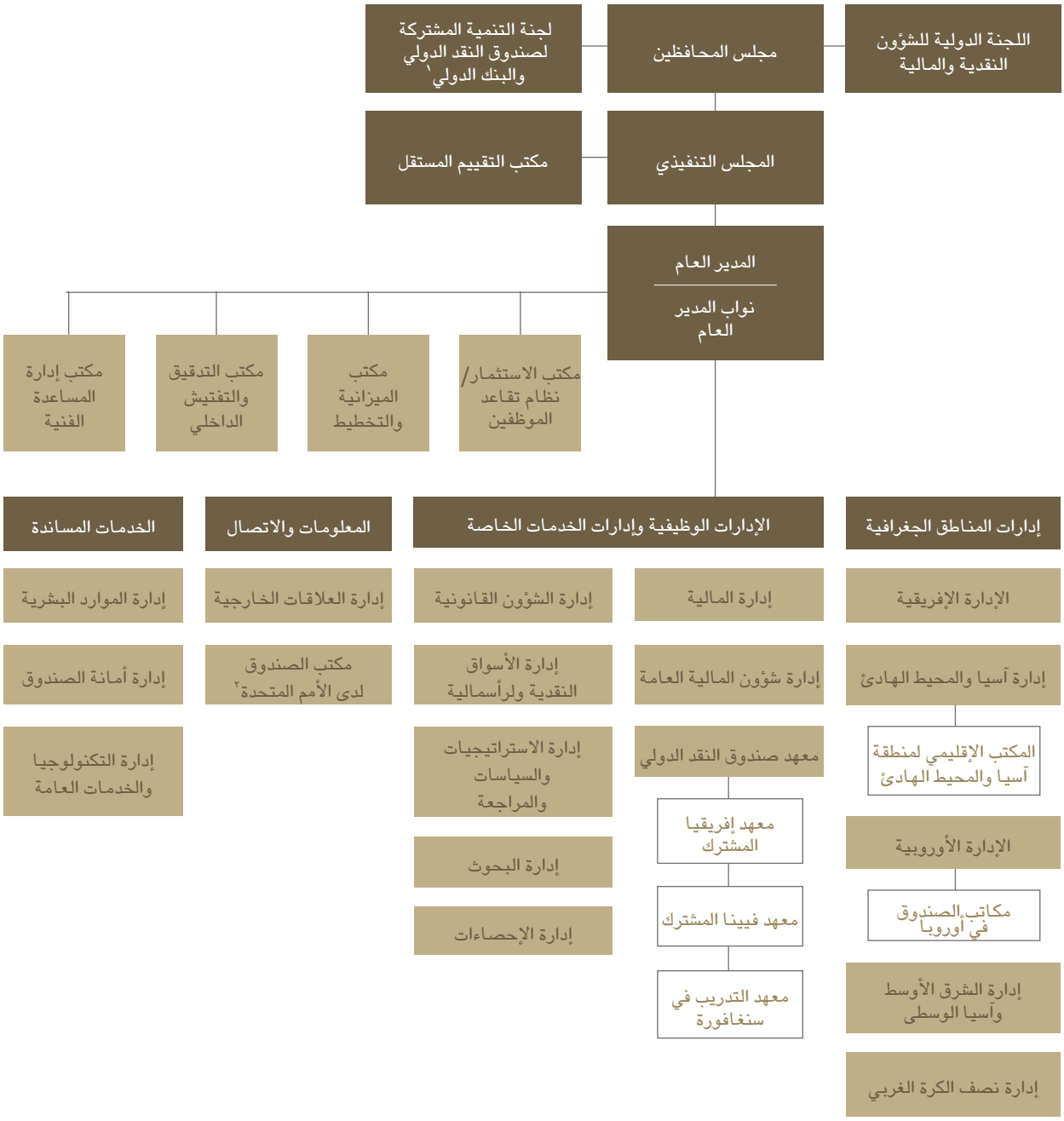

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.
٢ ملحق بمكتب المدير العام.

حواشي ختامية

الفصل الأول

١ السنة المالية لدى صندوق النقد الدولي تمتد من الأول من مايو حتى ٣٠ إبريل.

٢ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة، راجع صحيفة الوقائع الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان: "Special Drawing Rights (SDRs)--A Fact Sheet" في موقع الصندوق الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm

٣ في الثاني من شهر إبريل ٢٠٠٩، أعيد تأسيس «منتدى الاستقرار المالي» (FSF)تحت المسمى الجديد "مجلس الاستقرار المالي" في نطاق عضويته الموسع. راجع البيان الصحفي رقم 14/2009الصادر عن منتدى الاستقرار المالي بعنوان "Financial Stability Forum Re-established as the Financial Stability Board,"والمتاح في موقع "منتدى الاستقرار المالي" على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.fsforum.org/.

الفصل الثاني

٤ يستند هذا الفصل إلى المادة المتضمنة في عدد إبريل ٢٠٠٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي». وتندرج التلخيصات الصادرة حول مناقشات المجلس التنفيذي المتعلقة بعددي أكتوبر ٢٠٠٨ وإبريل ٢٠٠٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» ضمن المطبوعتين، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/02/pdf/annex.pdf و www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/01/pdf/annex.pdf على التوالي، لعددي أكتوبر وإبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، و www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2008/02/pdf/annex.pdf و www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2009/01/pdf/annex.pdf على التوالي، لعددي أكتوبر وإبريل من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، أو على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي في العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

الفصل الثالث

٥ راجع على سبيل المثال، الفصل الأول من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي» بعنوان «آفاق الاقتصاد وقضايا السياسات» في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ (يمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/) وعدد إبريل ٢٠٠٨ (يمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/01/)، وكذلك الفصل الأول من "تقرير الاستقرار المالي العالمي» بعنوان «Assessing Risks to Global Stability" (تقييم المخاطر المحيطة بالاستقرار العالمي) في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ (يمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2007/02/index.htm) وعدد إبريل ٢٠٠٨ (يمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2008/01/index.htm).

٦ في جلسة إحاطة غير رسمية أحيط المجلس التنفيذي بأعمال الخبراء من عدد من إدارات الصندوق. راجع تقرير بعنوان "Food and Fuel Prices—Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses". ويمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008.pdf، وتقرير بعنوان "The Balance of Payments Impact of the Food and Fuel Price Shocks on Low-Income African Countries: A Country-by-Country Assessment" يمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008a.pdf

٧ يمكن الاطلاع على «أطر وجداول الصفحة الإلكترونية» على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي، إلى جانب الملاحق والمواد الأخرى ذات الصلة بالتقرير. علما بأن عنوان الصفحة الإلكترونية هو كالتالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. وللاستفادة من الإنجازات التكنولوجية المحرزة ولجعل التقرير السنوي أكثر إيجازا وإقناعا، قرر المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ تقسيم التقرير إلى عنصرين، هما التقرير المطبوع واسطوانة السي دي روم المصاحبة. وفي هذا العام، وحتى يتسنى تحقيق قدر أكبر من الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية المحرزة، تقرر أن تحل صفحة التقرير السنوي الإلكترونية في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت محل اسطوانة السي دي روم باعتبارها العنصر التكميلي للتقرير المطبوع. ويمكن كذلك الحصول على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من "مكتب العلاقات الخارجية" التابع لصندوق النقد الدولي.

٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/132 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Fund's Response to the 2007–08 Financial Crisis and Collaboration with the Financial Stability Forum" ويمكن الاطلاع عليها في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08132.htm أو على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٩ راجع نشرات المعلومات المعممة (PIN) التالية، ويمكن الاطلاع عليها جميعا عبر الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت بالعناوين المبينة قرين كل منها: "IMF Reforms Exogenous Shocks Facility," "PIN 08/130" متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08130.htm و "IMF Executive Board Reviews the Fund's Financing Role," PIN 08/131 متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08131.htm و "IMF Executive Board Has Preliminary Discussions on Adequacy of and Options for Supplementing Fund Resources," PIN 09/24" متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0924.htm و "IMF Executive Board Discusses Reforms of Lending Instruments for Low-Income Countries," PIN 09/38" متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0938.htm و "IMF Executive Board Discusses Changing Patterns in Low-Income Country Financing and Implications for Fund Policies on External Financing and Debt," PIN 09/39" متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0939.htm و "IMF Executive Board's Initial Discussion on Review of Fund Facilities—Analytical Basis for Lending and Reform Options," PIN 09/41" متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0941.htm

١٠ راجع نشرة المعلومات المعممة الصادرة عن صندوق النقد الدولي "IMF Overhauls Nonconcessional Lending Facilities and Conditionality," PIN 09/40" والمتاحة للاطلاع في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانها: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0940.htm أو عبر الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm

١١ راجع نشرة المعلومات المعممة "IMF Executive Board Has Preliminary Discussions on Adequacy of and Options for Supplementing Fund Resources, "PIN 09/24" والمتاحة في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0924.htm أو عبر الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm

١٢ أشارت اليابان في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ أنها على استعداد لإقراض ما يصل إلى ١٠٠ مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي بهدف التغلب على الأزمة العالمية. وتم التوقيع على شروط اتفاقية الصندوق للإقراض الثنائي مع حكومة اليابان في ١٣ فبراير ٢٠٠٩.

١٣ للاطلاع على تفاصيل هاتين المبادرتين راجع "Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—A Fact Sheet,"، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm و"The Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—A Fact Sheet," والمتاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/mdri.htm

١٤ يمكن الاطلاع على شرح لنقطتي اتخاذ القرار والإنجاز في إطار المبادرة في القسم المعنون «الحد من الفقر وتخفيف أعباء الديون» في الفصل الرابع.

١٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/135 بعنوان: «The Executive Directors of IMF Hold Seminar on Fuel and Food Price Subsidies—Issues and Reform Options". ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه:

www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08135.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm ، ويمكن أيضا الاطلاع على التقرير بعنوان "Food and Fuel Prices—Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses" في الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008.pdf، الذي ناقشه المجلس بصورة غير رسمية في اجتماع عقد في يونيو ٢٠٠٨، وتحديثه في سبتمبر 2008 ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/091908.pdf.

١٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٩/٣٠ بعنوان «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة»، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2009/pn0930a.pdf أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm، ويمكن أيضا الاطلاع على تقرير الخبراء الذي يحمل نفس العنوان واستند إليه النقاش على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/arabic/np/pp/2009/020609a.pdf

١٧ كان الاقتراح في ذلك الوقت هو مضاعفة الطاقة الإقراضية للمؤسسة؛ غير أن التوصيات جاءت فيما بعد بزيادة هذه الطاقة بمقدار ثلاثة أضعاف. راجع « Making Sure the Fund Has Adequate Resources to Meet the Crisis".

١٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09/31 بعنوان"IMF Executive Board Holds Board Seminar on the State of Public Finances: Outlook and Medium-Term Policies after the 2008 Crisis". ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0931.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

١٩ راجع المذكرة بعنوان « The Balance of Payments Impact of the Food and Fuel Price Shocks on Low-Income African Countries: A Country-by-Country Assessment" ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008a.pdf، والتقرير بعنوان Food and Fuel Prices—Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008.pdf، وكذلك تحديث سبتمبر ٢٠٠٨، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/091908.pdf

٢٠ يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/books/2009/globalfin/globalfin.pdf

٢١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 9/39 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Changing Patterns in Low-Income Country Financing and Implications for Fund Policies on External Financing and Debt"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0939.htm، أو من خلال الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٢٢ للاطلاع على مناقشة المجلس حول مراجعة الرقابة التي تجري كل ثلاث سنوات، راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/133 بعنوان "IMF Executive Board Reviews the Fund>s Surveillance" ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08133.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول أولويات رقابة الصندوق راجع "Surveillance Priorities for the International Monetary Fund: 2008-2011"، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/pdr/surv/2008/index.htm

٢٣ راجع البيان الصحفي رقم 08/97 بعنوان: "إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تيسيرا للجهود المتعلقة بالمبادئ الطوعية»، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2008/pr0897a.pdf ، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٢٤ راجع البيان الصحفي رقم 09/44 بعنوان "IMF Convenes Second Annual Roundtable of Sovereign Asset and Reserve Managers" ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr0944.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٢٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/82 بعنوان: "IMF Executive Board Integrates the Offshore Financial Center Assessment Program with the FSAP"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0882.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٢٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/60 ، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Progress in Members' Provision of Data to the Fund for Surveillance Purposes"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0860.htm، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٢٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/147 بعنوان "IMF Executive Board Reviews Data Standards Initiatives"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08147.htm ، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm ، وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات راجع صحيفة الوقائع بعنوان "IMF Standards for Data Dissemination—A Fact Sheet » ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm .

٢٨ يجري الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والمشاركة في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي، وحوالي أربعة أخماس البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي إما مشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات (٦٤ مشتركا كما في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩) أو مشارك في النظام العام لنشر البيانات (٩٥ مشاركا كما في هذا التاريخ)، وانتقلت ستة بلدان من النظام العام لنشر البيانات إلى المعيار الخاص لنشر البيانات منذ بدء النظام في عام ١٩٩٧. وبدأت كل من الجزائر والبحرين وسان مارينو والإمارات العربية المتحدة المشاركة في النظام العام لنشر البيانات في السنة المالية ٢٠٠٩.

٢٩ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المسح، راجع دراسة Thomas Dorsey بعنوان "Trade Finance Stumbles" في عدد مارس ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/03/ .

٣٠ يقوم الخبراء الاقتصاديون في الصندوق بزيادة البلدان الأعضاء على أساس منتظم – عادة مرة في السنة – لجمع المعلومات وتبادل الآراء مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي؛ ويجتمعون في أغلب الأحوال أيضا مع الأطراف المعنية الأخرى، مثل أعضاء البرلمانات وممثلي قطاع الأعمال، والقطاع المالي، والاتحادات العمالية، والمجتمع المدني، للمساعدة في تقييم السياسات الاقتصادية للبلد المعني وتوجهاته. ويقدم فريق الخبراء الاقتصاديين بعد عودته إلى مقر الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته، وترسل آراء المجلس التنفيذي بعد ذلك إلى سلطات البلد المعني. وتنشر معظم التقارير في الموقع الإلكتروني للصندوق.

٣١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٨/٧٣ بعنوان "IMF Executive Board Holds Board Seminar on Fiscal Risks—Sources, Disclosure, and Management"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0873.htm ، أو من خلال صفحة التقرير السنوي في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٣٢ راجع نشرات المعلومات المعممة رقم08/63 بعنوان "IMF Executive Board Concludes 2008 Discussions on Common Policies of WAEMU Countries"، ورقم 08/98 بعنوان "IMF Executive Board Concludes 2008 Article IV Consultation on Euro Area Policies"، ورقم 08/144 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Paper on

"GCC Monetary Union: Choice of Exchange Rate Regime"، ويمكن الاطلاع عليها جميعا في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي في العناوين التالية، على التوالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0863.htm ، و www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0898.htm ، و/www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08144.htm، أو في صفحة التقرير السنوي ٢٠٠٩ في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. وناقش المجلس أيضا السياسات المشتركة لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في أغسطس ٢٠٠٨.

٣٣ يمكن الاطلاع على تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» من خلال صفحة تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي الإلكترونية وعنوانها: www.imf.org/external/pubs/ft/reo/reports.aspx. ويمكن كذلك الاطلاع على المواد ذات الصلة بتقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي التي نشِرت في السنة المالية 2009 في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

الفصل الرابع

٣٤ يمكن الاطلاع على تقرير مكتب التقييم المستقل من خلال موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت: www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_05212008.html أو في موقع التقرير السنوي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. راجع أيضا البيان الصحفي رقم 08/02 الصادر عن مكتب التقييم المستقل للإعلان عن إصدار التقرير بعنوان "IEO Calls for Strengthening of Governance at IMF"، في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: http//www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_05212008.html.

٣٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 08/134 في موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08134.htm أو من خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. ويمكن الاطلاع أيضا على تقرير مجموعة العمل من خلال صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت أو في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/073108.pdf.

٣٦ يُشار إلى تقرير اللجنة عادة باسم « تقرير مانويل»، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/omd/2009/govref/032409.pdf . أو في موقع «التقرير السنوي» على شبكة الإنترنت وعنوانه www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٣٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 08/125 بعنوان "IMF Executive Board Concludes Discussion on the Role of the Fund in Low-Income Countries" ويمكن الاطلاع عليها في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08125.htm أو من خلال صفحة التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٣٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم PIN 09/38 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Reforms of Lending Instruments for Low-Income Countries" في الموقع الإلكتروني للصندوق: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0938.htm، أو من خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm. واستندت مناقشة المجلس إلى تقرير خبراء الصندوق "The Fund's Facilities and Financing Framework for Low-Income Countries" ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/022509.pdf.

٣٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09/ 39 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Changing Patterns in Low-Income Country Financing and Implications for Fund Policies on External Financing and Debt"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0939.htm أو من خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٤٠ راجع التقرير "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation"، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4278.

٤١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/58 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Reforms to Enhance the Impact of Fund Technical Assistance"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0858.htm أو من خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٤٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/129 بعنوان "صندوق النقد الدولي يناقش سياسة مساهمات البلدان الأعضاء لأغراض بناء القدرات"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2008/pn08129a.pdf، أو من خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm.

٤٣ تبلغ مساهمات البلدان ١٠٪ من التكلفة في حالة البلدان منخفضة الدخل، و ٣٠٪ لبلدان الشريحة الأدنى في فئة الدخل المتوسط، و ٥٠٪ لبلدان الشريحة الأعلى في فئة الدخل المتوسط، وبنسبة ١٠٠٪ من التكلفة في حالة البلدان مرتفعة الدخل. وتُعفى أنواع محدد للمساعدة الفنية من الرسوم: (١) التقييمات التي تتم في سياق «برنامج تقييم القطاع المالي» (FSAP)، أو تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs)؛ (٢) المساعدة الفنية الممولة من جهات مانحة؛ (٣) المساعدة الفنية للبلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق؛ (٤) أعمال المساعدة الفنية التي تقل عن حد أدنى معين؛ (٥) المساعدة الفنية الإقليمية في شكل حلقات دراسية وتطبيقية ومؤتمرات؛ (٦) المشاركة المتبادلة في بعثات المساعدة الفنية التي توفدها المنظمات الدولية الأخرى.

٤٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/66 بعنوان: "IMF Executive Directors Hold Seminar on Training as Part of Capacity Building"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0866.htm، أومن خلال موقع التقرير السنوي الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm

الفصل الخامس

٤٥ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة والقضايا ذات الصلة، راجع « Special Drawing Rights (SDRs)—A Fact Sheet"، في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm .

٤٦ المقصود بالشرائح الائتمانية هو حجم عمليات الشراء (الدفعات المنصرفة) من حيث نسبتها من حصة العضو المعني في الصندوق؛ فمثلا تندرج الدفعات المنصرفة التي تكون في حدود ٢٥٪ من حصة العضو ضمن الشريحة الائتمانية الأولى، وهي تقتضي من الأعضاء بذل جهود معقولة من أجل التغلب على المشكلات التي يواجهونها في موازين مدفوعاتهم. ويشار إلى طلبات الدفعات التي تتجاوز ٢٥٪ باسم المسحوبات من الشريحة الائتمانية العليا؛ وهي تتم على أقساط كلما أوفى المقترض بأهداف أداء محددة. وترتبط هذه الدفعات المنصرفة عادة باتفاق الاستعداد الائتماني أو الاتفاق الممدد (وكذلك خط الائتمان المرن الجديد). ويعتبر استخدام موارد الصندوق خارج نطاق الاتفاقات نادرا، ويتوقع له أن يظل كذلك.

٤٧ وافق المجلس التنفيذي في مطلع شهر مايو ٢٠٠٩على الإلغاء المستهدف لتعليق المساعدة الفنية إلى زمبابوي.

٤٨ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن نموذج الدخل الجديد، راجع «الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء» في جزء سابق من هذا الفصل.

٤٩ راجع «Statement by the Managing Director on Strategic Directions in the Medium-Term Budget" ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/041208.pdf .

٥٠ راجع «نتائج التقليص التنظيمي للعمالة في السنة المالية ٢٠٠٩» في قسم لاحق من هذا الفصل.

٥١ صرح المجلس التنفيذي أيضا بترحيل موارد غير مستخدمة تبلغ ٣٠ مليون دولار من الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٨ إلى ميزانية إعادة الهيكلة. واستنادا إلى آخر البيانات المتوافرة كما في نهاية السنة المالية، فمن المتوقع أن يظل مجموع نفقات إعادة الهيكلة في حدود الميزانية التي صرح بها المجلس لهذا الغرض.

٥٢ يُصرف بدل تكميلي قدره ٧٩،١٢٠ دولارا لتغطية النفقات.

٥٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/134 بعنوان: "IMF Executive Board Discusses Working Group Report Following IEO Evaluation of Fund Corporate Governance"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08134.htm or via the ، أو من خلال صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٥٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/52 وعنوانها: "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan Following IEO Evaluation of Structural Conditionality in IMF-Supported Programs". ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn0852.htm أو من خلال صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٥٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 08/150 بعنوان: "IMF Concludes Discussion of the Periodic Monitoring Report on the Status of Implementation Plans in Response to Board-Endorsed IEO Recommendations" ويمكن الاطلاع عليها، إلى جانب تقرير المراقبة الدوري ذاته، في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2008/pn08150.htm ، أو من خلال صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng/index.htm .

٥٦ راجع « Selected Decisions and Selected Documents of the IMF, Thirtieth Issue—Transparency and Fund Policies—Publication Policies"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/sd/index.asp?decision=13564-(05/85)

٥٧ راجع "Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy »، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/022309.pdf.

٥٨ راجع www.imf.org/external/np/exr/cs/eng/index.htm.

الاختصارات

ACRM	Advisory Committee on Risk Management	اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر
AFRITAC	Africa Technical Assistance Center	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا
AML/CFT	Anti-money laundering/combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CAM	Committee on Executive Board Administrative Matters	لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي
CAPTAC-DR	Dominican Republic Technical Assistance Center	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الجمهورية الدومينيكية
CEMAC	Central African Economic and Monetary Community	الجماعة الاقتصادية والنقدية لمنطقة وسط إفريقيا
CIS	Commonwealth of Independent States	كومنولث الدول المستقلة
CSO	Civil society organization	منظمة المجتمع المدني
DQAF	Data Quality Assessment Framework	إطار تقييم جودة البيانات
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
ECCU	Eastern Caribbean Currency Union	الاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي
ECOWAS	Economic Community of the West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)
EMU	European Monetary Union	الاتحاد النقدي الأوروبي
ENDA	Emergency Natural Disaster Assistance	المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية
EPCA	Emergency Post-Conflict Assistance	المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات
ESF	Exogenous Shocks Facility	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FY	Financial year	السنة المالية
G-٢٠	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Agency	المؤسسة الدولية للتنمية
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
JSAN	Joint Staff Advisory Note	مذكرة استشارية مشتركة (بين خبراء الصندوق والبنك الدولي)
LIC	low-income country	بلد منخفض الدخل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
MTB	Medium-Term Budget	الميزانية متوسطة الأجل
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OED	Office of Executive Director	مكتب المدير التنفيذي
OFC	offshore financial center	مركز مالي خارجي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PMR	Periodic Monitoring Report	تقرير المراقبة الدولي
PRGF	Poverty Reduction and Growth Facility	تسهيل النمو والحد من الفقر
PRSP	Poverty Reduction Strategy Paper	تقرير استراتيجية الحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
REO	Regional Economic Outlook	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق استعداد ائتماني
SCA-١	First Special Contingent Account	حساب الطوارئ الخاص (١)
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	Special drawing right	حق السحب الخاص
SLF	Short-Term Liquidity Facility	التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل
SWF	Sovereign wealth fund	صندوق ثروة سيادي
TA	Technical assistance	المساعدة الفنية
TTF	topical trust fund	صندوق استئماني مواضيعي
WAEMU	West African Economic and Monetary Union	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

الإسهامات:

أشرف على إعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات التابع لإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي. وقد عملت كل من كيت لانغدن وساندي دونالدسن كمستشار لفريق إعداد التقرير، الذي باشر عمله تحت إشراف «لجنة التقرير السنوي»، برئاسة توماس موزر. وباشر التحرير اللغوي (باللغة الإنجليزية) المحرر مايكل هاروب. وقدمت كل من مارثا بونيلا ونيكول لافرامبواز إسهامات كبيرة في كتابة التقرير؛ وتولت أليشيا إيتشبارن– بوردان تجميع الملاحق وإعداد المواد للنشر على شبكة الإنترنت؛ وساعدت تيريزا دل روزاريو في عملية الإعداد.

التصوير:

John Foxx/Getty Images	الغلاف
Michael Spilotro/ صندوق النقد الدولي	الصفحتان ٤ و٦٩
Stephen Jaffe / صندوق النقد الدولي	الصفحات ٦ و٥٠ و٧١
Bagus Indahono/Corbis	صفحة ٧
Keith Dannemiller/Corbis	صفحة ٧
Antony Njuguna/Reuters/Landov	صفحة ١١
Wang Qi/ChinaFotoPress/Newscom	صفحة ١٢
Jasper Juinen/Getty Images	صفحة ١٥
Jon Riley/Getty Images	صفحة ١٥
Najlah Feanny/Corbis	صفحة ١٨
Jason Hawkes/Getty Images	صفحة ١٩
Yoshikazu Tsuno/AFP/Getty Images	صفحة ٢١
moodboard photography/Veer	صفحة ٢١
Evelyn Hockstein/MCT/Newscom	صفحة ٢٩
Georges Gobet/AFP/Getty Images	صفحة ٣٨
Issouf Sanogo/AFP/Getty Images	صفحة ٤٣
Eugene Salazar/ صندوق النقد الدولي	الصفحتان ٤٥ و٦١
Tom Dooley/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٤٥
Antony Edwards /Getty Images	صفحة ٦١

IMF ANNUAL REPORT 2009 (Arabic)

صندوق النقد الدولي

19th Street, NW 700
Washington, DC 20431 USA

ISBN 978-1-58906-881-0

9 781589 068810